الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية

اولا : اعادة الملكية:

أ . المحلات التجارية وغير السكنية المؤجرة مع القطاع الخاص:

يتم اعادة ملكيتها الى ملاكها اليمنيين الذين يثبتون ملكيتهم بالطرق القانونية مع الاخذ في الاعتبار الامور التالية:

١ . ان يكون للمستأجر حق استخدام المحل التجاري مدة سنتين من تاريخ صدور قرار اعادة الملكية وبنفس الايجار وفقا للعقد المبرم معه ليتمكن المستأجر من اعادة ترتيب وضعه.

٢ . ان لايقوم المستأجر بتأجير المحل من الباطن خلال المدة المحددة في البند السابق وفي حالة اكتشاف عقد تأجير من الباطن يحرم المستأجر الاصلي من ميزة البقاء لمدة سنتين وتعاد حيازة المحل للمالك.

٣ . احالة اي قضايا مثار خلاف حول الملكية الى المحاكم للفصل فيها على ان تحتفظ الوزارة بالمحل حتى صدور حكم فاصل ونهائي في القضية.

٤ . للمالك حق في استلام الايجارات من المستأجر من تاريخ صدور قرار اعادة الملكية.

٥ . للمستأجر حق التعويض من المالك في حالة اعادة بناء المحل او اجراء اضافات جوهرية قبل قرار اعادة الملكية عن طريق لجنة فنية تضم ممثلين عن المالك والمستأجر وفنيين وتشكل بقرار من الوزير لهذا الغرض ويكون قرار اللجنة نهائي ويكون خصم قيمة هذه التعويضات من الايجارات ولايحق للمستأجر التهام بأي اضافات بعد صدور قرار الاعادة الا بموافقة المالك.

٦ . يجوز للمالك والمستأجر في حالة التراضي الاتفاق على خلاف ماذكر في البنود السابقة شريطة اخطار وزارة الاسكان والتخطيط الحضري بذلك وعدم تحميل الوزارة اي اعباء.

٧ . تسقط ايجارات المحلات التجارية وغير السكنية المؤممة عن المالكين لها والتي كانت تحصلها الدولة منهم بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢م والتي تستخدم من قبل المالك ويعاد حق الملكية اليه اعتبارا من تاريخ صدور قرار اعادة الملكية.

٨ . تعطى الاولوية في بقعة ارض تجارية للمستأجر الذي اعاد حيازة المحل التجاري للمالك وفقا لهذه اللائحة.

ب . المحلات التجارية وغير السكنية والسكنية المحولة الى ادارات المؤجرة او المستخدمة من قبل اجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام والمختلط.

يتم اعادة ملكيتها الى ملاكها اليمنيين الذين يثبتون ملكيتهم لها بالطرق القانونية على ان يؤخذ في الاعتبار الامور التالية:

١ . ان تظل اجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام والمختلط المستأجرة لهذه المحلات لفترة سنتين من تاريخ قرار اعادة الملكية وبنفس الايجار السابق وفقا للعقد المبرم معه ويدفع الايجار للمالك من تاريخ صدور قرار اعادة الملكية.

٢ . يلتزم المالك بتعويض اجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام والمختلط المستأجرة او المستخدمة في حالة اعادة بنائها او اجراء اي اضافات جوهرية عن طريق تقديرات اللجنة الفنية (تضم ممثلين عن المالك والمستأجر وفنيين) وتشكل بقرار من الوزير لهذا الغرض ويكون قرار اللجنة نهائي.

٣ . في حالة عدم وضوح القيمة الايجارية في العقد يحدد ايجارا عادلا حسب مستويات التأجير وفق الايجارات التي تحددها الوزارة وتؤول ايجارات هذه المحلات الى الملاك من تاريخ صدور قرار اعادة الملكية مع التقيد بالفترة المنصوص عليها في الفقرة (١) اعلاه.

ج . البنايات المستخدمة لاغراض سكنية وغير سكنية من قبل السفارات والقنصليات والشخصيات الاعتبارية الاخرى.

يتم اعادة ملكيتها الى ملاكها اليمنيين الذين يثبتون ملكياتهم لها بالطرق القانونية على ان يؤخذ في الاعتبار الامور التالية:

١ . ان يظل المستأجر في المبنى المؤجر الى ان تنتهي فترة عقد التأجير المبرم معه من قبل وزارة الاسكان والتخطيط الحضري.

٢ . للمستأجر الحق في انهاء عقد الايجار قبل انتهاء مدة العقد باخطار يوجه الى وزارة الاسكان والتخطيط الحضري واشعار المالك بذلك.

٣ . للمالك الحق في استلام الايجارات المحددة في العقد من تاريخ صدور قرار اعادة الملكية اليه.

٤ . يحق للمالك والمستأجر تجديد عقد الايجار وبشروط يتفق عليها الطرفين.

ثانيا : التعويض:

يتم التعويض للملاك اليمنيين الذين يثبتون ملكياتهم بالطرق القانونية اللازمة المثبتة لملكيتهم عن كل المساكن التي صرفت بها عقود انتفاع او تمليك للمواطنين الساكنين فيها بأحد الطرق التالية:

أ . التعويض العيني باعطاء الملاك اليمنيين السابقين ارض بناء معادلة لقيمة المبنى وذلك باعفائه من القيمة المعجلة للارض حسب قيمتها الفعلية.

ب . التعويض النقدي لقيمة المبنى من خلال منح سندات حكومية تسدد خلال فترة لاتزيد عن عشر سنوات .

ج . يحدد ثمن المبنى لغرض التعويض في الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه على اساس الاسعار السائدة قبل ٥ اغسطس ١٩٧٢م وعلى ان يشمل ذلك قيمة الارض.

احكام عامة

١ . لايتم اعادة الملكية للمالك او التعويض عنها الا بعد قيامه بسداد كافة الالتزامات المالية التي عليه للدولة او البنوك او المؤسسات او الهيئات قبل صدور قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٢م.

٢ . تلغى الاعانات المقررة للملاك من جراء تأميم ممتلكاتهم من تاريخ صدور القرار باعادة الملكية او تعويضها.

٣ . يتم تعويض الملاك عن المحلات التجارية التي حولت الى مساكن بموافقة وزارة الاسكان والتخطيط الحضري وصرفت بها عقود انتفاع او تمليك لغرض السكن الشخصي وفقا لنظام التعويض ، وفي حالة تغيير استخدام هذه المساكن لغير السكن مرة اخرى تنطبق عليها احكام اعادة الملكية.

٤ . تعتبر التعديلات او الاضافات المشار اليها في الفقرة ٥ . او ٢ . ب من اولا جوهرية اذا كانت كلفتها لاتقل عن ٥٠٪ من قيمة موضوع العقد.

٥ . عند النظر في جميع حالات اعادة الملكية او التعويضات او حالات التراضي يجب ان تكون جميع الوثائق التي يتقدم بها المالك شرعية ومعمدة من الجهات المختصة.

٦ . جميع حالات التراضي يتم توثيقها والتصديق عليها من الجهات المختصة وتسلم صورة منها لوزارة الاسكان والتخطيط الحضري.

٧ . يجوز للمالك الذي امم مسكنه الشخصي ومنحته الدولة مسكنا للانتفاع في مشاريع الدولة او من المساكن المملكة ان يعفى من قيمة التمليك او قيمة السكن في المشاريع تعويضا عن سكنه الشخصي المؤمم.

٨ . المالك الذي يعود له مسكنه الشخصي او يستلم تعويضا عن مسكنه الشخصي لايجوز له الاحتفاظ بالمسكن المملك من الدولة او منتفع به وله حق الاختيار بينهما.

٩ . كل المعاملات اعلاه تعتبر منهية لاي مطالب سابقة لصدور هذه اللائحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قرار مجلس الوزراء رقم ( ) لسنة ١٩٩١م بشأن الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية الناتجة عن تنفيذ قانون تأميم المساكن رقم (٣٢) لعام ١٩٧٢م

١ . يوافق مجلس الوزراء على الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية الناتجة عن تنفيذ قانون تأميم المساكن رقم (٣٢) لعام ١٩٧٢م.

٢ . تشكيل لجنة من التالية:

١ . وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية/ رئيسا

٢ . وزير الاسكان والتخطيط الحضري / عضوا

٣ . المحافظ / في المحافظة المعنية/ عضوا

٤ . وكيل فرع الوزارة . عدن/ عضوا لمحافظة عدن فقط

٥ . مدير عام مكتب الاسكان والتخطيط الحضري بالمحافظة المعنية/ عضوا

٦ . مدير عام مكتب وزارة المالية/ بالمحافظة المعنية/ عضوا

٧ . وكيل النائب العام/ بالمحافظة المعنية/ عضوا

٣ . تتولى اللجنة تنفيذ الاتجاهات في المحافظات الجنوبية المشار اليها في الفقرة (٩١ اعلاه على ان تنتهي من اعمالها قبل نهاية مارس ١٩٩٢م).

الاخ / وكيل فرع الوزارة (عدن) المحترم

تحية:

اطلعت على نسخة من رسالة رئيس دائرة المراسيم بوزارة الخارجية رقم: ٩/١٣٣٢ بتاريخ ٨/١٠/٩١م الموجهة لكم حول طلب السفارة الفرنسية استمرار تأجير شقة رقم (٤) عمارة الفائز لاستخدامها كسكن للاخ/ صالح محمد صالح.

وعليه ، لانوافق على ذلك وعليكم انهاء عقد السفارة بعد انتهاء الفترة المحددة في العقد الحالي حسب الاتجاهات.

للاهمية وشكرا ..

محمد احمد سلمان

وزير الاسكان والتخطيط الحضري

كلمة ماقل ودل

عبدالواحد محمد غانم

٤ ساعات في ضيافة القمش

فور وصولي صنعاء يوم السبت قبل الماضي صادف وصولي للتجمير احداث العنف في جولة الشراعي واشتعال حرائق السيارات ، فقادتني فضولي الصحفي للاقتراب من موقع الحدث وتصويره فوتوغرافيا لتسجيل السبق الصحفي ، وعند سؤالنا عن سر هذه الحرائق كان الجواب من اكثر المواطنين « العقيد » ...« قتل ضابط المرور » .. ومع لعلعة الرصاص التي سمعتها اول ماسمعتها من سيارات النجدة والامن المركزي ، كما رأيت المواطنين يرمون الحجارة على سيارة المطافيء التي جاءت لاطفاء الحرائق الا انها لم تتمكن من اداء مهمتها ولاذت بالفرار جاءت بعدها سيارات الامن لتسمعنا « نغمات وزغاريد » رصاصاتها ولترميها «برياحين» غازاتها « امجحفه » للدموع ، ومع هرولة عدد كبير من المواطنين وهروبهم من لعلعة الرصاص ورائحة الغازات ومع ثقل امتعتي التي كنت احملها تدحرجت على الارض وسقطت الكاميرا مني ، ولم انهض الا والثلاثه العسكر فوق كتفي وكاميرتي مع احد منهم وقد فتحها بقوة امامي فانكسر بابها واحرق الفيلم معه سبقي الصحفي الذي جازفت من اجله ، ولم يفيدني حينها لا الحق الدستوري ولا الحق القانوني ولا بطاقتي الصحفيه ، فالعسكر لايعرفون ذلك ! فكل مايعرفوه كيف انهم رحلوني الى شرطه (البلبلي) بالصافيه ، وفي قسم الشرطه ادركت كم هي ديمقراطيتنا مزيفه !! فتصوير حدث بقوة صحفي الى السجن !!فأين ديمقراطيه نتحدث عنها !! فاين موقفنا من احداث الانتفاضة الفلسطينيه الذي لايتوقف التصوير فيها يوميا ولقرابة ثلاث سنوات ، فللأسف كانت « الديمقراطية الاسرائيلية » اكثر صدقا منا ويبدو انه لولا اتصالات وجهود الامانة العامة لنقابة الصحفيين للافراج عني بعد ٤ ساعات في ضيافة القمش لكان وضعي حتى اليوم مازال مجهولا !! وقد علق أحد الزملاء على ذلك « ان نقلك لمركز الشرطه يعتبر تطور كبير في اعمال اجهزة الامن واحمد ربك ففي السابق النقل كان لاماكن مجهوله » وللمعلوم ان حجزي كان مؤقتا في الشرطه فقد جاءت التعليمات من عمليات امانة العاصمه بأرسال الطقم لاستلامي!!

« راعي » ضل الطريق

«راعي» محافظة ابين حين بدأ حملته التنظيفيه لعاصمة المحافظة في الشهر الاول لتسلمه مقاليد السلطه المحليه بالمحافظة استبشرنا خيرا وعبرنا عن اعجابنا بذلك في احدى لقطاتنافي زا ويتنا هذه في عدد سابق ، ولم نكن نتصور ان « راعينا » سيعتقد أن حملة النظافة البيئية مؤشر لنجاح حملته التاليه في تغيير وعي وجهاة الناس وتقاليدها خلال شهر !! والتي تواجه اليوم بمعارضة شديده وسخط شعبي عام والتنديد به على جدران زنجبار وفي احاديث ابناء محافظة ابين ومعظمهم يناشدون بعودة محمد علي احمد كأنجح محافظ حتى الان شهدت المحافظة في عهده تحقيق الكثير من المشاريع الكبيره منها الملعب الاولمبي لكرة القدم وساحة الشهداء وذلك بفضل المبادرات الجماهيريه والتفاف الجماهير حول قيادتها ، فيبدو ان محافظنا لم يجد مشاكل كبيره تصادفه كمشاكل الثأر والحروب القبلية التي كانت لاتنقطع اخبارها يوميا في محافظته السابقه (ذمار) فكانت اسهل وسيلة ليشعر الناس به اغلاق استراحاتهم السياحيه والتشكيك بتجربة الاختلاط المدرسي الذي مضى عليه اكثر من ١٨ عاما والسؤال عن اركان الاسلام للبعض الذي يرتاد مكتبه لقضاء بعض الامور اشياء كثيره لاتحصى يعرفها بشكل ادق ابناء المحافظة ، فأرحموا هذه المحافظة وركزوا على القضايا الرئيسيه التي تهم الناس ، فاحفروا الآبار لاولئك الذين لم تصلهم بعد قطرة الماء ، ولم تر اعينهم نور الكهرباء وشمروا السواعد للارض والانتاج اما الاشياء الصغيره فاتركوها للوقت فهو كفيل بحلها وعندئذ ستجدون الشعب يلتف حولكم ، واتخذوا من محافظي حضرموت وشبوه ـ الناجحين حتى الآن ـ عبرة من ذلك ونأمل ان لايتغير احدمنهما كما تغير راعينا ، اما مصلكم الحالي فلن يعمر عرشكم الذي بدأ يهتز في فترة وجيزة ..

لماذا قامت الثورة ؟

عباس علي محمد الشامي

احيانا اخلو بنفسي فأستعرض تاريخ البلدان العربية والاسلامية وماذاقته شعوبها من مرارة الحياة وقساوتها في عصور مختلفة. فيستوقفني ملبا تاريخ اليمن قبل الثورة وبعدها. تعتلج في قرارة نفسي اسئلة عده ، لكن السؤال الذي يستحوذ على نفسي هو ، لماذا قامت الثورة ؟ ابحث عن جواب فأجده في الاهداف الستة للثورة.

اتفحص الاهداف واعرضها على ميدان العمل وحلبة التطبيق فيظهر لي جليا ان من الاهداف الستة او ان جزءا منها لم يتحقق، فقد جاء في الهدف الاول (وازالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات) لكننا نجد أنها استجدت فوارق وامتيازات تكاد تفوق الامتيازات والفوارق قبل الثورة. كنا نسمع قبل الثورة ارقام الملايين فقامت الثورة لازالة الفوارق وردم الهوة ، بيد اننا اليوم نسمع ارقام مئات الملايين وارقام المليارات هذه الارقام ماكانت تخطر على البال لكنها اصبحت اليوم حقيقة.

هذه مئات الملايين وتلك المليارات من اين مصدرها؟ فما اثرى شخص الا وجاع شخص اخر . وجاء في الهدف الخامس مانصه «انشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمدا انظمته من روح الاسلام الحنيف.» صحيح ان الاحزاب والتجمعات والتنظيمات قد برزت الى حيز الوجود لكنها لاتستطيع ان تغير من الاوضاع المتردية ولا ان تنهض بما يجب عليها ، اذ لايسمح لها ان تخرج عن نطاق الصمت الا في حدود مارسم لها . ومايقال عن الديمقراطية فانها كلمة تلوكها الالسن ليس الا، والديمقراطية المعاشة تتمثل في ديمقراطية الرأي .أما ديموقراطية التطبيق والعمل فهيهات ودون ذلك اهوال .

اعود فاكرر ان الفوارق بين الطبقات والامتيازات لم تزل قائمة على اشدها . ولله در الشاعر اذ يقول : .

بيت يموت الفأر خلف جداره
جوعا وبيت بالموائد متخم

والبراهين على ذلك ساطعة ومن يجادل فهو مكابر ولا ادل على ذلك من الوضع المأساوي الذي يعيشه المغترب اليمني والذي اصبح مغتربا في وطنه يعاني الامرين . فمنهم من يموت جراء الامراض المستفحلة ومنهم من يموت جوعا وارض تهامه تشهد بذلك . وهنا محط الرحال وسؤال يطرح نفسه «اين الملايين التي خصصت على الموظفين مدنيين وعسكريين والتي بلغت كما يقال مئات الملايين من الريالات؟» خصصت باسم المغتربين .. والشيء بالشيء يذكر ففي الايام الاولى من الثورة كنا نسمع من المذياع النداء التالي نشهدا : .

اخي المهاجر زمان الغربة قد ولى
وشعبك الحر شرد اسرة الطغيان
بادر بوصلك امانه فالبدار اولى ... الخ.

وبادر المغترب بعد ازمة الخليج مرغما ومنهم من اخذته النشوة فعاد الى وطنه ، لكنه وللاسف لم يلاق سوى الجوع والمرض وملايين الملايين تنفق في سبيل الرفاه والتجوال وبناء القصور الضاربة اطنابها .اضف الى ذلك ان السواد الاعظم يئن ويرزح تحت نير الغلاء الفتاك والذي فعله اشد وقعا من الرصاص.

فالمواطن الفقير يموت كل يوم عدة مرات لضيق العيش فقد انسدت امامه سبل الحياة . سؤال «لماذا قامت الثورة؟» اتذكر وانا طالب في المدرسه العلمية ضمن عدد من الطلاب وقد بدأت افكارنا تتبلور وشعورنا تتقد حماسا نتيجة تأثرنا ببعض الصحف التي كانت ترد من مصر وبعض الكتب كطبائع الاستبداد للكواكبي وجزيرة العرب تتهم حكامها وبعض مؤلفات خالد محمد خالد وصوت اليمن التي كانت تردنا من عدن خفية وغيرها من الكتب والصحف التي ساهمت في اذكاء الشعور وايقاظ الهمم وخلقت فينا حماسا فاتقدت المشاعر وارهفت الاحاسيس ولذلك نادينا بوجوب قيام ثورة ضد الوضع القائم انذاك. واذا كان للصحف والكتب اثرها في اذكاء المشاعر فان للشعر نصيبها في خلق الحماس . وهنا اقف عند قول الشاعر العبيدي:

فتن الشرق بمن قد فتنا
فعسى الله يهنها الفتنا
ماخلت ارض لنا من وثن
هل قوم يعبدون الوثنا
عبد الاحجار آباء مضوا
وعبدنا بشرا امثالنا
يسعد الفرد وتشقى امة
حسبنا هذا ضلال حسبنا
ولسان حالنا اليوم يقول : .
يسعد البعض وتشقى امة
حسبناهذا ضلال حسبنا

قد يقول قائل ان الكاتب لم يشر الى منجزات الثورة ومكتسباتها . فأقول ان المنجزات والمكتسبات ملموسه ولاتنكر .لكن نظرا للطموح والامال التي كانت تراودنا اذ كنا نتوخى ان تطبق العدالة الاجتماعية بحذافيرها وتنفذ اهداف الثورة كما اريد لها. وهل الثورة الا تصحيح لاخطاء الماضي المظلم والعمل على تجنبه بيد ان هناك من قلب ظهر المجن وقلب اسمه صلاح. كما يقال في المثل الشعبي في بعض المناطق فاستباح الاموال العامة وسخرها في سبيل تحقيق رغباته الذاتية فبنى وشيد وصال وجال ناسيا او متناسيا ان الثورة قامت لتغيير وتقضي على الاساليب والتصرفات اللامسؤولة التي كانت سائدة في العهد المباد. فجاءت الثورة لتبني وضعا جديدا مرتكزا على العدالة الاجتماعية والمساواة وحفظ وصيانة الاموال العامة والبعد عن الاستهتار بالمفاهيم والقيم التي اشرقت شمس الثورة لتحقيقها في كل حقل من حقول الحياة ، وجاهلا او متجاهلا ان رؤوسا تدحرجت ودماء اريقت كل ذلك في سبيل ارساء قواعد الثورة .واذا كان هناك من اساء الى الثورة بممارساته اللامسؤولة والخاطئة ففي المقابل هناك نماذج جهة من الرجال الذين رفعوا شأن الثورة وجعلوها شامخة شموخ الجبال الرواسي. اولئك الذين لم يخدعهم بريق الذهب ولمعان الفضة ولم ينجرفوا وراء المادة التي تقضي على القيم ناضلوا وكافحوا مخلصين وشردوا . من هؤلاء الشهيد القاضي محمد محمود الزبيري الابي العفيف ولقد ضرب المثل الاعلى في اخلاصه وعفته ووطنيته وللتدليل على ذلك يروى ان المشير عبدالله السلال رئيس الجمهورية انذاك ارسل له مبلغا من المال تقديرا لنضاله فأبى ان يأخذه واعاده قائلا «انا معي مرتب» هذا هو الثائر الوطني الفذ.

ان التاريخ لابد وان يسجل انصع الذكريات بأحرف من نور.

اما اولئك الذين انتهزوا الفرص فعبثوا بأموال الشعب فلن ينساهم التاريخ وسيسجل ذكرياتهم السوداء القاتمة المظلمة بأحرف من الليل المدلهم.

سؤال «لماذا قامت الثورة؟» الجواب تترجمه اهداف الثورة ، تلك الثورة التي قلت عنها في ابياتها قصيدة ومن القصيدة البيت التالي : .

ثورة لن تقبل عثرة جبار
ولن ترتضي البقاء في سبات

هذا والله من وراء القصد.

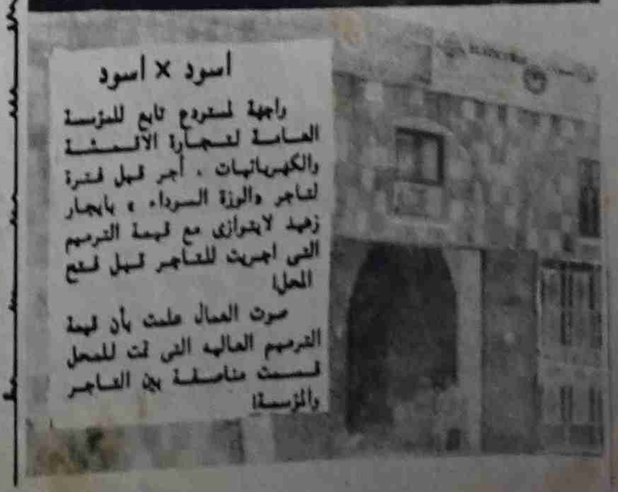

أسود × أسود

واجهة لمستودع تابع للمؤسسة العامة لتجارة الاقمشة والكهربائيات ، أجر قبل فترة لتاجر «الوزة السوداء» بايجار زهيد لايتوازى مع قيمة الترميم التي اجريت للتاجر قبل فتح المحل

صوت العمال علمت بأن قيمة الترميم العاليه التي تمت للمحل قيمت مناصفة بين التاجر والمؤسسة!

الوصية الاخيرة إلى جستنيان

احمد الصوفي

من قمته روما ..الى قيصرها المعظم جستنيان

* الحاكم يرفعه الناس من بينهم ليكون رمزاً لارادتهم ..ولكن الحكام يرتفعون على ناسهم وبدلاً من ان يكون تحت تصرف اراداتهم يصبح يتصرف في ارادتهم .. حين يصعد الفرد الى سدة الحكم يضع الناس دستوراً يمنح الحاكم الحقوق ويحدد الواجبات ..ولكن الحاكم سرعان ما يلجأ الى قوانين احترازية تجعله فوق الشبهه ومنزها عن الخطأ ويتحول الى اداة مواجهة لارادات مفردية وجماعيه يملك حق ادانتها وقهرها رغم انه جاء معبراً عنها .

*علل بعض المفكرين الامر على انه عائد الى اختلال التراث التشريعي وضعف الثقافة الحقوقية عند الناس التى تختصر بفرد جميع ارادتها ..وعزى بعضهم الاخر الامر الى نوازع شريرة وامراض روحية في الحاكم الذي يتحول الى طاغية ومستبد ومتحيز للظلم ومترفع عن المنازع الانسانية ..ونحن نقول انه الجميع مختلطاً والفكر والحياة ملتبسين ..ولكن الامر ولا ينحصر في خطر السوءات الخلقية في الناس ولكن الخطركل الخطر تطوع القوة والمال والسلطة من اجل المصلحة .

* إن القوة شهوة ، والمال شهوة ، والسلطة شهوة يراد بتسليمها للافراد الجهاز مثل وبناء حضارات سامية بادوات وضيعة وتخلق المجد من الدنس . تلك هي المسألة . ان كمال الارادة قبل الانتخاب للرئيس لاتبقى كاملة بعد انتخابه ويبقى التوق ان تعاوده مع وجوه الفرد ان لايعتوروها نقص من مزاحمة او منافسة او مصادرة .. او اختلال .. هذه الفجوة لابد وان تردم بتشريع يكمل حق الانتخاب بحق المعارضة المنظمة .. لذا اضع تحت وسادتي نصا عجزت عن الافصاح عنه في حياتي .. لنقص ارادتي وضعف حيلتي..

فاتحة :

ليكن معلوما ان شريعة السماء اوصت بالشورة على الحكام والحياة المدنية القائمة على الحقوق الديمقراطية نصت على حق اتهام الحاكم الجائر والارتهاب من تحيزه ضد العدالة والخير والجمال . نفصل في هذا الباب هذا الحق المدني:.

١ . عزل الحكام للخيانة للحق قد جعل في روما من اختصاص نواب الشعب . ويحق للاقاليم ورؤسائها ان تتقدم بذلك بعد استفتاء المواطنين من اجل سد الذرائع .

٢ . قد بينا ان الحكام الشرعيين هم الذين لايأتون على متن دبابة الى سدة الحكم ولايتركون لريبة التآمر الداخلي والخارجي تعبد طريقهم الى السلطة . ولنبين الان من هم الحكام الذين لايجوز الارتياب او توجيه هذه التهمة اليهم . والاصل في الحق ان جميعهم يمكن توجيه هذه التهمة اليهم لا فرق بين مختار بطريقة شرعية او معين بطريقة اخرى .. بل ان الحاكم الاول الشرعي يجوز اتهامه بخيانة امانة الحكم.

٣ . تهمة خيانة امانة الحكم دعوى من دعاوي الحسبة بابها مفتوح للكافة الأهلة قانونا نساء ورجالا وشبابا وعجزة ومشلولين وكل من يدفع بالتهمة لاضرار شخصية لحقت به او دفعا لحق عام اهدره الحاكم تشهد الادلة بالاتهام الصحيح ..

٤ . لايجوز للاطفال مخاصمة الحكم ولكن يجوز ايقاف الحكام امام تهمة اهدار حق الاطفال بالتعليم والغذاء والامان . ويجوز الريبة في عدوانية الحكم ضد الاطفال من عائلة الصغار الذين لحقهم ضرر من نمط ادارة الحاكم لشأن من شؤونهم.

٥ . الحاكم المريب هو الذي يخون في ادارته حق المجتمع الحصول على العدل وحق التوزيع العادل للامن وحق التمتع المتساوي من ثروة الامة .. وهو الذي يصعد الى الحكم معدما وينتهي موسرا . ويقرر الفقيه «جولوان» جواز عزل الحاكم بتهمة النهب عبر المنصب ولايجوز ابقاء مابحوزته من ثروة لم تكن قبل صعود الحكم.

٦ . الحاكم الخائن يوصم بالعار في سجل التاريخ ويعمم في كتب الدراسة كونه اقترف الخيانة قصدا ، واذا اقترف خطأ غير مقصود . عليه الاقرار به والتعهد بالامتناع عن تكراره ولاتلحقه الوصمة ولايعزل.

٧ . يجوز اعلان التمرد على الحاكم .. بالثورة او التجمهر او العريضة . وعدم القناعة به والتعامل او التعاون .. وجب منعه من مباشرة ؟ ندن الحكم مادام النزاع قائما.

٨ . لايسقط الحق العام المادي والمعنوي اذا مات الحاكم .. ويسقط الشق الجنائي وتبقى الدعوى ضد الورثة.

٩ . اذا توارى الحاكم خلف جدران القصور وصنع موانع امام الشعب ولم يوفر العمل وحاجات الاتفاق للمواطنين وتعم هو بها من عمل لايخص المواطنين الذين يمثلهم في المدينة فيمقتضى وسوء المغفور لهما سيفر وانطوانين يحكم لمواطني المدينة بوضع ايديهم على اموال السلطة واجهزتها ولهم ان يعينوا من اجتماعهم الحاكم البديل ويعزل الحاكم الخائن لحق الحياة لمواطنيه.

١٠ . اذا ادعى الحاكم ان فقر البلد لايسمح بترتيب نفقات الحياة واظهر فيه تبذيره وسرف على نفسه كذبه في هذا الادعاء .. وجب احالته الى القضاء ،حكمه حكم من صعد الى الحكم اغتصابا أو ارتشاء او خيانة للامانة..

١١ . الغش في ادارة الحكم والخيانة هما سبب العزل . ولايلتفت الى طلب من ثبت اقدامه على ذلك بالتوبة ولايقبل الكفالة او الضمان الذي يقدمه بطانته .. لان كفالة البطانة او شهادتها لاتصلح قناة اغلاق الحاكم ولا سوء مهوله .. ويجوز اصحاب الحق الى تدابير تتحفظ على نشاط كل البطانة او بعضهم ليس الا وسيلة لمنع تعدد مصادر الاعتداء على الحق العام ومنعا لاستخدامهم مدة الحكم ذريعة لانتهاب الاموال .

١٢ . البطانة حكمها حكم القريب من الحاكم لشبهة المنفعة من مزايا الاتصال بالحكم ولاتقبل شهادتهم لانها شهادة زور.

الحركة النقابية اليمنية منبع حركتنا الوطنية ومحاولة تمزيقها جريمة لاتغتفر

النقابات والمجالس العمالية في محافظات الجمهورية تؤكد تمسكها بقرارات المجلس المركزي لاتحاد النقابات (ص٥)

صوت العمال

صحيفة اسبوعية عمالية سياسية لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال

الخميس ٣١ اكتوبر ١٩٩١م الموافق ٢٣ ربيع ثاني ١٤١٢ هـ العدد ١٠٣٢ السنة الثالثه والعشرون

٨ صفحـــات

١٠٠ فلس ٣ ريالات

ستظل وحدة الشعب اليمني وتقدمه الاجتماعي .. هدف الاقلام الشريفة وستظل الكلمة ركيكة المعنى مجزأة الحرف اذا لم تكن من اجل الشعب.

عبدالفتاح اسماعيل

كلمه صوت العمال

تمزيق وحدة الحركة النقابية لمصلحة من؟

الحملة التي تستهدف شق الحركة النقابية وتمزيقها والتي تجلت مؤخرا بالنشاط المحموم المتوج ببيان الـ(٧٨ لجنة عمالية) وما رافقه من حملة صحفية تبنتها الزميلة (٢٢ مايو) وشارك فيها الاستاذ الكبير محمد ردمان الزرقه رئيس تحرير الزميلة (الثوره) مؤخرا بمقالة يدعو فيها الى تعددية العمل النقابي ! (تمزيق وتشتيت) المنظمات النقابيه والجماهيرية التي تم توحيدها بعد كفاح وطني ومضن .. هذه الحملة بالطبع ليست وليده هذه الايام من هذا الشهر او ماقبله لكنها تعبير عن مواقف سابقه للبعض من العمل النقابي والمساهمة الجماهيريه في العمل الوطني ..

ويكفي ان تذكر « صوت العمال » انها في بداية هذا العام نشرت خبرا صغيرا في زاوية في سرك يبين فيه موقف بعض المثقفين من العمل النقابي حيث وصلت عينها الى وزارة العمل والتدريب المهني رسالة تحمل توقيعات بعض المسؤولين في مؤسسة الثورة وصحيفة الثوره يطالبون فيها وزارة العمل عدم السماح بممارسة العمل النقابي !

وكنا نعتقد ان ذلك الموقف لايعبر الا عن ذلك العدد الذي لم يتعد العشره الذي حملت اسماؤهم تلك التوقيعات .. ولم نضع ذلك في الحسبان من ان ذلك الموقف تعبير عن موقف سياسي يستهدف ابعد من ذلك وهو تمزيق وتشتيت الحركة النقابيه اليمنيه .. بل انه فشلت محاولات احتواء والسيطرة الكاملة عليها ..

هؤلاء البعض مع احترامنا لآرائهم يجهلون او يحاولون ان يتجاهلوا التاريخ الوطني والاساس المتين الذي بني عليه هذا الصرح الوطني المجيد ..

لقد ترسخت وحدة الحركة النقابيه اليمنيه طوال الخمسه والثلاثين عاما من نضالها الوطني ومن بين احشائها ، ولدت وترعرعت الحركة الوطنيه بمختلف فصائلها وتشكيلاتها فكيف بالله نأتي اليوم وبعد هذا التراث الوطني الوحدوي للحركة النقابيه اليمنيه .. نأتي لنمزقه ونشتته تحت مبررات واهية ومسميات تخفي في داخلها مخططا لم يستطع البريطانيون تحقيقه ..

ان في داخل الحركة النقابيه اليمنيه ممثله بالاتحاد العام لنقابات العمال صعوبات واخطاء ونواقص وسلبيات .. لكن معالجة ذلك لن يتم بتمزيق هذا الصرح ولا بتشتيته الى كيانات صغيره .. لكن المعالجة الصائبه هي بتمتين قوة هذا المنجز الوطني العمالي وتعزيز الممارسة الديمقراطيه في اطاراته المختلفه ، وتوفير ظروف طيبة له للمساهمة والمشاركة في صنع صرح المجتمع اليمني الجديد ..

يمن الوحده والديمقراطيه والاصلاح .. يمن العدل في توزيع الخيرات واحترام حقوق الانسان وانسانيته .. يمن سيادة القانون والنظام على جميع السكان ..

واذا كان هناك من له حسابات قديمه يريد تصفيتها على حساب حقوق العمال ومكاسبهم ومصالحهم وعلى حساب وحدة الحركة النقابيه اليمنيه فعليه ان يعلم ان اوراقه مكشوفه .. ولن يسمح له بتحقيق مآربه الشخصية والانانيه والتاريخ صاح ولن يرحم هؤلاء ..

تحت شعار «الثورة ومحاربة الامامة»

العمل على تمزيق الوحدة الوطنية واثارة النزعة الطائفية

صنعاء صوت العمال

يتردد في الاوساط السياسيه والدينيه في العاصمة صنعاء ان مخططا يجري الاعداد له لتدريس المذهب الوهابي وتعميمه بالقوة في اليمن تحت ستار محاربة فكر الشيعة الزيدية والاسماعيلية وفرض منهج اهل السنة حيث يعتبر الوهابيون انفسهم انهم الذين طوروا منهج اهل السنة الامر الذي من شأنه ان يولد انقساما بين اهل السنة الذين لايعترف غالبيتهم بمذهب الامام محمد بن عبدالوهاب الذي تتبناه المملكة العربيه السعوديه بالاضافة الى استنفار المؤمنين بالمنهج الشيعي ..

ويرى المراقبون ان هذه المحاولات التي تتم تحت شعار « الثوره ومحاربة الامامه » هي امتداد للمخطط الذي كان يسعى الى تنفيذه عبدالرحمن البيضاني بدعم من قوى خارجيه لتحويل الثوره اليمنيه والنظام الجمهوري الى اداة لتمزيق الوحدة الوطنيه واثارة النزعه الطائفيه وذلك في اطار المحاولات التي استهدفت افراغ الثوره والجمهوريه من محتواها الحقيقي .

ويرى هؤلاء المراقبون ان استئناف مخطط اشاعة الفتنة الطائفية يأتي بعد تحقيق الوحدة الوطنية في ٢٢ مايو ٩٠م وتزايد المخططات المعادية للوحدة والديمقراطية والرامية الى تمزيق اليمن الى عدة اشطار على اساس مذهبي .

الجدير بالذكر ان الصراع انتقل الى المساجد والصحف منذ مبادرة صحيفة « الصحوة » الى الدعوة بضرورة تدريس وتعميم منهج اهل السنة وربطت هذه الدعوة بشعارات الثوره والجمهوريه ومحاربة الامامة . الامر الذي يثير قلق الوطنيين خصوصا وان هذه الدعوات تزامنت مع وجود عدد من المشائخ في احدى الدول المجاوره .

هذا وكان فضيلة مفتي الجمهورية القاضي احمد محمد زباره قد حذر في حديث نشرته صحيفة الوحده من مخاطر تدريس منهج مذهب واحد في المعاهد العلمية الذي يسيطر عليها الوهابيون ..

مخطط لتصفية مكاسب الثورة تحت وهم محاربة الامامة

علمت صوت العمال ان الزميل احمد الحبيشي رئيس تحرير صحيفة «الوحده» تحفظ على نشر اسماء عدد كبير من مشاهير انصار الامامة المبادة والذين سبق لهم ان افتوا بشرعية النظام الملكي الامامي المباد في سنوات الحرب المعادية للثورة والجمهورية وحصار السبعين ، حيث اذاعوا باصواتهم من اذاعة الملكيين عددا من الفتاوى الدينية التي زعمت بتكفير الجمهورية والثورة وعقود الزواج في ظلها ، وحللت دخول صنعاء واستباحة الدماء فيها ،بينما يتظاهرون اليوم بانهم من كبار الجمهوريين والثوريين..

وقد قام الحبيشي بحسب علم صوت العمال بشطب هذه الاسماء التي وردت على لسان الاستاذ ابراهيم بن علي الوزير الامين العام لاتحاد القوى الشعبية وذلك اثناء حديثه المنشور في صحيفة «الوحده» في عددها الصادر يوم ١٩٩١/١٠/٢٣م والذي اثار اهتماما وجدلا واسعا في مختلف الاوساط السياسية والاجتماعية والثقافية.

صوت العمال حاولت الاتصال بالزميل احمد الحبيشي في صنعاء لاستيضاح ذلك الامر، ولكنها لم تتمكن حيث علمت ان الزميل الحبيشي مصاب بوعكة حادة ادت الى انقطاعه عن العمل ومكوثه فوق الفراش نتيجة لبروز خطر فقدان صوته، حيث اشرف على علاجه الدكتور احمد سعيد الحكيمي اختصاصي الانف والاذن والحنجرة والذي منع عنه اي اتصالات هاتفية.

مصادر مقربة من الاخ رئيس تحرير الزميله «الوحده» افادت ان

التتمة ص ٧

بيان الـ(٧٨) نقابي موقف حزبي يستهدف تمزيق الحركة النقابية ومكتسباتها

مصدر مسؤول في المجلس العمالي بمحافظة عدن

صرح مصدر مسؤول في المجلس العمالي م/ عدن من انه فوجيء المجلس العمالي كما فوجئت كل الاطر والقيادات النقابيه في مرافق العمل والانتاج بمحافظة عدن بالبيانات الهادفه الى شق وتمزيق وحدة الحركة النقابية اليمنية .. والذي كان آخرها ذلك البيان الذي ادعى فيه انه يمثل (٧٨ لجنة عماليه) في محافظة عدن .

وللحقيقة التي رأينا ان يطلع عليها زملاؤنا العمال والنقابيون في محافظة عدن خاصة وفي مختلف محافظات الجمهورية عامه فان محافظة عدن تضم ٣٧٦ لجنه نقابية شرعية منتخبة من العاملين اثر الدوره الانتخابية الاخيره التي جرت في ضوء قرارات وارشادات المجلس المركزي للاتحاد في دورته الثانيه وتضم هذه اللجان النقابية في اطاراتها اكثر من ١٨٨٠ عضوا وهم يمثلون القيادة القاعديه لهذه اللجان النقابية التي ينضوي فيها ٥٠ الف عضوا نقابيا في المحافظة .

لقد اراد اعداء الحركة النقابية اليمنية واعداء تواصل دورها الكفاحي الوطني تنفيذ مخططهم مستخدمين هذه الاساليب التي ظهرت في الاونه الاخيره من خلال البيانات التي يتضح فيها جليا العداء للعمل النقابي ودوره واسهاماته الوطنية .. وليس غريبا ان يبرز هذا اثر الدوره الثالثه للمجلس المركزي للنقابات التي تمور فيها بحث قضايا رئيسية تخص حياة العاملين وغلاء المعيشة ومشكلة السكن وارتفاع الاسعار وحقوق العاملين المكتسبة في الضمان الصحي والتامين الاجتماعي والعمل .. الخ .

ان اصدار مثل هذه (البيانات) يستهدف ايجاد (كيانات نقابية) هزيلة تخدم المصالح الضيقة التي لاعلاقة لها بقضايا العمال والنقابات وتهدف الى اشغال الحركة النقابية عن الخوض مباشره في القضايا الرئيسية هذه وفي الدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم ومواجهة صور الفساد التي تتجلى بأبشع صورها في المجتمع والا لماذا الخروج عن

التتمة ص ٧

مطالبة سريعة بحماية قانون العمل

صنعاء / صوت العمال

طالب المكتب التنفيذي للنقابة العامة لعمال التجاره والمصارف والتأمين والاعمال الماليه / صنعاء في برقية عاجلة للاخوة رئيس واعضاء مجلس الرئاسة ورئيس واعضاء مجلس النواب ، ورئيس واعضاء مجلس الوزراء بالتدخل السريع لحماية تطبيق قانون العمل ، وتوفير فرص عمل للعمالة اليمنيه ، ووقف منح تصاريح استقدام عمال اجانب في الوظائف التي يمكن ان يشغلها يمنيون .

واشارت برقية رفعت بهذا الصدد الى خروقات بعض التنفيذيين في وزارة العمل باعطائهم الموافقة على استقدام اجانب للعمل في بعض البنوك التجاريه ، في الوقت الذي يوجد العديد من اليمنيين العائدين والذين كانوا يعملون في البنوك الكويتيه والسعوديه ، وهم الآن بدون اعمال .

وطالبت البرقية بالتحقيق الفوري مع مثل هؤلاء المستهترين بالقوانين والقرارات وايقاف التجاوزات .

عمال صوامع الغلال يحذرون من محاولات الاستحواذ على حقوقهم

الحديده/ صوت العمال

استنكرت اللجنة النقابيه في صوامع الغلال بالحديده المساعي الهادفه تحويل حساب الوفر الزمني « الديسباتش » لصالح التجار ونبهت الى خطورة مثل هذا الامر ان تم اتخاذه على العمال وما قد يترتب عنه .

وطالبت النقابة وزارة التموين والتجاره بعدم الانصياع لهذه المساعي وايقاف اية اجراءات بهذا الخصوص وحذروا من العواقب الناجمة لذلك .

الجدير بالذكر ان النقابة كانت قد وجهت الاسبوع الماضي بيانا الى الاحزاب والمنظمات الجماهيريه وعموم الشغيلة في اليمن طالبوهم فيه بالتدخل لايقاف محاولات الاستحواذ على مهام الصوامع من قبل القطاع التجاري والعمل على كشف وتعرية النوايا الفاسده في الجهاز الحكومي الهادفه المساس بمرافق القطاع العام وضربه لحساب القطاع الخاص ..

مع تصاعد اعباء الاسعار على المواطنين

توجهات لزيادة التعرفة الكهربائية

صنعاء/ صوت العمال

علمت « صوت العمال » ان هناك توجهات لزيادة التعرفة الكهربائية وذلك بسبب مطالبة البنك الدولي بضرورة الاسراع في تسوية المركز المالي للمؤسسة العامة للكهرباء في صنعاء حيث تواجه المؤسسة عجزا ماليا خطيرا في تسديد ديونها الخارجيه لبعض المصارف الدولية بالاضافة الى ديونها الداخلية لبعض المؤسسات المحلية وخاصه المؤسسات النفطية الوطنية .

ويتردد في بعض الاوساط ان من اهم اسباب هذا العجز هو سوء استخدام المصاريف الاستثمارية والقروض السابقة التي تم الحصول عليها بتنفيذ بعض المشاريع التطويرية مثل المشروع الرابع الذي اتهم بتبذيره المدير العام السابق « باصبيد » الذي سبق ان تناولته الصحف ولم يقدم للمحاكمة حتى الان ، بالاضافة

التتمة ص ٧

دمج حزب التحالف في الجبهة الوطنية الديمقراطية

صنعاء / صوت العمال

اعلن بيان صادر عن الاجتماع الاستثنائي للجنة التحضيرية العليا لحزب التحالف الوطني الديمقراطي عن دمج حزب التحالف الديمقراطي بالجبهة الوطنية الديمقراطية باتجاه توحيد الطاقات على طريق بناء الوطن الموحد المزدهر .

واكد البيان الصادر في صنعاء يوم ٢٦ /١٠/٩١م ان الدمج جاء بعد قناعة ضرورة دمج الحزب بالجبهة ، باعتبارها الاصل والمنبع ضمانا اكيدا لتوفير الجهد والامكانيات لتصب في قناة نضاليه واحده .

ورقة عمل مشتركة بين فرع التربية ونقابة المهن

تم مؤخرا ، التوقيع على ورقة عمل مشترك بين فرع وزارة التربيه والتعليم لمحافظة عدن والنقابة العامه للمهن التعليميه تهدف تنظيم العمل المشترك بين المؤسستين التربويه والنقابية في اطار الهيئات واللجان التربويه والنقابيه ، من خلال تعزيز دور التمثيل النقابي ومشاركته الفاعله على مستوى كافة المجالس واللجان التربوية وشؤون الموظفين ، في كل الهياكل التربوية الرسمية في المحافظات .

السعودية تستدين سراً لتغطية ميزانيتها ونفقاتها في حرب الخليج

صوت العمال / خاص

تبين معلومات لـ صوت العمال ان السعودية قد استدانت سراً مبلغا وقدره ٦٦٠ مليون دولار امريكي من البنوك التجارية السعوديه والخليجية في الفترة التي سبقت حرب الخليج ..

وتبين المعلومات الخاصه بصوت العمال ان بنك الخليج الدولي بالبحرين كان قد ارسل تلكس الى وزير الماليه السعودي في ١٤ أغسطس العام الماضي يطلب فيه موافقة الوزير السعودي على الانسحاب من « القرض » بسبب ظروف البنك الصعبة وتحويل حقوقه في القرض الى بنك آخر وجاءت الموافقة بذلك من وزير المالية بمذكرة حصلت عليها صوت العمال تحمل رقم ٧٢١/٤٣ موقعه بتوقيعه ، الامر الذي يؤكد الاقتراض السري للمبلغ المذكور من اجل تغطية العجز في ميزانياتها السنوية .

رئيس تحرير الجمهورية يعقب

بعث الينا الزميل محمد المجاهد رئيس تحرير صحيفة الجمهورية بتعز بتعقيب على مانشرته «صوت العمال» في زاوية (كلمة) في عددها قبل الماضي عن ماتعرض له الزميل عبد الحبيب سالم ..

ورغم ان ماتناولته «صوت العمال» لم يوجه اصابع الاتهام او المسؤولية للزميل المجاهد وطالما قد بعث الينا بالتعقيب فقد رأينا نشره كما جاء وحسب طلب الاخ المجاهد.

ونترك التعقيب عليه لايام قادمة .

الزميل العزيز/ مدير تحرير صحيفة صوت العمال المحترم

بعد التحية :-

طالعتنا صحيفتكم الموقرة في الصفحة الأولى العدد (١٠٣٠) المؤرخ ٩١/١٠/١٧م في الزاوية كلمة تقول ان الزميل العزيز /عبد الحبيب سالم الصحفي الكبير منع عن الكتابة بصحيفة الجمهورية وتم تعيين بديل عنه كنائب لمدير تحرير صحيفة الجمهورية عقابا له على ما يكتبه في صحيفة صوت العمال وعليه :

نود أن نوضح لكم بأن الزميل /عبدالحبيب رعاه الله توقف من ذات نفسه عن الكتابة بصحيفة الجمهورية ومنذ مدة طويلة دون ان يوقفه أحد أو يصدر بذلك أمراً لي أي شخص سواء شفوياً أوخطياً والاخ / عبد الحبيب يعلم ذلك ولا يعتقد أنه سينكر ذلك لما نعرفه عنه من حرص على أمانة الكلمة وصدقها واما تعيين بديل عنه فكان ذلك بناء على رغبة الزميل عبد الحبيب ورفضه الترشيح الذي كان قدتم لاصدار قرارباتكليف تعيينه نائبا لمدير تحرير جريدة الجمهورية بدرجة (مدير عام) ولم يكن رفضه لذلك شفوياً ، وإنما كتب ذلك بخط يده وسلم من خلاله للاخ /وزير الاعلام وللاخ /نائب وزير الاعلام ، وهذا يدل على انه ليس هناك موقف ضده مع العلم أن الزميل العزيز /عبد الحبيب لم يبرز بكتاباته الجريئه والشجاعة قبل الوحدة وبعدها إلامن خلال صحيفة الجمهورية وانتم تعرفون ذلك ولاينكره الزميل عبدالحبيب سالم ، فالجمهورية هي مدرسته الأولى والتي عرف بها ومن خلالها .

وللعلم أيضا أن الاخ عبد الحبيب لازال يتقاضى راتبه كاملاً في الجمهورية ولم يتخذ معه أي إجراء يمس به أو يضره .

وتقبلوا خالص التحية،،

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الجمهورية للصحافة

رئيس التحرير

محمد عبدالرحمن المجاهد

نقابة النقل بالحديدة تطالب باحالة المختلسين للنيابة

الحديده/ صوت العمال

طالبت اللجنه النقابيه بمكتب النقل العام بالحديده وزارة النقل باصدار اللوائح المنظمة لحركة النقل في الجمهورية والاسراع بمحاسبة من اتهموا بالاختلاسات والابتزاز من اعضاء الهيئة العامه للنقل للنيابة بموجب تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وعريضة الدعوى بالحق الخاص المقدمه منهم .

جمعية حماية الآثار ترفع دعوى قضائية ضد وزارة الاسكان

عدن/ صوت العمال

تقدمت الجمعية اليمنيه لحماية الآثار والشواطيء بدعوى الى القضاء ضد وزارة الاسكان والتخطيط الحضري تتهمها بصرف البناء على الشواطيء دون مراعاة التخطيط السليم والاستثمار الامثل للشواطيء . وكذا منحها منشآت دون مراعاة للقيمة التاريخيه لهذه المواقع كما تضمنت الدعوى عدم قيام الوزارة بالتزاماتها في الحفاظ على تلك المواقع من مخلفات البناء والقمامات والزجاجات الفارغه ومهاكل السيارات « الخرده » .

وطالبت الدعوى بوقف اي منح لرخص بناء وازالة المخلفات وعدم السماح لسيارات النقل من الوقوف في هذه الشواطيء .

اللامركزية النظام الصحي الوطني .. الخيار الصعب

ستظل المركزية منهمكة بالمشاكل اليومية اكثر منها بالشؤون المستقبلية

من منا يجرأ على منع طفله الصغير محاولة الوقوف والمشي على قدميه ، خوفاً عليه من السقوط ... تلك هي شأن الديمقراطية في الحياة .

ان ديمقراطية النشاط الصحي تجد تعبيرها ، بل وتجلياتها في اللامركزية النظام الصحي ، بمدى التفويض للمسئوليات والصلاحيات من السلطات المركزية للسلطات المحلية (على مستوى المحافظات والمديريات) في تخطيط وادارة وتنظيم واستخدام الموارد المادية ،البشرية وغيرها ، وفق الاحتياجات والاولويات للخدمات والبرامج الصحية المحلية

مدخل :-

لاتأخذ الخطط الاقتصادية الوطنية بالحسبان الوضع الصحي للقوى العاملة المنتجة ، ولذلك فان الانتاجية الاقتصادية تتعثر دوما بوضع صحي غير مناسب .ولان الصحة الهزيلة تعيق وتاثر النهوض الاقتصادي . ولما كان الصحة ليست مجرد شيء ،يفقده الفرد ليستمتع بالحياة .

فهي بالمثل حاجة اساسية لكل مجتمع اذا كان للافراد الذين يشكلونه أن يصبحوا منتجين اقتصادياً لامستنزفين لموارده المحدودة .

ان الفقر بشكل عام والنسبة"المدقعة" من الناتج القومي الاجمالي المخصصة للصحة ، الى جانب ضعف الادارة الصحية فيها ، ينتج عنه سوء ادارة واستخدام تلك الموارد : وعلاوة على ذلك فان الطلب المتزايد للرعاية الصحية مع محدودية الموارد المتوفرة يزيد من أعباء النظام الصحي الحالي .

وقد اثبتت السبل القديمة لتناول المشكلات الصحية انها غير كافية وغير ملائمة على الاطلاق في جميع مراحل التنمية ، كما ان اللامساواة في الوضع الصحي وفي توزيع الموارد الصحية باتت امرا لايحتمل ..

وبالنظر الى الوضعية الراهنة للمؤسسات الصحية والبنية التحتية والعاملين الصحيين والمعدات والموارد المالية والبرامج الحالية ونتائجها ، فان ذلك يدعو الى الاعتراف بأن قاعدة هرم النظام الصحي الوطني لاتزال ضعيفة ، وان التعاون والتنسيق مع القطاعات لاتزال محدودة ، ومشاركة المجتمع هي الاخرى تحتاج الى المزيد من الجهد .

٢-الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة العامة:-

يصعب على المرء رسم الصورة الكاملة لخريطة النظام الصحي الوطني من خلال الهياكل التنظيمية لوزارة الصحة العامة وكيفية ادائها لمهامها . وعادة مايتوقف تصميم هذه الهياكل وفي فترات زمنية مختلفة استجابة لمشاكل لوحظت في النظام الصحي، ولكن دون أن تكون لها علاقة بأي خطة شاملة اوسياسة صحية وطنية واضحة المعالم . وجميع تلك الهياكل التنظيمية تقتصر على كونها وثيقة في المستوى المركزي وتظل كذلك دون تفعيلها . اما على المستوى المحلي (المحافظات والمديريات) لاتزال تعاني من نقص شديد للكوادر الفنية والادارية الكفؤة والاحتياجات الصحية الاخرى لتسيير شئون تقديم الرعاية الصحية وتنظيم خدماتها . وجميع مكاتب الشئون الصحية (الادارات العامة للخدمات الصحية) في المحافظات لاتتمتع بصلاحيات ومسئوليات واسعة في اطار التنظيم الحالي للنظام الصحي.

وتعود سيطرة المركزية على نظام الدولة لأسباب تكون مبررة في مرحلة تاريخية وذلك لضمان وحدة الاراضي وكذلك الحاجة للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . ولكن استمراريتها قد كلفت ثمنا اكبر من الفائدة .

ان المركزية المتبعة حالياً في تنظيم الخدمات الصحية والتي لم تطرأ عليها التغييرات لفترات طويلة ستظل منهمكة بالمشاكل الآنية واليومية اكثر منها بالشئون المستقبلية .

ولما كان الموارد المخصصة للرعاية الصحية لم تكن تستخدم بشكل رئيسي لحل اولويات المشاكل للوضع الصحي ، وكذلك ايضاً لم تستخدم الموارد بطريقة انسب مهنيا وفنيا.

ومع ذلك يلزم اجراء بحث لتحديد اسباب التعقيدات الراهنة في الهياكل الاساسية للنظام الصحي ، ولاقتراح سبل ووسائل تحقيق مزيد من التنسيق والترابط

٣-الحاجة للاصلاح:

لماذا تعجز الخدمات الصحية في تلبية احتياجات غالبية الشعب ؟ وكيف ان المهنيين الصحيين الذين دربتهم الدولة بذلك الاعتزاز وتلك التكاليف لايرغبون في العمل حيث الحاجة اليهم على اشدها ؟ وكيف يمكن جمع الموارد بالقدر المطلوب لمواجهة المشكلة؟

اعتقد- بل وانا على يقين من ذلك -بان هناك مخرجا رغم الافتقار الواضح الى حد ما للموارد ، وان الحل يكمن في اعادة توجيه الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة العامة ، والاعتماد على الذات بدرجة اساسية،وفي اعادة تعريف وتضمين ما نعنيه بهدف «الصحة للجميع» .

ان التحدي لحركة «الصحة للجميع » هو في ايجاد خدمة يمكن أن يتحمل الناس نفقاتها وأن يلعبوا فيها دورا رئيسيا ، وان المجتمع قادر على أن يتولى بيديه مسئولية الرعاية الصحية ، ويجب تمكينه من أن يفعل ذلك.

واذا كان لهذا الهدف أن يتحقق، فمازال على الحكومة أن تزيد بصورة جوهرية الموارد المتاحة حاليا للرعاية الصحية وأن تكفل ايضاً اعادة توزيع الفضل لهذه الموارد.

لقد اصبح واضحا ، بأن الاجراءات التنظيمية في الفترات الماضية لم تكن مناسبة والتي أدت الى التعقيدات المتزايدة لنظام الرعاية الصحية الحالي والتغييرات المطلوبة .واهم هذه المشاكل التنظيمية تتمثل في:-

١- اختلال في عدالة توزيع الموارد

ب- ضعف العمل بالتشريعات الصحية

ج-غياب المسئولية المهنية .

د-ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات الصحية .

هـ-اغفال اهمية مشاركة المجتمع في التخطيط والادارة والتنفيذ للخدمات .

و-ضعف علاقات التنسيق والتعاون مع القطاعات ذات العلاقة بالصحة .

ان العجز التنظيمي في الخدمات الصحية ناجم ، على مايبدو ، عن عدم قدرة استيعاب فكرة ونهج الرعاية الصحية الاولية ، وتشده الى هذا العجز عوامل عديدة منها ضعف الارادة السياسية.. ومايجب التأكيد عليه في هذا السياق ، انه من السهل نسبيا أن تتهنى اية حكومة الرعاية الصحية الاولية بوصفها سياسة ، ولكنها ستحتاج الى شجاعة سياسية لتحقيقها من خلال احداث التغييرات المطلوبة في النظام الصحي . وكنتيجة لذلك لايوجد حتى الآن بيان شامل وواضح عن السياسة الصحية الوطنية واستراتيجياتها .

وكل ماطرأ على الخدمات الصحية - رغم الجهود والاجتهادات التي بذلت - لم تجد لها صدى في نصوصنا التنظيمية لانها لم تحدث ذلك التغيير الجوهري عبر كل هذه المدة .

٤-المبادرة للاصلاح

ان المركزية واللامركزية أمران ضروريان لاى نظام صحي ، ولكن الامر يتعلق بما هية التوازن الذي يجب أن يوجد ؟ وفي اى اتجاه يجب أن يتحرك؟ وماهي الوسائل المتوفرة لتغيير التوازن القائم؟

ويجب النظر الى اللامركزية باعتبارها احياء للديمقراطية وتمكيناً لاشراك المجتمع والحث على التنسيق والتعاون بين القطاعات المختلفة وتحسين ادارة وتقديم الرعاية الصحية. وكما يجب أن تفضي اللامركزية الى عدالة اكثر وانسب للخدمات الصحية الوطنية وزيادة فعالية استخدام الموارد المحدودة والمتوفرة لصحة افضل . وهكذا فان اللامركزية تعتبر وسيلة اساسية لدعم التنفيذ الناجح للرعاية الصحية الاولية.

تتخذ اللامركزية في النظام الصحي عمليا انواعا عديدة ، وذلك لايعتمد على اهداف وبنية النظام الاداري والسياسي للدولة

فحسب ، بل وكذلك على نمط تنظيم الخدمات الصحية في البلاد لقد اكد دستور الجمهورية اليمنية في مواده (١١٧، ١١٨ ، ١١٩) على تشكيل اجهزة السلطة المحلية ،كما جاء قانون الادارة المحلية رقم ٥٢ لعام ١٩٩١ في مادتيه السادسة والسابعة ليؤكد على اتجاهات مبدأ اللامركزية في مختلف اوجه نشاط اجهزة السلطات المحلية وممارسة تلك الاختصاصات . وبهذا يكون قد تم عمليا توفير الشروط القانونية والسياسية .

ويتطلب الامر من وزارة الصحة أن تبادر للاصلاح والتهيئ لهذه السياسة الوطنية لحل معضلات ومشاكل النظام الصحي الحالي .

والوضع الحالي للخدمات الصحية لايتطلب الانتقاد فحسب ، بل شجاعة واقتناعاً و إجراءات جريئة وجذرية ومدروسة جيداً . وعلى وزارة الصحة العامة أن تتحلى بالشجاعة لتصر على العدالة الاجتماعية ولامركزية صنع القرار. ويحتاج العاملون الصحيون الى شجاعة غير عادية لكي يتقدموا معارفهم مع افراد المجتمع مع شعور بالتواضع وليكونوا على استعداد للتعلم منهم .

> **على وزارة الصحة العامة ان تتحلى بالشجاعة لتصر على العدالة الاجتماعية ولا مركزية صنع القرار**
>
> **الى اي مدى يمكن الاستفادة من قانون الادارة المحلية**

٥-الخلاصة:-

ان المراجعة الدقيقة للنظام الصحي الوطني بغية اعادة تنظيمه وفقا لاتجاهات الرعاية الصحية الاولية لاتزال تمثل الدافع الاساسي امام التحديات الاستراتيجية لتحقيق هدف (الصحة للجميع).

ومن المهام الاساسية تطوير هيكل عمل واقعي لتوزيع المهام والمسئوليات للكثير من الافراد والوحدات والادارات . وتحسين الممارسة الادارية على مختلف المستويات سوف يضمن تأدية الوظيفة بفعالية واستخدام الموارد المحدودة على نحو افضل

لقد اثبت اسلوب المركزية في تقديم الخدمات الصحية عدم ملاءمته وضعفه . ومع ذلك فان الميول نحو تأسيس اللامركزية كشرط اساس لتنفيذ استراتيجيات «الصحة للجميع» لم يجد بعد ذلك الاهتمام المناسب لقد اصبحت اللامركزية قضية سياسية حساسة يصعب التعامل معها . واسباب الصعوبات الكامنة في ذلك يرجع الى التطور التاريخي والسياسي للسلطة الادارية ،والتي كانت ولاتزال ضعيفة خارج نطاق المستوى المركزي في اغلب البلدان النامية على الرغم من ان لامركزية صنع القرار له افضليات واضحة من حيث المبدأ ، الاانه غير واقعي وعملي في غياب الكوادر الكفؤة والقادرة على تحقيق مزيد من التنسيق والترابط .

ان فكرة النظام الصحي في المديريات تعتبر أحد اشكال اللامركزيه والاطار المنطقي في تنظيم النظام الصحي الوطني المرتكز على نهج الرعاية الصحية الاولية . وفي هذا السياق يجب النظر الى المديريات كمستوى تنظيمي يمكن من خلالها التعرف عن قرب على المشاكل وكذلك الاحتياجات والاولويات الصحية للمجتمع .

ومن فوائد اللامركزية بانها تمنح فرصاكبيرة لإشراك المجتمع في ادارة شئون صحتهم ، وهذا بدوره يؤدي الى تخطيط صحي على نحو انسب فيما يتعلق بالمشاكل والاحتياجات الصحية المحلية . وكما يحفز على التمويل الصحي من قبل المجتمع ، ويحسن تنفيذ البرامج واتخاذ القرارات المناسبة بصدد المشاكل الصحية دون تأخير .

وبدون ادنى شك بأن هناك مشاكل تتعلق بالقدرات الادارية على المستوى المحلي بالاضافة الى النقص في عدد ونوعية العاملين الصحيين . وهذه المسائل الحاسمة بحاجة الى تطوير برامج تدريبية ومناهج ، والتي سوف تمكن العاملين الصحيين على تحمل هذه المهام . ويعتبر الدعم المركزي في هذا الشأن أمراً حيوياً لتعزيز سياسة اللامركزية واحداث الاعتماد على الذات.

د/ عبدالله عبدالرحمن سالم

سوانح وخواطر

محمد حمود العطاب

* يقولون :

«يمنع الإنسان أن يصغي إلى دعوة العقائد الجديدة موانع شتى من آفات العقل والخلق والبيئة تجتمع وتتفرق

يمنعه أن يجيب الدعوة إلى المصلحين غطرسة ، أو سيادة مهددة ، أومصلحة في بقاء القديم ومحاربة الجديد ، أوذهن مغلق لايتفتح للفهم والتفكير .»

*«والجاهل عدو نفسه فكيف يكون صديق غيره »

*وقال الشاعر :«فعلم ما استطعت لعل جهلاً سيأتي يحدث العجب العجابا »

* إن الامي كالطفل الذي يرى في أبيه كل المقومات الإيجابية والخوارق ..والمعجزات ..والبطولات ..ولايستطيع أن يرى في أبيه حقائق ضعفه ..وعجزه ..أوغبائه ..أوديكتاتوريته ..

* كل شيء يعمله أبوه ..هو الصحيح ..

* وكل شيء ..يقوله أبوه ..لايستطيع إلا أن يؤمن به إيمانا أعمى ..

*وإذن فلن تستطيع المظالم ..والمتاعب والآلام أن توقظ شعبا أمها ..أوتدفعه إلى المقاومة ..

* الزعيم الحاكم ..هو الذي يستطيع أن يوقظ في الشعب الامي روح التمرد المقاومة ..

*لقد استطاع الامام أحمد أن يجند الشعب الامي..ضد الذين ثاروامن أجله ..

* ولم تقم ثورة ٤٨ على أكتاف الاميه ..

ولكنها قامت على أكتاف ثقافة العلماء والمثقفين ..من الشباب ..والاغنياء ..

* وقد استطاع عبدالناصر ..أن يثير الشعب العربي الامي ..على الحكام المستبدين ..ورفع شعار العروبة .. والقومية العربية ..

* وجاء السادات فحطم كل المبادئ ..والشعارات .. التي نادى بها سلفه ..وسحق العروبة ..ونددبها وبالعرب ..وبعث الفرعونية من أنقاض رفاتها ..

ومن أعماق الرمال المصرية ..

فصار الشعب الأمي في مصر ..ناعقاً ..ومنددا ..بالعرب والعروبة ..ومعتزا بصريته ..

* لذلك فإن الشعوب الامية أتباع كل ناعق ..

* وإذا نظرنا إلى الأمية ..ومساوئها ..ومخاطرها ..تجلت لنا آيات العلم ..في أسمى مراقيها ..

«قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون » صدق الله العظيم

* ولهذا فإن الطبقات الواعية .. المثقفة ..قد انطلقت تناضل من أجل الشعوب ..الأمية ..المقهورة ..المسحوقة ..انطلق الإخوان المسلمون الذين آمنوا بالله ..وكفروا بالطغاة ..الذين اتخذوا من أنفسهم شركاء لله ..

* انطلقوا من منطلق الإيمان بالله وحده ..ومعرفة ماجاء به الدين الحنيف ..

* انطلقوا محاربين الاستبداد والظلم ..والمستبدين والظالمين..

*كما انطلق العلمانيون ..الذين آمنوا بالشعوب ..وبحقوق الطبقات الكادحة ..

* فانطلقوا يكافحون الطغيان ..والظلم والإقطاع ..

* وإذن فإن الخروج من الأمية الماحقة ..قد دفعت بالمثقفين الأضداد ..إلى الالتقاء ..في محاربة الطغيان ..ونصرة الشعوب المضطهدة ..

* ومع ذلك فإن الزعماء الخوارق للعادات ..في أفريقيا -مثلاً -قد استطاعوا أن يثوروا بالأميين والجوعى ..

*فهل يعني ذلك أن الشعوب العربية المقهورة ..المسحوقة ..ليست في مستوى الشعوب الأخرى ؟

* ولاتستطيع أن تصل في مستوى الوعي والتضحية .. والمطالبة ..والتمرد ..والثورة ..إلى مستوى الشعوب الأخرى المقهورة ..المسحوقة ..؟؟

*يقيني بأنها تفتقر إلى الزعامات الفدائية ..الرائدة..

المقاتلة ..المؤمنة بانبل الأهداف وأسمى التضحيات الواعية ..وأطلبوا الموت توهب لكم الحياة » .

*وأخيراً :

إن الوطنية ..والديمقراطية ..والوحدة ..تدعو الجميع إلى اليقظة ..والتأمل ..والابتعاد عن الجهال ..والجهال ..وعن السهر في متاهات الفتون الكاذبة ..والمكائد السيئة المدمرة ..إن الايمان بالوطن ..وبالوطنية .. وبالديمقراطية وبالوحدة ..يدعو الحاكمين ..والعلماء والمثقفين ...

يدعو الجميع إلى اليقظة ..والتأمل ..والبدء بإعلان الحرب على ألد الاعداء ..على الامية ..حتى يستطاع الاعتداد الحق بالشعب ..وبأمه ومته ..وذكائه ..وتعداده ..وبالثورة ..وبالقدمه ..وتقدمه ..

*على أن يكون البدء ..بتوفير العمل الذي يساعد على التحرر من ربقة الجوع ..وطغيانه ..

*أو توفيرا لضمانات الكفيلة ..بطاردة أشباح الجوع ..فالبطون الخاوية لا تستطيع أن ترى نور العلم ..ولاأن تستوعبه ..وبالتالي فأنها لاتستطيع أن تدرك مخاطر الامية ..

*فهل من مدرك ..وهل من مستجيب .. بعد تأخر كبير ..مخجل مريب ؟؟

..وامسافر الى الجوف ١

محمد قائد الحزمي

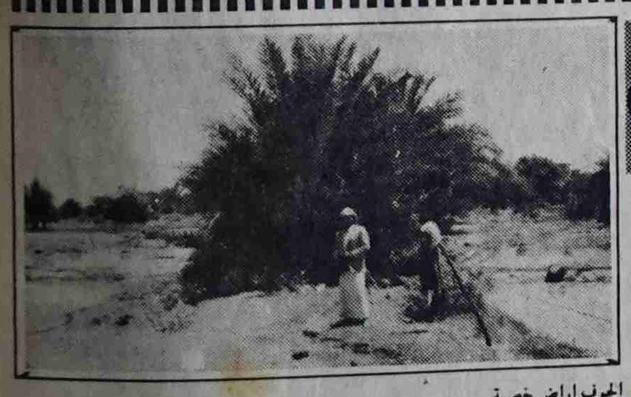

الجوف اراض خصبة

سأذكر بعض النصائح والارشادات لمن يريد السفر الى محافظة الجوف للزيارة لمهمة اوسياحه ، فعلى المسافر الى هناك اتباع الاتي :

١ - أن يكون السفر نهارا.

٢ - ان لاتكون سيارته من السيارات التي تحمل الرقم ال «حكومي» او رقم السماح المؤقت ذات اللون الابيض ، فالسيارات التي عليها هذه اللوحات تعتبر غنيمة لدى اصحاب النفوس المريضة يعتقدون ان اخذ السيارات حلال ومغنم لهم!

٣ - عدم السفر بالسيارات الجديدة خصوصا التي اطلق عليها اسماء فنية مؤنثة.

٤ - اذا سافرت الى الجوف وصادفت لصا او قاطع طريق وانت قادر على قتله وتخليص البلاد والعباد من شره فاذا كنت محبا لوطنك فاياك ان تعمل بل دعه يذهب فاذا قتلته قد يقوم مسؤول شيخ او العكس بالتطوع بالتفرغ والطلوع الى العاصمة لاحراج السلطات العليا بتحويل دية اللص من خزينة الدولة بحسب قانون الديات او بالاعراف القبلية .

٥ - اذا اخذت سيارتك فالاحسن ان تبحث عنها بنفسك وعندما تعلم اين هي فلا تبلغ الاجهزة الامنية فانها لن تعود بل اجتهد ، اتصرف ، اقتل.

هذه بعض النصائح والارشادات اعتقد انا ليس فيها خطأ او مهاجمة المسؤولين في هذه المحافظة ، بل هي ارشادات للمسافر الى هناك لمن يريد السلامة له ولسيارته.

اراضي الجوف

اراضي الجوف طيبة تربتها خصبة وكلها صالحة للزراعة وفي كل المواسم وتزرع اغلب الحبوب والفواكه والحمضيات فهي ارض معطاءة تعطي بسخاء كل بوادر الاستثمار الزراعي فيها مشجع فالارض لازالت بكرا تنتظر الايادي الطيبة والقلوب الحنونة من اصحاب راس المال الوطني لمسحها واستثمارها فعلى القطاعين : العام والخاص النزول الى هناك وسيظهرون الاراضي الزراعية الواسعة الجيدة التي لو زرعت لاغنت بلادنا عن حاجة الاستيراد واغنتنا من شرور الازمات وزحام الطوابير على ابواب معارض المؤسسات ، دعوة منا ومن الارض موجهة الى كل صاحب راس مال وطني شريف الدعوة مفتوحة ، ورسالتين هامتين الاولى الى وزارة الزراعة والثانية الى بنك التسليف الزراعي ، الرسائل تقول: عليكم بمضاعفة الجهد والاهتمام بهذه المحافظة بتشجيع المزارعين وحل مشاكلهم بتسويق منتجاتهم وتلبية كل متطلباتهم التنموية وبسرعة .

ابناء المحافظة

قبائل طيبون كرماء متطلعون ومتلهفون الى ترسيخ النظام والقانون في محافظتهم وقراهم وهذا مطلب شعبي ملح صادر من كل ابناء المحافظة مواطنين ومشائخ وعقال شباب وشبان: فعندما تتواجد الدولة ليس بأجهزتها فقط بل بفرض هيبتها بتنفيذ وتطبيق كل القوانين سيكون كل شيء على مايرام ستختفي كل عادات وسلبيات الماضي . هكذا قال لي الكثير من ابناء الجوف ومن مختلف المستويات الاجتماعية الذين تحدثوا إلي حديثهم كان كحديث لسان واحدة ورأي واحد:

اذا وجدت الدولة بأجهزتها ونفذت كل القوانين والانظمة على كل مخالف عند هذا التطبيق الكلي ستنتهي كل المشاكل المستعصية مثل الخلافات القبلية الضيقة ومايتنتج عنها من مآس ومشاكل اجتماعية كثيرة تؤثر على حياة المجتمع الاسري والقبلي وكذا الامن والاستقرار وتوقف بعض المشاريع التنموية الخدمية الضرورية .

وهذه من السلبيات التي سمعت عنها فهناك بعض القرى والقبل حرمت من المشاريع الهامة في الحياة مشاريع خدمية - كالطريق والهاتف . واسباب الحرمان هو الخلاف القبلي الناشيء بين قبيلة واخرى.

ومما يزيد الطين بله هو وجود عناصر سيئة من اصحاب النفوس الضعيفة هذه العناصر المفسدة في الارض ترتكب اعمالا مخالفة للقانون والعرف والنظام على قرب ومسمع من اجهزة الدولة بالمحافظة وهذه الاعمال المرفوضة تشوه وتسيء الى سمعة الجميع لمواطني محافظة الجوف، يدينون مثل هذه الاعمال الصبيانية ويحملون المسؤولية الكاملة الاجهزة التنفيذية بالمحافظة لتقصير هذه الاجهزة وتغاضيها عن ضبط السيئين من لصوص ومهربين ومعاقبتهم بتقديمهم الى العدالة لينالوا الجزاء العادل . وفي هذا الشأن يتحدث المواطن والشيخ بروح وطنية عالية وبتعبير صادق : عن اداناتهم للعناصر التي تقوم بحجز السيارات التي تحمل لوحات حكومية ويستنكرون صمت اجهزة الدولة وقالوا: ان هذه اعمال تسيء الى سمعة ابناء الجوف الذين يحبون النظام والقانون . ولهذا فهم يطالبون ببسط هيبة القانون في كل قرى المحافظة وبأقرب وقت ممكن وقالوا: لقد مللنا حمل السلاح ومللنا كل الخلافات والعادات السيئة الموروثة منذ العهد البهاد هذه العادات لاتجني من ورائها الا المشاكل والفقر وتسببت في عدم اهتمام الدولة بهذه المحافظة لعدة سنوات مضت بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر الظافرة والسبب الثاني تتحمله اجهزة الدولة الموجودة أسما فقط هنا !!

متطلبات المحافظة

متطلبات المحافظة هي: ايجاد كوادر ذات مميزات خاصة تتوفر فيها الكفاءة وقوة الشخصية وهذا يأتي بحسن الاختيار لكل الكوادر التي ستعمل باجهزة الدولة في هذه المحافظة لكي تخدم ابناء هذه المحافظة امنيا وتنمويا واجتماعيا ، تتفهم نفسية المواطن وحل مشاكله والاستماع الى طلباته وتلبية قدر مايستطاع من الطلبات وتنفيذ القوانين على كل من تسول له نفسه المساس بالاخرين او بممتلكات الدولة. فالمواطن بهذه المحافظة بحاجة الى ترشيد وتوجيه الى اهمية الارض وكيفية استغلالها الاستغلال الامثل وبالطرق الحديثة التي سيكون مردودها ايجابيا على دخل الفرد وفي احتياج المستهلك ، وكذا ايجاد اثنين معهدين اكاديميين : معهد مهني والاخر معهد زراعي لاحتياج المحافظة ولاعتبتها في اعداد الكوادر في هذه المنطقة ، والعمل على الوفاء بالمشاريع التي وعد بها ابناء الجوف مثل طريق الجوف البقع وسلفلة طريق صنعاء ارحب الجوف وايجاد مستشفى مهني واجهزة وكوادر لتغطية احتياجات هذه المحافظة الواسعة، فالمستشفى الموجود حاليا مهدد بالسقوط متشقق الجدران والسقوف مع ان عمر بنائه قصير جدا والله اعلم لماذا قرب عمر هذا المبنى والذي يحتوي في داخله على اجهزة ومعدات ثمينة لم تستغل ولم تشغل حتى الان

يتبع

مبروك آل صدقة

عائلة عوض صدقة - بشرى وماريا وياسر وعمرو وهبة خالد صدقة ، وحرم هاني فخري ، يتشرف ابنتهم التمام (أم تسمة) بمناسبة نجاحها في البكالوريوس ، ويهنئون عبد الملك حسين الهاشمي بمناسبة ارتزاقه بمولود سماه «إلياس» فألف مبروك.

تهنئة

في أحلى ليلة من الليالي العمر ، وسط زغاريد الأهل والأحباب دخل العروسان نزار علي جاني وندى علي بن علي قفصهما الذهبي ، بهذه المناسبة يهنئهما عارف عبد السلام وخالد باشماخ ومحمد سالم وصاهر وابراهيم وراند وجميع الأهل والأصدقاء . فألف مبروك .

«صوت العمال» تنشر نص محضر اجتماع اللجنة المشتركة بين الحكومة واتحاد النقابات المنعقد في منتصف شهر اكتوبر

الوقوف امام مشروعي قانون النقابات والعمل وكذا قضايا الاجور والاسعار ومستقبل العمالة الفائضة والتقاعد ومستحقات الضمان

عقد في ١٥ اكتوبر الحالي اجتماع بين الحكومة واتحاد النقابات برئاسة الاخ محمد حيدره مسدوس نائب رئيس الوزراء لشؤون تنمية القوى العاملة نوقشت فيه نتائج اجتماعات اللجنة السابقة وقضايا الاسعار والاجور والعمالة الفائضة ومشروعي قانوني النقابات والعمل وماتم تنفيذه في تلك المجالات.

وفيما يلي تقدم صوت العمال نصا كاملا لمحضر الاجتماع.

افتتح الاخ / نائب رئيس الوزراء الاجتماع وتداول الحضور موضوعات البحث ، حيث إستعرض الاخ رئيس الاتحاد العام للنقابات نتائج إجتماعات المجلس المركزي المتصلة منها بنتائج إجتماعات اللجنه السابقه وبالموضوعات المشتركه بين الطرفين منوهاً إلى ضرورة معالجة تلك المشكلات لاهميتها ، وقد إتفق الحضورعلى جدول الأعمال التالي : -

١- إستعراض مستوى تنفيذ ما ورد في محضر الإجتماع السابق للجنه.

٢- مناقشة مشروع قانون النقابات.

٣- مناقشة مشروع قانون العمل .

٤- بحث العلاقه بين مستوى حركة الاسعار ووضع الأجور واتجاهات المعالجه .

٥- بحث وضع ومستقبل العماله الفائضه والمعالجات بهذا الشأن .

النقطه الأولي تم إستعراض محضر الإجتماع السابق للجنه ومستوى تنفيذه ، وتم الاتفاق والتأكيد على المسائل التاليه:-

أ -الموضوعات التى تناولها المحضر وأقرره لها نقاط خاصة فيها الإجتماع(النقاط٢، ٤، ٥) .أتفق على بحثها لأهميتها كموضوعات مستقله خارج المحضر السابق.

بقية النقاط التى تم مناقشتها أتفق بشأنها على التالي : -

(١) التمسك بما أتفق عليه سابقاً بشأن المنشورات التى تتصل بالعمال أي التنسيق بين الطرفين قبل صدورها .

(٢) أتفق على رفع كشوفات بمن لم تعالج أوضاعهم بموجب القرار المشترك السابق الخاص بالمنشور رقم (١٠) إلى وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الاداري لإستكمال معالجة أوضاعهم طبقاً للاتفاق السابق.

(٣) أوضاع المؤسسات العامه حيث أكد الإجتماع على :

أ - الحفاظ على المؤسسات الناجحه .

ب- معالجة اوضاع المؤسسات التى منشأ مشاكلها ذاتي .

ج - دراسة أوضاع المؤسسات العاجزه لاسباب موضوعية او معقده واقتراح المعالجات النهائيه على اساس مقبول ، وتكفل هذه المعالجات حقوق العمال واتاحة الفرص لهم للإسهام إن رغبوا في رأسمال مؤسساتهم إن أقر تعديل شكل ملكيتها .

(٤) أكد الاخ / نائب رئيس الوزراء الحاضرون على أن إستيعاب بعض البدل في إطار الراتب الأساسي يجري دراست الآن بين الوزارات ذات الإختصاص وكذلك إستيعاب وتعميم علاوة الغلاء على كافة العمال والموظفين التابعين للمزانيه العامه وموازنات المؤسسات وأيضاً فتح العلاوات السنويه ، وأتفق على إشراك ممثل للنقابات في إطار اللجنة الوزارية المكلفة ببحث هذا الموضوع .

(٥) النقطه الخاصه بموضوع الضمان الصحي الوارده في المحضر ، فضل الإجتماع بحثهامع الأخ رئيس الوزراء والاخ وزير الماليه .

(٦) إقترح ممثلوا النقابات إعادة النظر في السقف الأعلى للخدمه لبعض المهن الشاقه والخطره (مثلاً عمال المناجم والبحار) وإقترحوا رفع مذكره شامله بهذا الخصوص للجهات المختصه بالدوله ... ولم يمانع الرف الحكومي من رفع المذكره وأكد على ضرورة الدراسه المعمقه والمتروية .

وفي حال رفع هذه المذكره من قبل النقابات سيتم دراستها عبر الأجهزه المختصه لتحديد إتجاه المعالجه .

(٧) أكد الإجتماع على ضرورة حسم مستحقات مصلحة الضمان «التقاعديه» المعلقه بذمة الموازنه العامه للدوله لصالح المصلحه وخلال فتره لاتتعدى العام لإستفحال مشاكل التقاعد.

وفيما يتعلق بمستحقات المصلحه المتراكمه على المؤسسات العامه، تعالج بإتجاهين : -

١-إلزام المؤسسات الفاشله (العاجزه) يطلب إلى الاخ رئيس الوزراء من قبل الأخ وزير التأمينات الإجتماعيه تكليف وزير التأمينات الإجتماعيه والوزير المختص المشرف على المؤسسه ببحث واقتراح سبل المعالجه .

٣- طلب المجتمعون من الأخ /رئيس الوزراء توجيه الاخ وزير الماليه بدفع نسبة ١٪ القانونيه الخاصه بإصابات العمل للفترة منذ صدور القانون حتى نهاية العام (مايو-ديسمبر ١٩٩١م) .

وأتفق على أن يتم بحث القضايا المشموله بالنقطه أعلاه (٧) في إطار اللقاء المشترك مع الأخ/ رئيس الوزراء وبمشاركة الأخ وزير الماليه والاخوه الوزراء ذوي العلاقه الذين يرى الاخ /رئيس الوزراء ضرورة مشاركتهم

(٨) فيما يتعلق بفتح باب التقاعد أكد الاخ /وزير التأمينات الإجتماعيه أن الموضوعات مفتوحه للمؤسسات المسدده وأي صعوبات بهذا الجانب ترفع

(٩) أثيرت مسألة إنقطاع موارد التأمين على الحياه وأتفق على بحث النقطه مع الأخ/ رئيس الوزراء والأخ وزير الماليه لإرتباط عمل شركة التأمينات بوزارة الماليه.

النقطه الثانيه
مشروع قانون النقابات

وقفت اللجنه أمام الإسلوب الامثل لمناقشة المشاريع المعده بهذا الخصوص : -

- المشروع المعد من قبل الاخوه في وزارة العمل .
- مشروع النقابات .
- الملخص الذي أعده الأخ /نائب رئيس الوزاره .

وأتفق على تشكيل لجنه من ستة أفراد يمثلون الجهات التاليه :

١- ممثل عن كل من وزارات التأمينات الإجتماعيه، العمل ،الخدمه المدنيه والاصلاح الاداري

٢- (٣) ممثلين عن إتحاد النقابات .

تتولى اللجنه مهمة إستخلاص صيغه موحده للقانون من مجمل الوثائق أعلاه ،

وأن يرسل الاخ /وزير العمل تلك الوثائق للاخوه الأعضاء لبشرع فريق العمل من يوم الأحد القادم في إعداد مشروع القانون ، على أن تنجزه في بحر إسبوعين من تاريخه

النقطه الثالثه
مشروع قانون العمل

تعرض الأخ /وزير العمال والتدريب المهني للخطوات التى أتخذت لاعداد القانون ، مشيراً إلى أن مشروع القانون الجديد قد إستوعب ملاحظات الغرف التجاريه والنقابات -التى سبق رفعها للوزاره -على المشروع السابق ، ويشعر لذلك أن المشروع الجديد يمثل صيغه أفضل عن سابقاتها.

وأثناء المناقشه أثيرت عدة تساؤلات وملاحظات أهمها :-

١) ضرورة حسم مجالات سريان القانون على أي ممن الاجهزه (الحكوميه ،العامه ، المختلط ، الخاصه) وأوجه الخلاف بين مشاريع القوانين المختلفه لتلك الأجهزه .

٢) مشاركة الاطراف الثلاثه (الحكومي ، النقابات ، الغرفه التجاريه) في الاعداد النهائي للمشروع ، وأتفق في نهاية المناقشه على أن يبعث الاخ وزير العمل والتدريب المهني بمشروع القانون الجديد إلى كلاً من وزارة الصناعة والنقابات والغرفه التجاريه ويحدد برسالة تغطيه موعد لإجتماع ممثلي تلك الأطراف لمناقشة المشروع وملاحظاتهم حوله وتضمين ما يتفق عليه في المشروع وعكس نقاط الخلاف إلى مجلس الوزراء من قبل الاخ الوزير للفصل النهائي فيها

النقطه الرابعه
الأجور والأسعار

أثار ممثلوا المكتب التنفيذي قضية إرتفاع الاسعار وضرورة السيطره على تفاقمها ما لم فإن النقابات تطالب بزيادة الأجور بنفس مقدار نمو الاسعار وإعتبار هذه القضية أحداهم القضايا إن لم تكن أهمها على الإطلاق فيما تضمنته قرارات المجلس المركزي

ورد الأخ /نائب رئيس الوزراء بأن مستقبل السياسه السعريه يتوقف على قرار مجلس النواب بشأن قطبت السياسه الإقتصاديه السعريه.

أما تحريك الأجور فأمر يتعلق بالسياسه الماليه للحكومه ، ولذلك يفضل بحث الأمر مع الأخ رئيس الوزراء .

وأتفق بناءاً على ذلك ببحث الموضوع في اللقاء مع الأخ رئيس الوزراء المعنيين .

النقطه الخامسه
وضع ومستقبل العماله الفائضه

طرح ممثلوا الاتحاد مشكلات العماله الفائضه والمؤسسات العاجزه الغير قادره على دفع أجور ورواتب عمالها ، وعرضوا بعض المعالجات ومن ضمنها : -

أ-الإحاله على المعاش التقاعدي لكل من بلغ سن التقاعد (بالحدين) مع المساعده في حل المشكلات المعلقه بخصوص مستحقات الضمان الإجتماعي .

ب- وضع خطه لاعادة توزيع ما يتبقى من العماله الفائضه تمنحهم الاولويه في التشغيل في أي شواغر في الادارات الحكوميه أو المؤسسات أو المشروعات الجديدة وبما يتفق وكفائتهم ، وكذلك في الاحلال محل العماله غير اليمنيه ومن خلال إعادة التنظيم والانتشار الجغرافي ...إلخ مع تأمين حقوقهم خلال الفتره الممتده بين الإستغناء وإعادة التوزيع .

إتخاذ بعض المعالجات المؤقته المساعده لكل من المؤسسات المثقله بالعماله والعمال الفائضون مثل :-

أ - السماح لمن تجاوزت خدماتهم الـ ٣٠ عاماً أو خمسة أعوام قبل بلوغهم السن الاقصى الملزم للتقاعد بشراء سنوات خدمه تكميليه لاستحقاق التقاعد.

ب - تشكيل صندوق مؤقت للتكافل أو التضامن وظيفته المساعده في مواجهة حقوق العمال الداخلون في قوام البطاله المؤقته تأمن موارده من الميزانيه العامه للدوله وموازنات المؤسسات والعمال والموظفين ...وأكد ممثلي إتحاد النقابات على ضرورة معالجة الوضع الراهن المتفاقم لدى الالاف من العمال الذين لم يستلموا ولاشهر عديده رواتبهم واجورهم ، وكذلك وقف عمليات الفصل والاستغناء التعسفي للعمال ، وان تحل اي مشكلات من هذا القبيل بالتشاور بين الطرفين وبما يكفل حقوق العمال.

وأثر ذلك إستعرض الاخ نائب رئيس الوزراء جملة المعالجات التي إتخذتها الحكومة بهذا الصدد وخلفيات المشكلة مؤكدا ان جهود الحكومة موجهة لمعالجة شقي المشكلة المتمثلتان في: .

١ . ضرورة معالجة اوضاع المؤسسات وخصوصا التي تعاني من اوضاع صعبة واحدى مشكلاتها العمالة الفائضة عن حاجتها .

٢ . ضرورة معالجة اوضاع العمال ومستقبلهم .

وفي هذا الاتجاه عالج مجلس الوزراء مسألة دفع اجور ورواتب عدد من المؤسسات ، منها على سبيل المثال عمال بعض الموسسات السمكية ، المؤسسات الانشائية ، ومؤسسة الخضار والفواكه كمعالجات مؤقتة واقر تصور بشأن الحلول الاشمل لهذا الوضع بين العديد ، منها:-

١ . فتح باب التقاعد وحل القضايا المتعلقة بمستحقات الضمان المتراكمة وانتظام تدفقها

٢ . اولوية القوى الفائضة في التشغيل بأي فرص عمل .

٣ . احلال القوى الفائضة بديلا عن العمالة غير اليمنية التي تتمتع بنفس القدرات .

٤ . اعادة تنظيم القوى الوظيفية بما يلبي الحاجة الفعلية في اطار خطة متكاملة .

٥ . والعديد من المعالجات الاخرى بهذا الاتجاه وقد خلص الاجتماع الى التقارب في وجهتي نظر الطرفين في اتجاهات معالجة هذه المشكلة واكد على ضرورة الاسراع في تطبيقها وبغرض الاسراع في معالجة المشكلات الراهنة ، وضع العمال الذين لم يستلموا ولاشهر رواتبهم واجورهم ، كلف الاتحاد العام للنقابات باعداد كشوفات بالعمال الذين لم يستلموا رواتبهم واجورهم موضحة عددهم والاشهر ورفعها للاخ ؟ نائب رئيس الوزراء لتنمية القوى العاملة منسوخة للوزير المختص ليجري بحث سبل معالجتها مع كل ذوي الصلة .

وقبل الختام ، اتفق على اهمية النتائج والتأكيد على استمرار روح المسؤولية الجماعية ومواصلة الجهود المشتركة لانجاز المهام الموكلة للجنة ، وكذلك الموضوعات المعلق بحثها مع الاخ / رئيس الوزراء والوزراء الآخرين ذو الصلة بتلك الموضوعات.

والله ولي التوفيق ...
انتهى

تهنئة

يهنيء عمال مؤسسة صوت العمال زميلهم عارف قائد سيف بمناسبة ارتزاقه بالمولود البكر الذي اسماها عبير.. فألف مبروك يا أبا عبير ويا أم عبير.. ومزيدا من البنين والبنات .

لماذا حاول هؤلاء احراق صنعاء ؟

ح / عبدالوارث

** شاهدنا وسمعنا وقرأنا عن أحداث الشغب الجامح التى شهدتها صنعاء يوم السبت قبل الماضي عقب مقتل ضابط في إدارة المرور برصاصة [لمحت النيابة العامة في بيانها إياه بأصابع الاتهام ، الى ان الجندي ، زميل الضابط القتيل ، هوالجاني ، رغم أن شوارع صنعاء كلها -بما فيها شارع الحادث نفسه -تفيد بعكس إفادة البيان !!] .

*إن خير الكلام ما قل ودل ، وصحفاً مختلفة نشرت خبراً أو تعليقاً أو إستطلاعاً عن هذه الاحداث -التي كانت عفوية وهيستيرية بحسب وجهة نظري الشخصية -وما عرفته أن المقبوض عليهم من قبل قوات الأمن تجاوزعددهم ١٥٠ ، وأكثر كما قيل ! ..لكن الأهم أن أغلبهم -إن لم يكن جميعهم -كانوا من أصحاب السواعد العاطلة عن العمل والادمغة المحكوم عليها بالبطالة !..بل أن الأهم من ذلك -بحسب رأيي - أغلب هؤلاء كانوا من الشبان والمراهقين!!

**عزيزي القارئ ..أود في البدء أن أؤكد على أن موقفي تجاه ما قام به هؤلاء في ذلك السبت الملتهب الدامي ، وما صنعته أيديهم بأموال وأملاك الدولة والمواطنين ، هو الرفض القاطع ..لكنني أود أيضاً -هنا ومجدداً -بسط سؤال [سبق لي بسطه ومحاولة الإجابة عنه في سياق تناولي معضلة البطالة في مقالتي «أكبر حزب في اليمن » وبالذات في الحلقتين ٢و٣] وهو السؤال القائل : ماذا ينتظر مجتمع ، وتنتظر دولة ، من جيش جرار ، يتزايد باستمرار ، قوامه العاطلون عن العمل ؟!..

...ومن آلاف الشبان (وأغلبهم في سن المراهقة) الفاقدين بصيص أمل ؟!...ومن طابور طويل وعريض من المشاعر المبعثرة والاحاسيس المتفجرة ، القابلة للإشتعال والانفجار في أية لحظة؟! ...ماذا ننتظر من هؤلاء ؟!!

* لاتوجد عندي إحصائية دقيقة الارقام ووثيقة المصادر ، لكنني أعتقد تماماً أن أكثر من مليون ونصف المليون مواطن يعاني من البطالة [بينهم مغتربون عائدون من المهجر إلى وطنهم منكوبين ، وثمة متخرجون من مدارس ومعاهد وجامعات - في الداخل والخارج - بدون عمل ، و أيد عاملة عاطلة كالمنتظرين يومياً - في شتات بين يأس قارس و أمل مهيض -على رصيف كئيب في شارع الكويت بحي الزراعة المحاذي سور مبنى الجامعة القديم في العاصمة صنعاء] !!

* * كاد هؤلاء ان يحرقوا صنعاء في لحظة غضب ، عفوي وهيستيري ، إستثنائية !! .. -وقريباً لا سمح الله - قد يحرق هؤلاء الوطن أو يحرقهم الوطن !!.. وتظل الازمة قائمة .. والاحتمالات ماثلة .. والله يستر !!

** .. ولكن : لا تنسوا ان البداية كانت مقتل «ضابط مرور » !.. ولا تنسوا أن «معظم النار من مستصغر الشرر » ! .. ولا تنسوا أن .....!!

تهنئتان

مروه نضال علي منيباري

عيد ميلاد سعيد في عامك الثاني وعقبال مئة سنة ..

الاطفال / امجد احمد محمد ثابت / هيام مشام هاشم / سميه احمد ناشر / هند نبيل طاهر .

● تهنيء الزميلة سامية عياش الأخوين اروى عبده وعصام فخري بمناسبة ارتزاقهما بباكورة انتاجهما المولود فادي .. فألف مبروك وعقبال البكاري .

تنويه واعتذار

حدث خطأ غير مقصود في مقالة الاخ/احمد الصوفي المنشوره في الصفحة الثالثه العدد الماضي حيث ورد اسم عبدالرحمن الجاكي في الموضوع خطأ بينما الاسم الصحيح هو أحمد الجاكي لذا وجب التنويه والاعتذار.

تعاز

● يعزي المجلس المركزي والمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال وهيئة تحرير واسرة (صوت العمال) الاخ فيصل محمد عبدالله عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات بوفاة والده ، تغمد الله الفقيد برحمته ، واسكنه فسيح جناته ، والهم اهله وذويه الصبر والسلوان ، وانا لله وانا اليه راجعون .

● كما تعزي هيئة تحرير صوت العمال الاخ ناصر السعيد بوفاة والده المغفور له ، تغمده الله برحمته ، والهم اهله وذويه الصبر والسلوان ، وانا لله وانا اليه راجعون .

● انتقل الى رحمة الله محمد عبدربه صاحب مصنع الدقيق بطاحن البحر الاحمر بالحديده.

وبهذا الحدث الاليم تعزي اللجنة النقابية وكافة العاملين اسرة الفقيد متمنين ان يتغمد الله الفقيد بواسع رحمته وان يسكنه فسيح جناته .. وانا لله وانا اليه راجعون .

«صوت العمال» تلتقي اسرة شهيد النظام والقانون عبده علي شرف الدين

● أخو الشهيد : لم تتقدم بدعوى الى المحكمة بسبب خوف الشهود
القضية سبقها تضليل للعدالة والنظام والقانون من خلال البيان الكاذب
● معلومات تبين ان الجندي الشاهد مورست عليه ضغوطات!!

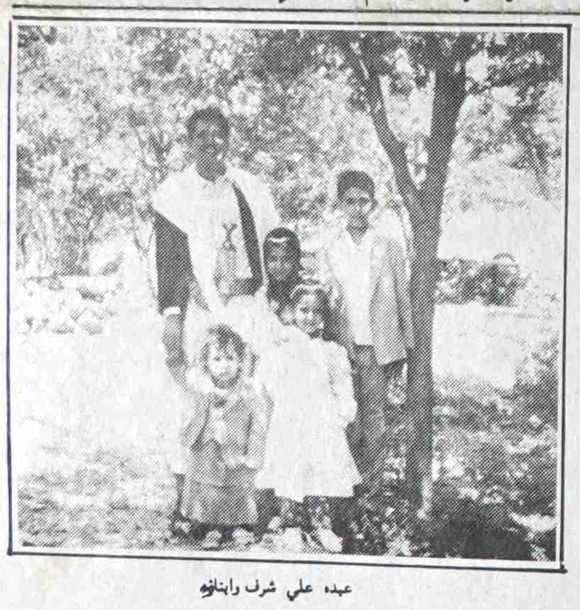

عبده علي شرف وابنائه

صوت العمال / صنعاء

التقى مندوب صحيفة صوت العمال بأسرة الشهيد عبده علي شرف الدين ضابط المرور الذي وقع مضرجا بدمائه وهو يؤدي واجبه يوم ١٩ اكتوبر ، وتعرفت عن كثب عن وضع الاسرة .

وفي لقاء بالاخ ناجي علي شرف اخي الشهيد اجاب على سؤال لـ صوت العمال عن عدم حضوره جلسات المحكمة التي تنعقد جلساتها في صنعاء .

قال : نحن نبحث عن العدالة ومطالبنا تطبيقها بحق الجاني .. نحن لم نقدم دعوى حتى الان كوننا لم نستطع الوصول الى اي شخص يستطيع الحضور وتقديم شهادته نتيجة الخوف .. وباعتبار ان القضية قد سبقها وبشكل واضح تضليل للعدالة وللنظام والقانون وقد اتضح ذلك جليا من خلال بيان النيابة العامه الكاذب .. وهو بحد ذاته بيان سياسي ولا يخدم سير اجراءات القضية واصدرت النيابة البيان رغم انه لايحق لها اصدار مثل ذلك البيان عبر اجهزة الاعلام الرسمية ..

وبعد ما اتضح لنا ولكل المواطنين من ان وقوف الحكومة بكامل اجهزتها الى جانب الجاني المدعو الجاكي .. فان الامر لايخدم العدالة والامن .. وكان مفروض ان تقف اجهزة الحكومة الى جانب اخي الشهيد كونه كان يؤدي واجبه الوطني .. ولكن افصح البيان ان هناك من يحرك الامور بطريقه تخدم الجاني عند سير جلسات المحكمة الامر الذي ولد لدينا ولدى الكثير من ابناء الشعب شكوكا بمصداقية الحكومة وكل ذلك يعكس ضعف الحكومة واجهزتها من تحقيق العدالة والامن والاستقرار .. فماذا كانت هذه الجهة قد استهدفت رجل امن ونظام وقانون تتمثل فيه الامة فكيف حال المواطن البسيط وما ذا عسى الحكومة ان تفعل ..؟

اما بخصوص شهادة الجندي الاخر فلدينا معلومات انه جرت عليه او مورس ضده ضغط .. ويتضح ذلك من خلال تردده وتلعثمه في حديثه في قاعة المحكمة .

Konica
الوكلاء الوحيدون
مجموعة شركات عذبان
الوكلاء الوحيدون لآلات تصوير كونيكا
الجمهورية اليمنية

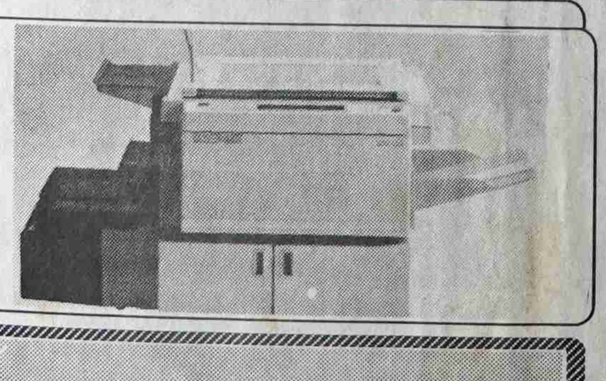

وصلت رسائلكم

وشكرا
هيئة التحرير

كلمة المحرر

ان ماتعانيه اليوم نحن البسطاء من الناس من شتات وحرمان على ارضنا الطيبه ليس الا دليلا قاطعا على غياب النظام والقانون فلقد اصبح كل انسان « منتج » في هذا المجتمع يعاني الامرين من واقع الحال المعاش فهذا لم يجد لاعانته على العيش سوى سحب ابنائه من المدارس ورميهم الى الشوارع للتسول فهو اصبح غير قادر على تلبية متطلباتهم . وذلك لكي لايحرم الجميع من العلم والمعرفة ومن نظرة اسلاميه « ملفقة » قد ضحى بالاناث باستغنائهن عن الدراسة لكي يواصل الذكور من منطلق الرجال قوامون على النساء ..

وهذا يريد رمي اخته وابنائها الى الشارع من اجل حفنة مال هي قيمة منزله الذي يسكنونه امثلة كثيره لاتحصى دليل على العوز والفاقة في الوقت الذي تنعم فيه الاقلية العاطله عن العمل والمتمسكه بالسلطه بالترف والجاه والثراء على حساب هؤلاء البسطاء المحرومين في الوقت الذي يثبت الواقع يوما بعد يوم فشلها في قيادة المجتمع والحفاظ على امنه واستقراره ..

ان قضاياكم ومشاكلكم الكثيره والكبيره التي تتوالى علينا في الصحيفة تعبر عن هذا الواقع المر تعبر عن الفساد واللامبالاة التي تسيطر على نفسيات القائمين على حلها بالرغم من سهولة حل الكثير منها والقطع فيها باسرع وقت ممكن بعيدا عن الروتين والتعقيد ، ولكن بما ان هذه القضايا قد اصبحت مصدر رزق لسماسرة المكاتب وضعيفي النفوس وفاقدي الضمائر الذين تعودوا على الرشوه والمحسوبيه فان قضاياكم تصبح في نظرهم كبيره ومعقدة الحلول ..

وهذا هو حال الدولة التي ينتقد فيها القانون فاعليته وتصبح مزاجية الافراد المتسلطين هي القانون الذي يحكم وينهي كل هذه وغيرها من السلبيات نراها ونعيشها يوميا ، فقد اصبحت زادا لنا لانستغني عنه في نفس الوقت الذي نقف عاجزين لانحرك ساكنا ، ولكن لا اجد سوى ان اقول لكم جميعا ماضاع حق بعده مطالب ..

هموم قضايا شكاوى

احرقوا محطتي ولم ينصفني أحد

في عام ١٩٨٨م تعرضت محطتي الخاصة بتصريف البنزين ، والواقعة بقرية المبثال ناحية الحداء محافظة ذمار للحريق عندما بدأت ناقلة نفط تابعة لشركة النفط الوطنية إفراغ حمولتها . وذلك بسبب الإهمال من قبل السائق الذي قام بإشعال السجارة...

وقد ثبت ذلك من خلال الشهود أمام المحكمة وتقارير فنية من المختصين قدمت للمحكمة .. أكدوا بعدم وجود أي أسباب فنية وراء الحريق مثل التماس الكهربائي أوغير ذلك ...

وأصدرت المحكمة حكمها عام ٩٠م أي بعد عامين من بداية القضية .. ويقضي الحكم تحميل المتهم التكلفة وإصلاح المحطة وجرى استئناف الحكم ، ثم تعديله ورغم الإجحاف بحقي لكني قبلت الحكم لكي أتمكن من العمل وأصرف على أولادي ...

ورغم تجاوز الفترة القانونية للحكم وضرورة تنفيذه فوجئت بأن المحكمة العليا ترفض تنفيذ الحكم وتعطي غريمي إعادة الحكم إلى المحافظة...

أيعقل ذلك ....؟

عبدالله حسين بن حسين المهثال
الحداء

اخطاء الكمبيوتر

بعد ان تقدمت لامتحان الثانويه العامه - انتساب وعند ظهور نتائج الامتحانات اكتشفت ان اسمي ضمن الراسبين فذهبت للتأكد من المواد التي رسبت فيها وجدت انني راسب في مادة التاريخ نتيجة لغيابي فيها مع العلم انني قد حذفت مادتي الجغرافيا والتاريخ .. وكذا وجدت انه لم ترصد لي درجات في مادة الكيمياء باعتبار انني قد حذفتها وهذا ليس صحيحا . وقد حدث هذا مع كثير من الطلاب وذلك بسبب الكمبيوتر حسب ردهم لنا . فاذا كان الكمبيوتر سيؤدي الى مثل هذه الاخطاء فإننا نطالب بعدم استخدام الكمبيوتر والعودة الى الوراء والعمل بالجهود الذاتيه لحصول كل طالب على حقه ..

الطالب محمد صالح قاسم .

النساء ضحية الآبار

يشكو ابناء مركز الازارق مديريه الضالع منذ فترة طويلة من عدم توفر مياه الشرب وشحة الامطار . كما ان النساء في هذا المركز يضطرون للذهاب الى اماكن بعيده جدا لجلب المياه مما ادى الى سقوط ثلاث من النساء في الآبار ونحن وعبر صحيفة صوت العمال نناشد جهات الاختصاص بأن ترحم نساءنا واطفالنا فارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء ..

عبدالرحمن مساعد عبدالله الحريري
الضالع . مركز الازارق

شكوى الى مؤسسة النقل البري

نحن امهات واولياء امور طلبة وحدة عسهر وجران المعلا - دكة الكباش نشكو من بعد المدارس عن منازلنا ونتيجة لذلك فقد تعود ابناؤنا على ركوب الباصات التابعة لمؤسسة النقل البري لتوصيلهم الى مدارسهم بالمجان ، ولكن في الفترة الاخيره لم يعد سائقو الباصات يقومون بذلك ، بل انه تم طردهم من الباصات لعدم دفعهم النقود .

فنرجو شاكرين اعطاء توجيهات الى سائقي الباصات بنقل ابنائنا مجانا ، فإننا غير قادرين على دفع نقود المواصلات فهكذا مانقاسيه من غلاء فاحش في كل الجوانب .

مقدمات الشكوى
ام عبدالله وام مجدي وام بشرى
وام محمد وام نوار وام سماح
معلا دكه - الكباش

ابين على وشك الغرق

كما تعرف ان الكثير من مدن العالم مهدده بالغرق من مياه البحار المرتفعه ..

ومدينتنا زنجبار وجعار على وشك الغرق من جراء انفجار البلاعات في كل الشوارع هذه المشكلة يستطيع ان يحلها اصحابها في بلدية المحافظة وصحة البيئة ، ولكن يبدو انهم منتظرون جهة معينه تنقذهم انفسهم من الغرق فالمطاعم والدكاكين اصبحت المياه القذره على ابوابها والاطفال يصابون بأمراض عديده من جراء اللعب بهذه الاوساخ والبلدية في غيبوبة ربنا يشفيها وتعود الى عملها ..

ناصر قاسم فضل الجبيري م/
ابين - رصد

رد فعل حاكم القبيطه

الاخ رئيس تحرير صحيفة (صوت العمال) المحترم

تحية

كرد فعل لما نشرته صحيفتكم الموقره في عددها الصادر بتاريخ ٩١/١٠/١٠م الخاص بتصرفات وممارسات حاكم القبيطه فبدلا من حله القضية وتنفيذ امر المحكمة العليا والفصل بين الاطراف المتنازعه ، قام الحاكم بممارسات اكثر حده ووحشية استخدم فيها اساليب همجية حيث قام بارسال العساكر ثلاث مرات لاعتقالي ، بالاضافة الى قيامه بتحريض غريمي سلطان عبدالدائم واخوانه للاعتداء على املاكي وقلع الاخضر واليابس في ارضي وتصرفاته هذه جاءت كتحد واصرار للاستمرار في تعنته لاخضاع المظلوم واصحاب الحق من الفقراء مقابل حصوله على مبالغ غير مشروعه من الاطراف المتنازعه ، ومع هذا الوضع الذي يحاول حاكم القبيطه وسماسرته ممارسته ضدي وضد امثالي من المواطنين تروني مرة اخرى ارفع نداتي من خلال صحيفتكم الغراء للجهات ذات العلاقة في العدل والهيئة العليا للقضاء لعمل ما امكن لوقف هذه الاعتداءات والاستفزازات التي يمارسها الحاكم عبدالله عبدالوهاب بين الحين والاخر امام اعين الجميع وفي وضح النهار ومسمع ومرأى من دولة النظام والقانون التي اصبحنا في ظلها نتنفس الصعداء كمكسب تاريخي لجميع اليمنيين في هذا الوطن .

ثقتي ان نداتي هذا سيكون له الاثر والاهتمام لدى من تعز عليهم كلمة الحق والعداله وذلك في سبيل اعادة الحق الى نصابه ونصرة المظلوم .

تحياتي لصوت العمال صوت الحقيقه والمدافعه عن حقوق المظلومين دوما راشد طانف مرشد
احد المعذبين من حاكم القبيطه .

هذه هي الحقيقه

ورد في صحيفة صوت اليمن العدد ٢١ الصادره بتاريخ ٩١/١٠/٢٠م مقال للاخ عمر ناجي حول جريمة القتل التي حدثت في محافظة لحج وهي اقدام احد المواطنين على قتل ثلاثه اشخاص ممن يسمون بالملاك السابقين وعليه ومن اجل ابراز الحقيقه ليس الا فإنني اؤكد على عدم صحة بعض المعلومات التي وردت عن الجاني وبإمكان اي جهة ان تتأكد من صحة كلامي بالنزول الميداني الى مكان الجريمة والتأكد من كل المعلومات .

حيث ان القاتل لم يسكن في القريه الا منذ ثلاث سنوات وليس منذ عشرين عاما كما زعم الاخ عمر كما ان منزل الجاني لم يتعرض للهدم اطلاقا وما حدث هو بعض الخلافات العاديه بين الطرفين والسلطة المحليه على علم بها ولا أدري ما الذي يدفع الاخ عمر للدفاع عن الجاني ..

عن آل العزيبه

محمد مقبل محمد
مؤسسة الاصطياد الساحلي

« عالجوا امورنا في وزارات العمل والماليه والتربيه »

الاخ رئيس مجلس الوزراء المحترم

الاخوه وزراء التربيه والعمل والماليه المحترمون

بعد التحية

الموضوع / طلب معالجة امور ذوي التعيينات المحليه من الاخوه العراقيين .

نحن الاخوه المعينين في المحافظات الجنوبيه منذ عام ١٩٧٨م كتعيين محلي ، نرجوكم اتخاذ الاجراءات لغرض معالجة امورنا في وزارات التربيه والعمل والماليه / فروع عدن ..حيث لازالت رواتبنا كما هي قبل الوحده بسبب عدم تسكيننا الوظيفي ، وقد سدت بوجهنا كافة ابواب الدوائر الرسميه ، وضاعت قضيتنا في ملفات فروع الوزارات ، واخيرا ابلغونا بأنهم سيرتبون لنا عقودا مقطوعة الاجر دون اعتبار البدلات والعلاوات ودون ضمان حقوقنا في نهاية الخدمة السابقه ..

وانتم تعرفون جيدا ظروفنا التي لازالت تسوء يوما بعد يوم ونحن اصحاب عوائل ، وليس لنا مكان عمل غير اعمالنا الحاليه علما بأن عددنا قليل بين مدرسين وموظفين - لذا راجين اعطاء توجيهاتكم لحل ماعسر علينا لحصولنا على التسكين الوظيفي مع البدلات والعلاوات التي تصرف لزملائنا اليمنيين او ابرام عقود عمل معنا أسوة بالاخوة الفلسطينيين مع ضمان مستحقات خدمتنا السابقه علما بأن بعض الدوائر قد ابلغتنا بأن رواتبنا ستتوقف خلال هذا الشهر اذا لم يعالج الامر من قبلكم .

أملنا فيكم كبير مع الشكر والتقدير

ماهو مصيرنا نحن الشباب

تقدمت بطلب التدريس في مديرية سقطرى وحصلت على الموافقة من جانب ادارة التربية بسقطرى ، نتيجة لتواجد نائب مدير التربية في عدن في حينها ، قمت بالاجراءات المطلوبه ، ولم تتبق سوى موافقة الوكيل وفي كل يوم اشد الرحال الى مدينة الشعب ، وكل يوم يكون الرد تعال بكره .

وفي الاخير ، وعند دخولي الى مساعد الوكيل اجابني بأن مدرسي سقطرى قد ذهبوا فاللجنه لم تستطع الخروج بحل نتيجة للعدد الكبير من المتقدمين مقارنة بعدد الوظائف الضئيلة مع العلم ان هناك اولوية في التوظيف لخريجي الثانويه لعام ٨٥ - ٨٦ وكنت انا واحد زملائي المتقدمين فقط من نفس الدفعة .

اني أتساءل لماذا تغلق اما منا الابواب حين نطرقها وما هو مصيرنا ..

عبدربه عبدالله سعيد

أيـــن ذهـــبـت الانسانية ؟!

انا ام لتسعة اطفال طلقت من زوجي بعد تسعة وعشرين عاما من الحياة الزوجيه نتيجة لزواجه بأخرى سكنت في منزل اخي منذ ١٩ عاما ترعرع فيه ابنائي وكبروا وتزوج كبيرهم الى المنزل ، علما بأن المنزل كان اشبه بكوخ اما في الوقت الحاضر وبعد ان قمت باعادة بنائه فقد اصبح مكونا من طابقين ، وخسرت فيه مبلغ ٣٠٠ الف درهم ، واهل الحي جميعا يشهدون على ذلك ..

ولان المادة اعمت الناس جميعا ، واصبحت العلاقات الانسانيه لاتساوى شيئا امامها فقد جاء اخي بعد هذه السنوات كلها ليخرجني من المنزل وبأمر من المحكمة علما بأن اخي يسكن في منزل العائله في كريتر وقد استطاع ان يحتال على والدتي لتتنازل له عن المنزل امام المحكمة .

انني اتساءل الى أين اذهب انا واولادي وزوجة ابني هل نتشرد في الشوارع فليس لنا ملجا آخر ..

حسن علي عبدالله
شارع ٢٠ يونيو - المعلا

من إبداعاتكم

ديمقراطية الرصاص

من ظن ان نيرونا قدمات
لابد واهم واهم
اوظن ان بطش إبن يوسف
قد انقضى
فلينظر المظالم
وليسأل الدور التى على ابوابها الحجاب
تلك التى تعج بالغنائم
وليسأل القصور
عن ساكنيها الاثرياء
عن الذين اترفوا في فترة وجيزة كأنما قد ملكوا قيمة التمائم
وليسأل السجون
عن قاطنيها الابرياء
عن الذين دمرت حياتهم
في ساحة المحاكم
وليسأل المحاكم
عن القضاء
عن العدالة العمياء
وقيلة الصدق التى تباع بالدراهم
وليسأل الدنيا بأسرها إن شاء
فلن يجد سوى إجابة يتيمة سوداء
بأن الف نيرونا يقيم بيننا
والف حجاج يعيش من دمائنا
يعرضنا يساوم
لكنهم استبدلوا بخيلهم
كتائبا مصفحه
وبالسياط كهرباء
وبالعيون اعيناً أليه
دقيقة التراجم
وبالخوذ على رؤوسهم
تسريحة عجيبة رعناء
وربما عمائم !!

مدين عمر السقاف
الخميس ١٩٩١/٩/١٩م

المؤسسة العسكرية الاقتصادية تسلبنا حقوقنا

نتقدم عن ورثة المرحوم احمد علي يحي اليافعي بأجمل تحياتنا لصحيفتكم ، صحيفة الحق وإنصاف المظلوم لذا ترونا نطرح عليكم مشكلتنا ليعرف الجميع الحقيقة والتي حاولت المؤسسة الاقتصادية العسكرية طمسها مستغلة نفوذها والتسهيلات الممنوحة لها واليكم هذه الحقائق والنقاط :-

١-إن ملكية العقار المزمع بناء برج عدن عليه هو ملك خالص وشرعي لوالدنا المرحوم احمد علي يحي اليافعي ويحمل رقم ١٩٤ وعقد ملكية ١٧٣٦ و١٧٣٧ بمساحة قدرها «٥٠×٤٢» متر مربع معلادكة م عدن .

٢-تجاوزاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٥ لعام ١٩٩١م بشأن عدم التنازل أو تغيير شكل الانتفاع للمحلات التجارية وتوجيهات الدولة بإعادة المحلات التجارية إلى أصحابها الشرعيين على أساس قانون ينظم هذه العلاقة ولكن للأسف الشديد قامت وزارة الاسكان والتخطيط الحضري بأعمال تتنافى مع روح دستورنا وشريعتنا الاسلامية وسمحت لنفسها بالموافقة على تنازل أحد المنفذين وشركة التجارة على تسليم المحلات إلى المؤسسة الاقتصاديه العسكرية والتى بدورها قامت بتهديم المحلات التجارية كاملة واعتبرت أن الموقع أصبح ملكاً للمؤسسة .

٣-إن وزارة الاسكان والمؤسسة الاقتصادية العسكرية أعادت أسلوب التأميم بشكل وإطار جديد باعتبار تسليم محلاتنا للمؤسسة عملاً في المصلحة العامة فأين مصلحة الوطن والمواطن في هذا الاستيلاء على العقار وبناء برج عدن على أرضنا كما يدعون .

في الوقت الذي نسمع من قائد مسيرتنا الفريق علي عبدالله صالح وفي أكثر من مناسبة يدعو الى إعادة الممتلكات لاصحابها الشرعيين .

فها نحن في ظل دولة الوحدة ..دولة النظام والقانون وبرنامج الاصلاح الشامل للوطن يسلب حقنا ومن قبل مؤسسات تتبع الدولة فهذا وضع لايرضي أحداً فنحن أحق بأرضنا في الاستفادة منها أو استثمارها خاصة وعندنا القدرة على الاستثمار .

٤- تم تقديم قضيتنا إلى محكمة التواهي وصدر قرار أولي بتاريخ ٩١/٨/٨م بإيقاف أي أعمال تقوم بها المؤسسة الاقتصادية والعسكرية لكن المؤسسة لم يعجبها القرار واعتبرته قرار جائراً في حقها وهي التي لاتملك الاتوجيهات مبنيه على تنازلات المنتفعين للمحلات وتأكيدا لأعلاه قامت المؤسسة مباشرة بعد إصدار قرار المحكمة باقامة حاجز حول الموقع وتثبيت لوحة مكتوب عليها بناء برج عدن وملك للمؤسسة في الوقت الذي فيه المحكمة لم تحكم لاحد الطرفين ولايدل هذا التصرف الاعلى أن المؤسسة لاتحتكم لاي قوانين .وهنا أكون قد شرحت لكم وبالتفصيل الحقيقة حول موقع برج عدن .

وفي الاخير لكم جزيل التقدير والاحترام .

ورثة أحمد علي يحي اليافعي
٩١/١٠/٢٢م

إصدارات

ديوان «يقول بن لزنم»
صدر مؤخراً عن دائرة الطباعة والنشر للقوات المسلحة ديوان (يقول بن لزنم) للشاعر الشعبي المعروف المرحوم ناصر أحمد بن لزنم .
والديوان يجمع حصاد الشاعر الشعري على مدى مراحل ثلاث هي:-
-المرحلة القبلية .
-مرحلة الثورة المسلحة
-مابعد الاستقلال الوطني
وتتوزع على الفترة مابين الثلاثينات والسبعينات .
والديوان جدير بالاطلاع والقراءة.
قدم له الشاعر اليمني الكبير عبدالله البردوني

تعزية

الدكتور ياسين قائد أسعد يتقدم بأحر التعازي للأخ الأستاذ/ ابراهيم أحمد مقبل بوفاة المرحومة والدته العزيزة تغمد ها الله بواسع رحمته والهم أهلها الصبر والسلوان وانا لله وانا إليه راجعون .

وهم الظالم وصبر المظلوم

يخطىء كل ظالم إذا اعتقد بأنه قادر على الاستمرار في ظلمه ، ويخطىء أيضا اذا اعتقد بأن المظلوم ليس له سلاح آخر غير الصبر .

فلكل ظالم نهاية -ولكل مظلوم حدود معينة للصبر .

إن تاريخ شعبنا اليمني مليء بالكثير من الدروس والصبر الذي تمكن شعبنا من الأستفاده منها في محاربة الفساد والظلم بكل أشكاله .

لشعبنا الذى عانى وصبر طويلاً من ظلم حكم الأمامه والاستعمار، تعلم كيف يكون هذا الصبر مفتاح من اجل الخلاص ، فقد توج شعبنا نضالاته بنيل الحريه والأستقلال. الأن وبعد ان استطاع شعبنا من تحقيق حلمه في الوحده بعد طول صبر وانتظار هذا الشعب الذى أمن بالوحده ومنذ البدايه بأنها الأمل والقدر في تحقيق طموحاته في التقدم والاستقرار - نرى هذا الشعب الطيب يعيش حياة يملؤها البؤس والحرمان .أن حياته الأن اصبحت تفتقر من الأمن والاستقرار الذى يحتاج اليها مواطننا اليمني ، وهي باعتقادى من ابسط الحقوق الأدميه للأنسان .

ان الوحده اليمنيه بريئه من كل التهم الذى علق ويعلق عليها الظالمون صناع الفساد ، فالظلم والفساد الذى يعيشه الوطن والمواطن ، سببه أولئك «القلة القليلة» الذين يمثلون رموزالعداء للوحده والتقدم .

فالذى يجب ان يدركه كل فاسد ظالم ولي اى موقع كان - يجب عليه أن يعلم بان الوطن وحياة المواطن ليس ملكاً او حكراً لفئه معينه اولاحزاب وتنظيمات مختاره ،وأنما الوطن ملكاً لجميع ابناءه بكل فئاته الأجتماعيه المختلفه - أما اذا كان في تصور الفاسدين غير ذلك فهم بذلك يعيشون حياة الوهم لأن الليل مهما طال ، لابد وأن يعقبه نهار - تنكشف فيه حقيقة كل الوجود المختبئه تحت أقنعة الظلم والفساد - وقت لن يكون فيها مكان للتراجع او التوبه ، وانما وقت فيه الحساب- ونيل العقاب - فمن ظلم يظلم ولو بعد حين - هذا ماعلمنا الله به ، لذلك لابد وأن نتعظ ونتعلم من قوله تعالى وان نتعاون جميعاً من اجل محاربة اماكن الظلم والفساد حيثما وجد .

نبيل عبد الهادى
وزارة الإسكان

نريد حليباً وليس نفطاً

خلف باب الغرفه إمرأه تبكي وطفل رضيع يصرخ وفتاة تتألم في فراشها .

هل تعرفون لماذا المرأه تبكي والطفل يصرخ والفتاة تتألم أنهم يطلبون كأساً من الحليب الطفل لايجد رضعته والفتاة وتتألم لأنها تشرب الدواء من غير الحليب والمرأة تبكي على أطفالها الذين يتألمون ويصرخون يريدون حليباً هي لاتجد المال الكافي له.

يابشر هل هذا عدل؟ ان لايجد الطفل الحليب .انهم يطلبون حليباً ولايطلبون نفطاً رغم ان سعر النفط أقل من سعر الحليب ولا يطلبون ذهباً ولاماساً.

فكيف تقولون حافظوا على صحة أطفالكم ؟

كيف تريدون جيلاً جديداً يبني هذا الوطن؟

كيف تريدون القضاء على هذه الأمراض؟

كيف تريدون حماة لهذا الوطن وأنتم تعادلون سعر الحليب بسعر النفط؟

فايزة الحوثري

شركة عالمية لإنتاج آلات تغليف البطاقات
ومستلزماتها تبحث عن موزعين

شركة عالمية لإنتاج آلات التغليف
ومستلزماتها تبحث عن
شركات أو تجار متخصصين
في توزيع الآت ومستلزمات
المكاتب وصيانة الآلات ولها
الرغبة في توزيع آلات التغليف.

الرجاء من الشركات أو التجار ذوي
الاهتمام ارسال موجز عن نشاطهم إلى :
مركز الشرق الأوسط للتوزيع
فاكس: ٢١٠٩٢١ - ٠٠٩٧١٤، تلكس: ٤٩٦٩٥ P.GULFEM، ص. ب: ٥٥٥٢٩ - دبي - ا. ع. م.

ماذا بعد الدورة الثالثة للمجلس المركزي؟

- لسنا ضد التعددية النقابية ان وجدت
- نحن على استعداد تام للحوار مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية واصحاب الاعمال
- حق التنظيم النقابي مكفول قانونيا ودستوريا .. كما ان حق الاضراب حق مشروع ومكفول قانونيا ودستوريا

٤

فيصل محمد عبدالله
امين العلاقات الخارجية عضو المجلس المركزي

- حق التنظيم النقابي مكفول قانونيا ودستوريا كما ان حق الاضراب حق مشروع ومكفول قانونيا ودستوريا

قبل ان ابدأ حديثي حول حق الاضراب لابد لي من العودة قليلا الى الوراء حول ماتناولته في الحلقة الثالثه حول حق التنظيم النقابي والاتفاقية الدوليه رقم ٨٧ ، لقد حدثني العديد من الزملاء حول ماتطرقت اليه بصدد الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن حرية التنظيم النقابي ، واشار بعضهم الى خطورة بعض النصوص في الاتفاقيه وخاصه النصوص التي تمنح العمال حق التعدديه النقابيه وهل يمكن ان نقبل بنصوص الاتفاقية بكل مابها من نصوص او نختار ماهو لنا ونترك ما لانقبله ؟؟ سؤال واسئلة كثيره جابهتها من عدد من الزملاء النقابيين والمسؤولين ! بعضهم عن خوف لمصير ومستقبل الحركة النقابيه الموحده وبعضهم امتحان لمدى استيعابنا للديمقراطية حلوها ومرها .

التعددية النقابيه وكيف نفهمها ؟؟

لم تشر الاتفاقية رقم ٨٧ الخاصه بالحرية النقابيه وحق التنظيم الى كلمة التعددية النقابيه بل اشارت الى حرية الاختيار في المادة «٢» من الاتفاقية ولا يعني هذا النص تأييد فكرة الاحتكار النقابي او فكرة التعدديه النقابيه ، والقضية متروكه الى العمال انفسهم ، بعيدين عن ضغوط السلطه ورغبات ذاتيه من النقابات في تكوين هيئة نقابية واحده او عدد من الهيئات .

من تجربتنا النقابيه في عدن للنقابات

حينما تشكلت النقابات العمالية على اساس مهن مختلفه وبعدده حيث برزت عدد من النقابات في عدد من المؤسسات ومختلف المهن بلغ عددها بفروق الخمسين في بداية الثمانين .

وبشكل طوعي كان التشكيل النقابي موحدا لكل مؤسسة او مرفق ، نقابة واحده ، وذلك شعورا من العمال بضرورة توحدهم لمجابهة الخصوم وللدفاع عن مصالحهم المشتركة . وتوحدت على المستوى العام لتشكل مؤتمر عدن للنقابات كهيئة اعلى موحده تدافع عنهم وباسمهم امام كافة الهيئات والسلطات ..

وقد حدث ذلك التوحد تلقائيا وعفويا لمجابهة مصلحة عامه مشتركة وفي ظل قوانين تسمح بل تشجع على تفتيت وحدة العمال وتسمح بالتعدديه في اطار المرفق الواحد وتشجعها ، اذا فالتوحد النقابي جاء برغبة عمالية وسار عليها حتى تصدعت الوحده النقابيه حينما رأى البعض ضرورة كبت الحرية والحفاظ على المصالح السياسيه والشروع في مس الجانب الديمقراطي الذي تأسست حركتنا النقابيه في ظله . كان ذلك حينما رفضت قيادة المؤتمر العمالي نتائج الانتخابات النقابيه التي جرت في ظروف الصراع السياسي بين الجبهة القوميه وحزب الشعب الاشتراكي وجبهة التحرير بعد ذلك . ذلك الصراع الذي جاء بالنقابات الست الامر الذي ادخل النقابات في مرحلة التمزق . وفي الوقت الذي كانت النقابات الست تطالب بحقها الديمقراطي وتجابه بالرفض والتعنت من قبل القيادة العماليه فانها استطاعت ان تحظى بالتأييد ووحدت القاعده العريضه التي تساندها رغم خطورة هذا الانقسام وبعد ان تسنم قياديو النقابات الست السلطة حجبوا عن الآخرين حقهم الديمقراطي في حق التنظيم النقابي ولجأوا لكونهم في اطار سلطة الحزب الواحد الى نهج الاحتكار النقابي والمحافظة على هذا الاحتكار الى ان جاء اليوم الذي تنسم فيه شعبنا عبير الحرية والديمقراطية . دروس الامس وتجربة الامس في نشاطنا النقابي هي من اغنى التجارب ولقد خضنا غمارها واوجدنا حركة نقابيه موحده في ظل الاستعمار بدون اجبار او قسر ونحن مدعوون اليوم الى هذا الموقف بعيدا عن التيارات السياسيه والحزبيه الضيقة فمصلحة العمال تكمن في توحدهم في اطار منظمة قوية واحده تدافع عن مصالحهم وبدون اي قسر او اجبار قانوني وانني اقول لهؤلاء الذين يلوحون بالتعدديه النقابية ويفكرون بخلق جيوب لهم في المرافق ان الاتفاقية تسمح بذلك ولكن في اطار مبدأ اختيار المنظمة الاكثر تمثيلا وعن طريق اغلبية اصوات العمال . فإننا ندرك ان وعي العمال سوف يتجاوز المصالح الضيقة وسيختارون الوحده النقابية .. واضيف ايضا ان يتضمن القانون حرية الاختيار في التكوين والتنظيم النقابي ولا نخشى من ذلك وكما اشرت اننا تعاملنا وعايشنا فترة الوجود الاستعماري مع هذه النصوص وتوحدنا ولم نتفتت او نتشرذم نقابيا ، ولكي لاتمنحنا او تساومنا السلطة وضع تشريع قانوني يجبر العمل النقابي على التوحد في اطار وبنص قانوني مساومة لكي يبقي على نصوص تقيد حرية النقابات وتنظيماتها ، فانني اقول اننا مع الاتفاقية الدولية نصا وروحا ولاشيء غير ذلك لاننا نفقد بها سوى القيود التي تكبل حريتنا ..

حق الاضراب

الاضراب هو الوسيلة الوحيده والاخيره التي تتيح للعمال ومنظماتهم النقابيه حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعيه والثقافيه ، ولا يلجأ لها العمال ومنظماتهم النقابيه الا بعد استنفاد كافة الوسائل الممكنه لحماية حقوقهم ومصالحهم . والتي تتلخص في الآتي :

- المطالب الجماعية ذات الطبيعة المهنيه .
- تحسين ظروف العمل ، والاوضاع الاقتصاديه والمعيشيه للعمال .
- ايجاد حلول لمشاكل العمل والتي تهم العمال بصفة مباشره .
- الدفاع عن مصالح اعضائها وحقها في تنظيم انشطتها
- وكذلك السعي الى ايجاد حلول للسياسة الاقتصاديه والاجتماعيه التي تمس العمال مباشره .

وحقيقة فان العمال لايلجأون الى الاضراب من اجل الاضراب ولا يريدون ان يكونوا في وضع يدفعهم الى استخدام هذا الحق ، ولكن حينما تستنفد كافة الوسائل والسبل نحو ايجاد حلول مرضيه لمطالبهم فانهم يلجأون مكرهين الى استخدام هذا الحق وبعبارة بسيطة حيثما يوجد ظلم واجحاف بحق البشر فانهم في الاخير يثورون لازالة هذا الظلم والاجحاف عن كاهلهم . فالعمال لديهم حق الاضراب كي يدافعوا عن مصالحهم ، حينما لايجدون اذانا صاغيه تسمع مايعانونه وتستجيب لمطالبهم المشروعه . فالمسألة اذن ليست تخريبا او مواقف غير وطنيه . بل هي مطالب مشروعه تتطلب معالجة واستجابة سريعه ..

فالاضراب لم يكن غريبا على عمالنا فلقد مارسوه في فترة الحكم الاستعماري وبعد الاستقلال في عدد من الحالات ودون رضى السلطات وحتى القيادة النقابيه في بعض الاحيان وتمكنوا من تحقيق الحدود الدنيا لمطالبهم ..

والمسموع حاليا ان الحكومة تعكف على سن قانون للاضراب . بعد ان اصبح حق الاضراب مكفولا في ضوء الدستور والقوانين الخاصه بالعمل ، فياترى ماذا يقصد بهذا القانون . نرجو ونأمل حين تستلم مسودة هذا المشروع ان يتضمن نصوصا لاتتعارض مع الاتفاقيات والقرارات والتوصيات الخاصه بمنظمة العمل الدوليه وان لايتعارض كذلك مع الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه .

اننا على استعداد تام للحوار والمناقشة بصدد مسألة هامه كهذه رغم شعورنا بأن اصدار قانون خاص بالاضراب لن يخلو من تدخل السلطة في اجراءات تقييد الاضراب وهو مايتعارض مع الاتفاقية الدوليه . وحينما نتسلم المشروع سيكون حينها لكل حادث حديث !!

النقابات ومنشآت القطاع الخاص

حينما انجزت الحكومه مشروع قانون العمل واحالته الى مجلس النواب علمنا ان الغرف التجاريه والصناعيه طلبت وقف مناقشته وتم سحبه وايقافه بغرض منح اصحاب الاعمال فرصه ابداء ملاحظاتهم بشأنه والنقابات ايضا تقدمت بملاحظاتها ومقترحاتها ، ولازالت متمسكه بحقها فيما اوردته من ملاحظات في اطار القوانين والاتفاقيات الدوليه .

وتناولت بعض الصحف مايجافي الحقيقة وعلى لسان المستثمرين واعضاء الغرف التجاريه والصناعيه الهدف من هذه الكتابات تخويف الحكومة من احجام المستثمرين من المساهمة في الاستثمار اذا صدر قانون العمل بطبيعته والتي نعتبرها صيغة مرفوضه ولا تمنح العمال ابسط حقوقهم المشروعه والمكفوله. وقد تقدمنا بهذه الملاحظات من واقع المعايشه ، للاوضاع السائده في هذا القطاع والتي اجحفت بحق العمال في هذا القطاع ، ولم تمنحهم ابسط حقوقهم المشروعه .

صحيح ان مشروع القانون وكذا القانون الحالي السائد في المحافظات الشماليه يسمح بحق التنظيم النقابي ، الا انه يكبله ويجعله كأنه لم يكن ومن خلال وزارة العمل جهة التنفيذ من عدم منح التراخيص وغير ذلك .

اذن لماذا الخوف من النقابات ؟؟ سؤال يبرز امام الجميع عمالا واصحاب عمل ، وفي اعتقادي ربما تكون ممارسات هنا وهناك من تجربة النقابات اثارت الذعر بين اصحاب الاعمال من النشاط النقابي فإذا كانت هناك بعض الممارسات الخاطئة في مرحلة ما للعمل النقابي في القطاع الخاص لايمكن ان تكون سوى حالة وفي تلك المرحلة وليست السائده . فالتخوف من العمل النقابي ذريعه لامبرر لها . فالعالم في عصرنا الراهن اصبح اكثر تعاملا مع العمال ومنظماتهم النقابيه . وتشهد في العديد من البلدان الراسماليه كيف يتعامل الراسمالي مع العمال ومنظماتهم النقابيه ، ويمنحهم الامتيازات والحقوق والتي كانوا يقدمون اغلى التضحيات من اجل نيلها . ولم تأت هذه المنحه من المؤسسات الرأسماليه للعمال والمنظمات النقابيه الا بعد ادراك بالمصالح المشتركة وتحقيق النجاح لمؤسساتهم واعطاء كل ذي حق حقه بل وصل التعاون الى مشاركة العمال في ادارة الانتاج ورفع وتائره . هذا مايحصل اليوم في البلدان الراسماليه مصلحة مشتركه وتعاون مشترك ؟ فلماذا يحصل العكس في بلادنا ؟ ولم هذا الخوف غير المبرر من النقابات فإذا كان المجتمع الدولي اصدر قوانين واتفاقيات تعطى الشرعيه للنشاط النقابي وفي عام ١٩٤٨م نأتي نحن اليوم وفي عصر الديمقراطيه والتطور لنعود الى عصور الاقطاع وبعقلية متخلفه اساسها الرغبة في هضم حقوق الآخرين والتحكم بمصائرهم وارزاقهم !

ماذا نقول عن وضع كهذا ؟؟ الا يعكس ذلك التخلف والعقليه المتخلفه بكل اشكالها وصورها ؟

كيف يمكن لنا ان نقبل مثل هذا التفكير وفي هذا العصر عصر المتغيرات الدوليه والديمقراطيه ؟؟

ان وجهة نظرنا ازاء ذلك تتلخص في اننا لا ولن نقبل بتشريعات تكرس الظلم وهضم حقوق العمال والمستخدمين . ولدينا الحق الدستوري والقانوني الذي يكفل لنا حقوق ومصالح عمالنا ، حتى وان توصلنا بطالباتنا الى المحافل والهيئات الدوليه .

اذا لا مناص من قبول منطق العصر والوضع الديمقراطي الراهن الذي تعيشه بلادنا ونحن لامطلب لنا الا ان تصان حقوق ومصالح عمالنا ولا شيء غيره .

اذا كان الكثير ممن زاروا بلادنا واطلعوا على التجربة الديمقراطيه الوليده وسمعوا العديد من التصريحات عن المسؤولين جعلتهم يشيدون بالتجربة فإن ذلك لايعني تحويلها الى ديمقراطيه التعبير سواء في الصحافة او الهيئات التشريعية والمنتديات الحزبيه والنقابيه ..

نريدها ديمقراطية معززه بالقوانين الديمقراطية لتكون فعلا دولة المؤسسات والقانون .

المطلوب هنا ان تراكب القوانين الصادره الحياة الديمقراطيه وتجسيدها على الواقع ، ولا مجال هنا للقوانين المكبلة للحقوق والحريات والتي تتنافى ومبادىء الحرية والديمقراطيه وحقوق الانسان . ولن نرضى بغير ذلك ولن نتنازل او نساوم عن اي حق من حقوقنا الدستوريه والقانونيه.

وما نعيشه اليوم من اهدار للحقوق والمساس بمصالح العمال واستهتار بالقوانين السارية منها من قبل عدد من الجهات وصل الى حد استهتار بعض المؤسسات الاجنبيه بقوانين دولتنا وهدر كرامة وانسانية ومصير العامل اليمني مع تواطؤ وسكوت المسؤولين في الدولة . يجعلنا اكثر اصراراً على النضال من اجل قوانين عادله تكفل حقوق العمال المشروعه ومصالحهم والنضال الحازم على تنفيذها ووضع حد لاي تلاعب او تواطؤ يضر بالمصلحة العامه والخاصه .

بيان صادر عن النقابات العامة والمجالس العمالية وعدد من اللجان النقابية في صنعاء والحديدة وفروع الاتحاد في محافظات الجمهورية اليمنية

ياجماهير عمالنا الاشاوس..
ياصناع الخيرات المادية..

يامن ابديتم خلال مسيرة النضال الوطني قدرتكم على صنع الحياة وتتجاوز كل المعوقات والصعاب في سبيل انتصار قضاياكم الوطنية والتاريخية ، كان ابرزها نضالكم الدؤوب لتحقيق الحلم التاريخي للشعب اليمني العظيم في الثاني من مايو المجيد .. حين تم اعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، كنتم اوائل المناضلين من اجلها...

هاانتم تساهمون بفعالية لترتيب البيت اليمني الواحد بعد تحقيق انجازنا الوطني العظيم اعادة توحيد الوطن في ظل ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية محاولين التغلب عليها ، والنهوض بها لما لذلك من اهمية بالغة . ومن اجل التحسين المستمر لظروفكم الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية .. وفي ظل هذه الظروف الصعبة تبرز ابواق مغرضة تهدف الى تمزيق وحدة وتماسك حركتكم النقابية والهائكم عن النضال المستمر للقضايا الرئيسية والحيوية التي تهم مستقبلكم ومستقبل ابنائكم من خلال افتعالها الى مشكلات ثانوية تمثلت في اصدار بيانات مشبوهة عبر الصحافة تتناقض كلية مع مصالح العمل النقابي وتماسكه ووحدته الكفاحية وتضر بالديمقراطية وتعبر عن خروج فض عن الشرعية الديمقراطية والتقاليد النقابية..

وازاء ذلك الوضع وقفت السكرتاريات العامة والمجالس العمالية وفروع الاتحاد العام في المحافظات وكذا رؤساء عدد من اللجان النقابية في صنعاء والحديدة امام تلك الازمة المفتعلة من قبل المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات الضارب عرض الحائط بالشرعية النقابية والخارج عن قرارات المجلس المركزي في دورته الثالثة المنعقدة خلال الفترة من ٩-١٥/٩/١٩٩١م.

وامام كل ذلك وحرصا على وحدة وتماسك الحركة النقابية وحفاظا على حقوق ومصالح كافة العاملين والدفاع عنها ، وتفويت الفرصة على المتربصين المندسين لتمزيق الحركة النقابية .. وقفت الاطر النقابية اعلاه وقفة جادة ومسؤولة خلال يومي ٢٨/٢٩من اكتوبر الجاري وخرجت بالقرارات التالية: .

١ . يؤكد المجتمعون على تمسكهم بقرارات المجلس المركزي وخاصة قرارات الدورة الثالثة المنعقدة في محافظة ابين خلال الفترة من ٩-١٥/٩/١٩٩١ ويعتبرون اي تجاوز او خروج عنها هو انتهاك صارخ للشرعية النقابية والممارسة الديمقراطية.

٢ . يدين المجتمعون المكتب التنفيذي عن بيانهم الصادر بتاريخ ٥/١٠/٩١ في صحيفة الثورة و ٢٢ مايو لانه لايمثل الشرعية النقابية ونطالب المكتب التنفيذي بدعوة المجلس المركزي بسرعة عقد دورته الاستثنائية المقرة في الدورة الثالثة في اسرع وقت ممكن لمناقشة هذا الخرق والممارسة غير المسؤولة التي عبر عنها بيانه آنف الذكر.

٣ . اكد المجتمعون على الاستقلالية الكاملة للعمل النقابي وان اي هيمنة سلطوية او حزبية على العمل النقابي ماهي الا محاولة لشل فاعليته واضعافه وتمزيقه ، وينبه المجتمعون كافة الاطر النقابية والقواعد العمالية في مختلف المرافق الى عدم الانجرار الى مثل هذه المحاولات التي تستهدف النيل من حقوق العمال المعيشية والحياتية ويعيق حركتهم النقابية من ممارسة حقها في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم .

٤ . بعد اطلاع المجتمعين على محضر الاجتماع المشترك مع الدولة المنعقد بتاريخ ١٥/١٠/١٩٩١ بخصوص القضايا والمطالب العمالية والمحددة في مذكرات المجلس المركزي السابقة للدولة يؤكد المجتمعون على استمرار اللجنة المكلفة بالحوار مع الدولة خلال الفترة المتبقية حتى انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس المركزي والذي بدوره سوف يتخذ الاجراءات المناسبة ازاء نتائج الحوار.

٥ . اكد المجتمعون على تمسكهم بقرار المجلس المركزي الخاص باستكمال الدورة الانتخابية الكاملة وعقد الاجتماعات التأسيسية للجان النقابية في المرافق الحكومية والعامة والمختلطة والخاصة التي لم يتم التشكيل فيها بعد وفي اطار الشرعية النقابية وعلى اسس ديمقراطية ودون اي تأثير سياسي او حزبي .

٦ . يؤكد المجتمعون على اهمية الحفاظ على القطاع العام وعدم التفريط فيه ، والقيام بالدراسة العلمية والصحيحة له بمايضمن نهوضه وتطويره لخدمة المصلحة العامة والعاملين فيه وتقديم كافة التسهيلات للقطاعات التي تعاني من العجز في موازناتها.

٧ . اكد المجتمعون على سرعة اصدار القوانين والتشريعات العمالية الموحدة والخاصة بالعمل والعمال في الجمهورية اليمنية.

صادر عن :-
النقابات العامة والمجالس العمالية وفروع الاتحاد في المحافظات وعدد من اللجان النقابية في صنعاء والحديده.
٢٩/١٠/١٩٩١م

تهنئتان

عودة بالسلامة ياماهر .. ومبروك يافضل

يهنىء صلوان باوزير صديقه ماهر رمزو بمناسبة عودته بعد العلاج الى ارض الوطن ، كما يهنىء صديقه فضل صالح العامري بمناسبة خطوبته ، فألف مبروك وعقبال الفرحة الكبرى .

تهنئ الأخ/جعفر محمد جعفر بمناسبة ار تزاقه مولوده الجديد الثالث الذي أسماه محمد .
فألف مبروك ياأبا هاني .
نديم وبدر وعارف ووحيد وسمير ونبيل محمد جعفر ، صالح عبده عكبور ، عبدالحبيب صالح ، سمير رسامي عبدالكريم جعفر ، منير عبد المجيد خان ، وعبد اللاه أحمد اسماعيل وجميع الزملاء .

سابقة خطيرة تهدد عمال المرفأ

تاجر يستقدم عمالة خاصة لتفريغ حمولة خاصة به

عمال الميناء يقولون : قطع الراس ولا قطع المعاش

استطلاع/ حسن نائف

كنت قبل ثلاثه اسابيع فقط قد تناولت بعض الاوضاع المتردية التي عانى منها مؤخرا ميناء عدن .. بل لقد اختتمت تناولاتي تلك بتساؤلات .. هل هناك جهة معينه تدفع لتشويه تلك السمعة الطيبة التي اكتسبها ميناء عدن خلال السنوات الماضية.

** قبل يومين فقط اي صباح الثلاثاء قدم الى مبنى الصحيفة مجموعة من عمال المرفأ وبالذات العاملين في قسمي البسطة والبحر .. وطلبوا منا النزول الى الميناء برفقة ممثلين من المجلس العمالي م/عدن ونقابة النقل والمواصلات ، وهناك طلبوا ايضا منا الصعود الى متن تلك الباخرة التي تقل ٣٦ الف طن من « البر » والخاصه بالتاجر «الحباري» .. رأينا هناك عمالا يتجمعون .. وعندما سألنا ماهي القضية جاءنا الرد على لسان احدهم لقد وصلت هذه الباخره منذ عدة ايام ولان «البر» لم يكن معبأ في اكياس « شوالات » فقد كان علينا القيام اولا بالتعبئة والمفروض ان « عمال الموانىء » يقومون بعملية (حياكتها) ثم بعد ذلك يتم العمل على انزالها الى الرصيف .. حيث ان عملنا يتم بالقطعة .. بقدر مانعبىء نستلم مقابله .. وعمل عمالنا يوم الاثنين على تعبئة «الشوالات » ولاول مرة يسمح بدخول عمالة للعمل في الميناء من خارج الميناء .. وقد علمنا ان التاجر اصر على ان لايتم انزال حمولة الباخره الا من قبل عماله وكان له ما اراد حيث انيط لعماله القيام بحياكة (الشوالات) بعد ان تقوم بعملية التعبئة وقد علمنا ان التاجر «الحباري » كان لديه توجيهات عليا لاشراك عماله في العمل .. المهم انه قد تم صباح الاثنين القيام بعملية تعبئة (الشوالات) وكان المفروض ان تقوم العمالة الخاصه بالتاجر بعملية الحياكة ثم انزاله الى الرصيف كون الفرقة الثانيه ستقوم صباح اليوم التالي بتعبئة ماتبقى من شوالات البر .. الا انه فوجئنا صباح اليوم الثلاثاء ان العمالة الخاصه بالتاجر لم تقم بعملها اضافة الى عدم توفر شوالات حتى تتم التعبئة وهذا معناه ان يومنا ضاع لان عملنا كما اشرنا يتم بالقطعه .. ايضا يريد التاجر ان يثبت ان العمل في ميناء عدن متعثر وان العمال لايقومون بعملهم على اكمل وجه .. كما انه لايستبعد ان يطالب التاجر ايجار الباخره بعد تعثر ايجار تفريغ الباخره من حمولتها .

الى هنا انتهى حديث العمال .. ولم ينته ذلك الحديث الا وانا اطوس والاسئلة تتزاحم في ذهني منها .. ان السماح للتاجر باشراك عماله - من خارج العماله المحدد « في الرصيف والتي يرتبط عيشهم وحياتهم واسرهم بهذا العمل في تفريغ حمولة الباخره الى جانب عمال المرفأ بعد سابقه خطيره تهدد مستقبل العماله في المرفأ والموانىء الثابته والمؤقته بالخطر والضياع .. سيما وان العماله الموجوده في الرصيف يستند وجودها الى نظام ولوائح منذ سنوات .. اذا كيف سمح لها ومن هي الجهة التي اصدرت تلك التوجيهات القاضيه بالسماح لتلك العماله ؟.. ثم سؤال وهو الاهم اين مكتب عمال المرفأ - هذا المكتب الذي كما نعرف ان مهمته تتحدد في تنظيم عمل عمال المرفأ والقيام « بالوساطة » بين العمال المسجلين لديه من عمال الرصيف سواء كانوا العمال الثابتين او المؤقتين والتجار والذي بموجبه يتم تحديد فرق من العمال لتفريغ الحمولات وهو ايضا اي(المكتب) المناط به منع استقدام اية عماله للعمل في الميناء غير العماله المحدده بالموانىء ؟.. اين كان من هذا العمل .. وهل يعلم بقدوم تلك العماله الخاصه بالتاجر لتفريغ الباخره المقلة لبضاعته . العمال يشيرون مؤكدين الى ان مكتب العمل يعلم كل ذلك وهذا مايقلقهم اكثر .. ويتساءلون ماهو موقفه .. ومن هي الجهة العليا التي منحت توجيهات للتاجر باستقدام عمالة للميناء لقطع عيش عمال المرفأ اسئلة لايجيب عليها الا مكتب توظيف عمال المرفأ .. لكن الاهم هو ان المثل يقول (قطع الراس ولا قطع المعاش) .. وهذه مؤشرات لاتنبىء الا بما هو اسوأ .. فمن يحمي مصالح وحقوق العمال وهل في الخفايا مايدفع الى تفجير خلافات بين العمال لاستثمارها بعد ذلك ضدهم .. وضد مصالحهم - سؤال سنحاول البحث عن اجابته ان شاء الله ..

واستكمالا لاستطلاعنا هذا كان لابد من البحث للحصول على اجابات شافية لتساؤلاتنا المشاره حيث تمكنا اخيراً من الاتصال بالاخ عبدالله قاسم طاهر مدير مكتب توظيف عمال المرفأ الذي قال :

بالفعل تم السماح للتاجر الحباري باستخدام عمالته الخاصه في تفريغ حمولة الباخره نظرا لحالتين :

اولهما ان الباخره قدمت الى الرصيف المباشر في الميناء وهي لاتحمل « شفاطات » وهي احدى الوسائل الاساسية للعمل في الباخره .. الحالة الثانيه وهي الاساسية والمتمثلة بعدم وجود وسائل العمل لدى هيئة الموانىء اليمنيه مثل ماكينات الخياطة الخاصة بالجواني .. اضافة الى الغراف الذي يعمل على غرف البر من الباخره الى الرصيف ايضا عدم وجود «المعابر » لتعبئة الاكياس وكذا عدم توفر «الجد » لخياطتها ولهذا فقط تم السماح للتاجر من قبل الجهات المعنية في الميناء باستخدام معداته تلك مع عماله الفنيه ..

فما رأي هيئة الموانىء اليمنيه

سؤال سنتابع الاجابة عليه الاسبوع القادم .

باخرة بر متناثر بدون جواني

باخرة تفرغ حمولتها من البر بدون احضار جواني

عبدالله قاسم طاهر

مخالفة

الاهداء الى صحيفة «صوت العمال»

كلمات : منصور هائل
غناء : عبدالباسط عبسي

غادرت عن نفسي ومن أوهام أمسي
ومسحت خوفي من ظلي وأنفاسي وهمسي
وأهديت خلان السلى سلة كوابيسي
وأطلقت صوتي في الفضاء بإعلان رفضي

***

خالفت.. ش مشي في طريق الصعب والمحذور
واختار سيره ما يرضى بها حاكم
ولا تسر جاني ولا قاضي
ولاصاحب بمعسول الكلام مخمور
خالفت يكفيني كلام قاضي

***

واليوم تقولوا مخالف قولوا وفضوها سيره
يابئس من عاش خائف محشور في خرم إبره
قولوا مخالف أو مجنون بالمره
ما كل مره تسلم الجره

وعمر القهر ما أظلم مؤبد
ما دام في من يخالف جد
وفي من يلهبه غيضي وفيضي

***

خالفت من باع نفسه بخس
وارتضى الرشوه وما خالف
بصم على عقد الهوان والنحس
وضاع منه الحول والمخلف
خالفت من غش حليب ابنه ولا اتندم
وخان حب الام وبنت العم
ونسى أن الزمن دوار ويتقدم
وعقارب الأيام لاترحم

***

لا أنا مخالف رضى ولاتغريني شهره
مانش معاكم عليكم ولالي في النطوط خيره
ولامحير بعقلي ولامجنون خيره
ولاغصبني الدهر أخالفكم وأتجنن
ماعاد في شي يجمعنا إلا بمن خالف
صوب سهامه إلى صدر الاذى ونشن
وقال قوموا نخالف ماكل مره تسلم الجره

وعمر القهر ما اتأبد
مادام في من يخالف جد

الديمقراطية

كلمة مرة

عبد الحبيب سالم مقبل

ليس هناك يمني ولا سعودي ،تعلما القراءة والكتابة ،... الا وتعلما معهما ان طبيعة العلاقات اليمنيه . السعوديه هي الاكثر تعقيدا على مستوى الوطن العربي ، وهي اصعب من ان تحل بمجرد رضا السلطتين عن بعضهما ..؟

لقد ساهم المستشرقون ، بما فيهم يهود ... وكتاب عرب ، بما فيهم يمنيون وسعوديون .. ساهموا جميعا في صياغة العلاقة بين الشعب اليمني - السعودي ، بأسلوب يضع هؤلاء الاخوه في حالة عداء دائم ،... فكتبوا عشرات المؤلفات (بالدينمت) ، وتربت اجيال من اليمنيين والسعوديين على (فضائل) - وطنية - جديده تكرس الاحتقار المتبادل ، وتغيب ، المودة ، والاحترام ، وحقوق الجوار ... وتشبعت عقول هذه الاجيال بثقافة عدائيه ، مؤسسة على النوايا السيئة ، التي تتغلب في فرض تفسير تآمري للعلاقات اليمنيه - السعوديه ..؟؟

واذا كان هناك متهم رئيسي يغذي باستمرار التأزم والتعقيد في هذه العلاقة ، فلن تشير اصابع الاتهام سوى للسلطات التي حكمت هذين البلدين الجارين ، وهيأت رعاياها لمراحل حرب طويلة الامد ، لاتملك الرياض - ولا صنعاء توقيت انفجارها (عسكريا) في عصر اصبح العالم كله محكوما بقوة دولية لاتسمح للصغار اللعب بالنار دون اشارة منها ...

وفي الوقت الذي لايريد فيه احد أن يحاكم السلطات التي وضعت اليمنيين والسعوديين في مستوى الجاهزية للتقاتل .. في هذا الوقت تصل ازمة العلاقات الى ذروة الغليان وقد اصبح من غير الممكن تجنب التاريخ المكتوب .. فقصة الصراع اليمني - السعودي يصعب استحضار بدايتها واسبابها ، خصوصا وقد استثمر حتى الذين لاظهار الفضائل والرذائل ، وعممت احاديث (موضوعة) منسوبة للرسول ، وفسرت آيات قرآنية ، ونشرت وقائع واحداث بتفاصيل توحي بأن هناك تأصيلا للعداء ..

وجزء من هذا التاريخ اللا اخلاقي استند الى روايات واقوال قديمه من قبل عصر التدوين ، وتم التعميم على انها حقائق لاجدال فيها ، وهذا ماحدث ، ويأسف العقلاء ان يكون للذين حكموا اليمن ، والسعوديه ، ضلع في مساعدة وتمويل وتحريض كل مثقفي وكتاب التاريخ الفاسد الذين شحنوا العقل اليمني - السعودي ، بالاحقاد ورفض تقبل العيش كاخوة تربطهم وشائج الدين ، والقربى ، والدم ، واللغة ... والمصالح المشتركة ، دون اضمار كره - او محاولة استثارة الرواسب عندما تختلف المصالح او وجهات النظر .

* فماذا يريد اليمنيون من السعوديين .. وماذا يريد السعوديون من اليمنيين ..؟؟

ان هناك اشكالية خطيره ، تجعل من اليمنيين والسعوديين احيانا غير قادرين على فهم الواقع الذي يعيشونه .. فالمواقف التي حولتها الثقافه النظريه الى ممارسة عملية احيانا ، هي على الاغلب تشكل الرؤية الضبابية المتبادله .. ومع أن هناك مثقفين لازالوا يفرقون بين الشعب - وبين السلطه .. مع ذلك لم يستوعب سوى القلة مبررات طرحت على انها عقلانيه تضع الشعب في كفة ، والسلطة المالكه او الحاكمة في الكفه الاخرى .. ولهذا اخذ اغلب اليمنيين خصوصا في فترة المد الثوري (الخمسينات - والستينات) المقولة التي تساوي بين السلطة والشعب : « كيفما تكونوا يولى عليكم » ، وتزايد الحماس المضاد للاشقاء في السعودية بسبب عدم تقبل الرياض لثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢م ومع ان للسلطة السعودية بالتأكيد مبرراتها من هذا الموقف ، فقد كان جديرا بها ان تحايد على الاقل اذا لم تكن قادرة على تقديم العون للشعب اليمني .. ومهما قيل ان الحرب في اليمن اكتوبر ٦٢ - فبراير ٦٨م ، كانت حربا سعودية - مصرية ، فان اليمنيين كانوا شركاء فيها ، خصوصا اولئك الذين ارادوا الدفاع عن الامامة واسقاط الجمهورية ، وازهاق الثوره (الملكيين) ، كما كانت بريطانيا وامريكا شريكتين في جريمة الحرب الاهلية التي راح ضحيتها آلاف من ابناء اليمن ، ورغم هذه التضحيات قطع عليهم حلمهم التاريخي بالوحده ، فقد كان الربط بين انسحاب بريطانيا من عدن ، وبين حصار صنعاء يمثل تطورا في الصراع اليمني - اليمني الذي خطط له بعناية ليستنزف حتى الامل بتحقيق اهداف ثورة سبتمبر - اكتوبر .. ومن بعد الصلح الجمهوري - الملكي عام ١٩٧٠م ، وابرام اتفاقية ٧٣م بين شمال اليمن والسعودية تشمل الى جانب تحديد اتفاقية ٣٤م الحدودية - على خطوط لمصالح مشتركة وعهد جديد .. من بعد ذلك بدأت السياسة السعودية في اليمن توزع نفسها في عدة مهام واتجاهات منها : تشجيع استمرار التشطير (شمال - جنوب) : اكتساب ولاءات مشائخ القبائل ، وشراء الذمم ، وتقديم معونات نقدية سخية باسم الشعب ودعم الميزانية العامه وتنفيذ مشروعات ركزت على الاغلب لصالح المساجد - المعاهد العلمية ، ثم الزحف فوق الرمال ..؟ وفي هذا الوقت كان العنف الثوري في جنوب وشرق اليمن يتصاعد في مواجهة الرجعية ، وعملاء الامبرياليه (اعلميا) .. وهكذا اقتربت صنعاء بحذر من الرياض - لكن عدن كانت تبتعد عنها بدون حذر .. وعندما بدأ تحسن العلاقات بين عدن - والرياض اوائل الثمانينات - كانت صنعاء قد بدأت ترشد رسميا حاجتها للرياض ، فالاستكشافات البترولية خصوصا وبدء استخراج النفط ظهر بمثابة استفزاز للسلطة في السعودية التي لم تحسب المصالح الدوليه ، واهمية اليمن الاستراتيجية ، فكان البترول اذا هو مؤشر على بدء علاقة مباشره بين صنعاء - وواشنطن ، وباريس - ولندن - و ... دون المرور عبر الرياض .. ومع ذلك تم تقليص حجم الاستثمار البترولي ، فما يستخرج هو اقل من النسبة المقرره قياسا على حجم الاحتياطي العام ..

وفي عدن اخذت قاما مظاهر العداء الاعلامي للسعودية في عهد علي ناصر محمد ، حتى فجرت احداث ١٣ يناير ٨٦م العقد السابقة ، فأديرت حملة اعلامية حتى منتصف عام ٨٧م ، لكن بلهجة ، واسلوب اخف حدة وانتشارا ، وانتهت مطلع عام ٨٨م تماما . وهذه الاحداث والمراحل لم تضف الكثير للعقل اليمني او السعودي - فالمواقف الشابعه بين الجميع قامت على معطيات قديمة ورسخت في الستينات ..

- فالاشكالية التي صعب تعامل اليمنيين معها تحدد : في رغبة السلطة السعوديه بأن تكون اليمن قائمة في اطار المحور السعودي من جهة - وان تكون اليمن قادرة على التنازل نهائيا عن مطالبها بالتخلي السعودي عن نجران ، وعسير .. و.. مقابل مزيد من المال وتحسين العلاقات وتطوير المصالح - وفوق ذلك لابد ان تلتزم اليمن بسقف محدد من القوة والامكانات العسكرية .. خصوصا بعد الوحده اليمنيه التي وافق عليها زعماء اليمن ، كما وافقت عليها واشنطن وموسكو ، ولم يبق للرياض سوى تقبل الامر الواقع بضمانة امريكيه .. وباختصار تمثل تلك الاشكالية مايسمى برغبة الاحتواء السعودي لليمن ، وهذا مايفهمه معظم ابناء اليمن

وبالرغم من القول : ان عداء اليمنيين للسعوديين اصبح ضمن الموروث الثقافي ، كما هو حال عداء السعوديين لليمنيين - فان هذه النتيجة ليست مطلقة فهناك كثير من اليمنيين والسعوديين تجاوزوا الثقافه الموجهة ، وادركوا ابعاد تعميق صراع السلطات على مستوى الشعب - لكن تظل الحدود اليمنيه - السعودية هي المبرر الكبير للخلافات على المستوى الشعبي - كما يظل المذهب الوهابي الديني احيانا دافعا ومبررا للتقارب واحيانا للتباعد .. كما ان اليمنيين وهم مثل البحرينيين ، يفتقدون خلاف المصريين لدبلوماسية التعامل مع ما افرزته الثروة النفطيه في الشخصية السعوديه التي هيجها الاعلام الغربي ، فبعض السعوديين انساهم المال والجاه المترفه التعامل مع الآخرين خصوصا بعض جيرانهم والمغتربين في بلادهم ، على اساس من المودة واحترام المشاعر ... فالخادم الهندي - او الباكستاني او التايلندي .. لهموا بطباع اليمنيين ، ولايحملون مفاهيم محددة وسابقه عما قد يسمى بالعلاقة العدائيه .

* والآن بعد ازمة الخليج ... تعقدت العلاقات بطريقة مثيره : فخروج اليمن عن المحور السعودي ، حول الشكوك والمخاوف السعودية (القديمه - الجديده) الى قلق - فوحدة شطري اليمن ، والتوافق اليمني العراقي - كما رأته الرياض اختراقا لاستراتيجياتها ، وحسبته ايضا بداية لحرب يمنيه - سعوديه كانت منتظره ، لكن لم يتوقع هذا الوقت بالذات لاشعالها .. فالمصالح اليمنيه - العراقيه .. ليست اكثر اهمية من المصالح السعودية - اليمنيه : لذلك رأت الرياض ان اليمن جازفت بمصالحها .. ورغم ان الضمانة الامريكيه على اليمنيين لازالت سارية ... الا ان السعوديين اثناء تصاعد احداث الازمة الخليجيه جاروا الموقف اليمني بدون دبلوماسيه ، او تقدير لوجهات النظر ، واستخلصوا من موقف اليمن في الجامعة العربيه ، والامم المتحده ، وقمة القاهره ، ومن احاديث الصحافة ، وقد جاءت كلها عقب حملة اعلامية سعودية على اليمن بدء من ٤ أغسطس ٩٠م ، استخلصوا ان التنسيق بين بغداد - وصنعاء حدث قبل الازمة ، وموجه ضد السعوديه ودول الخليج ... وبهذه القناعه التكتيكيه حضرت الرياض لاخطر موقف اتخذته ضد اليمن منذ الستينات بطرد اليمنيين المغتربين ، لتعمق بذلك خلفيات العداء في قاع المجتمع اليمني - وكان رد فعل اليمن لايتجاوز التصريحات والعمل الاعلامي ، الذي قابله عمل اعلامي سعودي اكثر امكانية وتطورا - وشراسة ، طالما سمحت به السلطة ، واستمر حتى الآن بأسلوب يثير الاشمئزاز احيانا ، لانه يعتمد على التحقير ، ويتحدث عن الوحده اليمنيه ، كما كان في الستينات يواجه الثوره ..وليس هناك تفسير واضح لهذا الهجوم الاعلامي القائم الآن :

- هل هو ممارسة للديمقراطيه اليمنيه في السعوديه ؟؟

كما تعبر عنه بعض الآراء اليمنيه الرسمية بصيغ اخرى - أم هو تحويل انظار اليمنيين عن مشاكلهم الداخليه نحو السعوديه التي يكرس تصنيفها على المستوى الشعبي : بأنها العدو التاريخي لليمن ، واكبر عوائق الاحباط لمسيرة التقدم ..!!

* ان الخلافات حول الحدود يتضح انها قد صارت ثانوية في قائمة المطالب السعوديه من اليمن .. ويفهم اليمنيون ان الحملة السعوديه الاعلامية - والسياسية .. القائمه تستهدف الرئيس علي عبدالله صالح ، ثم الديمقراطيه ، ثم الوحدة ،... الامر الذي يعني ان شرخا عميقا قد اصاب العلاقات بين البلدين التي كانت ظاهره حتى منتصف العقد الماضي ، وكأنها في الفضل مستوى لها ، مع ان الاشقاء السعوديين ظلوا يمارسون هواية استعراض ارقام معوناتهم لاشقائهم - ليس من باب المن ، وانما - ربما - من باب الفخر الذي اشتهر به العرب ... ففي ذروة ازمة الخليج ، لم تنس الصحف والهيئات والخطب السعوديه - مثلا - ان تذكر اليمنيين ، والسودانيين ، و.. بالمساعدات السعوديه .. وعندما الغت الرياض دعمها لليمن ، وحولت المعونات الى موسكو واوروبا الشرقيه بالمليارات ، لم تجد السعوديه مبررات هذا التحول الذي يخالف الاسلام ، وحتى رذائل السياسة ...

ورغم محاولات اليمن الاقتراب من السعوديه وفتح باب للحوار (منذ مارس الماضي) الا ان الرياض تغلق حتى النوافذ كما يقول رسميون يمنيون ، وتصعد غضبها بصورة حقد شخصي يمارسه بعض افراد السلطة السعودية كما يمارسه ايضا بعض المسئولين اليمنيين ، ولا يتورع جميعهم عن التباهي في انهم ينجزون اعمالا وطنية وعربية عظيمة ...؟؟؟

ومع ذلك يظل جهلنا بالمطالب السعوديه ، قائما على اساس من حسن الظن والنية ... واليمنيون في هذا العهد الديمقراطي بحاجة الى توضيح السفير السعودي ، او الخارجية السعودية .. فلعل اسباب « الحنق » السعودي من اليمن ، تساعد اليمنيين على فهم الاشقاء بدون لبس او تزوير .. فهل ستتجرأ السفارة السعودية على الرد ، وهل سيسمح لها سمو الامير وزير الخارجية ..؟؟

ان ديمقراطيتكم .... ايها الاشقاء ستتعرض لاختبار حقيقي .. (وهذه الصحيفة ملزمة بنشر الردود قانونا) .

هل يريد السعوديون تقسيم اليمن ؟؟

انتبه !

الديمقراطية في خطر !

عمر باوزير

ونحن نعيش ماسمي بعصر ارهاصات الديمقراطية ، والانفراج نحو حرية الكلمة ، والرأي والرأي الاخر .. والتعددية السياسية والفكرية ، برزت في الافق مؤشرات خطيرة في هذا الاتجاه ، تدعو للقلق ، وتهدد بتقويض مابني من اسس العمل الديمقراطي ، التي مازالت لبناته الاولى توضع واحدة ، واحدة ، من اجل بناء المجتمع اليمني الجديد الذي تتطلع اليه امال الملايين من جماهير شعبنا ، والذي يضع حدا لكل الام ويلات الماضي التشطيري في عهودية الفرد او تسلط الحزب والتنظيم الواحد في الحكم ، ومايتنتج عن ذلك من سلبيات وتجاوزات لاتأخذ في الاعتبار مصالح الشعب ، بل مصالح الفرد وذاتيات الحاكمين..

ان مؤشرات شبح الخوف على الديمقراطية اليوم ، تؤكده بعض الممارسات والتدخلات من قبل البعض من اجل تهميش واجهاض الديمقراطية ، ومن ثم الالتفاف عليها والاكتفاء في ابقائها كلمات فارغة للاستخدام فقط في خطابهم السياسي والاعلامي ..

اما على صعيد الواقع العملي والحياتي ، فهم يقفون بشدة امام من يمارسون حقهم في التعبير رحق الكلام ، وابداء الرأي والرأي الاخر الذي كفله الدستور.

ان قيام الوحدة ، وميلاد الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م قد اعطى الحق للجماهير ولقواها السياسية ، وللنقابات وللمنظمات المهنية الابداعية من ممارسة حرية التعبير وكل حقوقها الانسانية والحياتية ، وفضح السلبيات وكشف النواقص ، ومواجهة الفساد والفاسدين الا ان ذلك ، ومن خلال الممارسة يبدو انه لم يرق البعض ، وقد لمس ذلك بشكل جلي من خلال كتابات بعض الصحف ، التي حاولت مؤخرا العودة الى التهديد والوعيد ، باستخدام خطابات وعبارات ومصطلحات مانهل الوحدة ، والديمقراطية ، فقد ظهرت مصطلحات «المندسين» «المخربين» ، والمرتبطين بمؤامرة تحاك خيوطها بالخارج ، والثورة المضادة وغيرها من المصطلحات التي تذكرنا بمآسي الماضي ويلاته ، حينما كان كل نظام في زمن التشطير يلفق الاتهامات و «التركيبات» لكل معارضيه ، ويحبك بين فترة واخرى «تخريجة» جديدة من اجل بقائه ، وديمومة استمراريته في السلطة ، حتى اصبح كل الشعب معارضا ، وكل الشعب متهما!!

ونعتقد ان الوحدة لم تأت ، الا بعد استيعاب كل التجارب التي عشناها في الماضي ، وكما قال / الاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة ان الجميع ابناء «٣٠ نوفمبر» ، ومن اجل الوحدة الوطنية وتقدم وبناء اليمن..

فهل يتعظ اولئك الذين يحملون مشعل الفتنة ، والعودة الى اساليب الماضي ، ويكتفون بما اصاب شعبنا من الام ومآس وجراح؟

فالديمقراطية حق للشعب في ان يمارس كل حقوقه التي كفلها الدستور والقوانين والانظمة النافذة ، وتكفلها الحياة الجديدة التي يعيشها انسان نهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين.

عمود

حسن عبد الوارث

اكبر حزب في اليمن

**و.. للبطالة أخطار اجتماعية واضرار أمنية وسياسية . ولعة خاطفة في الخارطة الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ، في عدد من المجتمعات التي تضطرم فيها ظاهرة البطالة ، كفيلة برؤية صور ة مجسمة وبشعة لملامح هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة ونتائجها المنعكسة بشكل صارخ على مختلف الاصعدة والمستويات في حياة هذه المجتمعات ، في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، في مجالات الاستقرار المعيشي والسياسي والأمني ، وفي غيرها من حقول الحياة .

*.. ولاغرو في أن الجريمة - بكافة اشكالها وصلولها - تجد في ظاهرة البطالة المتفشية ، في هذا المجتمع اوذاك ، مستنقعا خصبا ومنبعا لا ينضب ، تستقر فيه جرثومتها وتترعرع وتتناسل . فقد أفرزت البطالة المستشرية جريمة مستشرية في عدد من المجتمعات التي كانت -قبل ولادة ظاهرة البطالة فيها - تجهل صنوفا شتى من الجرائم الخطيرة والمنظمة وذات الضرر الاجتماعي الجسيم ، فيما اتسعت فيها دائرة الجريمة اليومية (التقليدية) وتنوعت اشكالها والوانها وتعددت اخطارها وضحاياها ، بعد أن كان المرء في هذه المجتمعات لايكاد يسمع عن جريمة -من هذا الصنف البسيط- إلا نادرا وبصورة لاتثير مشاعر الحذر ناهيك عن الرعب!!

**وقد برزت مؤخراً مثل هذه الجرائم بصورة واضحة ومثيرة للقلق والخوف ، ووجدت البطالة تقف أحيانا - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وراء عدد كبير من الجرائم الجسيمة والبسيطة.

*فلاشك ان الفراغ المادي (فراغ الجيب -المعدة) والفراغ الذهني والوجداني سيؤدي بصاحبه الى الانتحار أو الانحراف الاضطراري.

لذا أتسعت دائرة جرائم السرقة(سرقة الملكية الخاصة والشخصية بالذات) .. وكذا القتل بدافع الحصول على المال النقدي والعيني .. وجرائم الاغتصاب والاعتداء (تحت تهديد السلاح أحيانا) .. وكذا جرائم النصب والاحتيال بغرض الحصول على اموال بالإضافة إلى جرائم هتك عرض الصغار ، وغيرها من الجرائم التي تصل أحيانا الى مستوى جريمة (الخيانة العظمى) !!

* وقوى الشر والجريمة - الداخلية والخارجية - تجد في حزب العاطلين عن العمل مناخاً مناسباً لبث سمومها والسعي لتجنيد أعضاء هذا الحزب في تنفيذ خططها وأعمالها التي تستهدف الاضرار بأمن وسيادة البلاد وهز الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإثارة النزعات القاتلة في التفكير الفردي والمجتمعي والتي تؤدي دون شك الى شق صرح الدولة والعلاقات الاجتماعية والرصيد الاخلاقي والحضاري في أوساط المواطنين .

*إن القضية خطيرة وشائكة .. لاتحتاج الى ندوات ودراسات فقط .. ولايكفي للحد من خطرها (ثم القضاء عليها) أن تكثف السلطات الامنية نشاطها .. فالدولة وكافة العقول والقوى المؤسساتية والشخصية تتحمل المسؤولية التاريخية كاملة تجاه الخطر الداهم القادم .

*وبالطبع لن تحل المشكلة باعتقال أعضاء حزب العاطلين عن العمل والزج بهم في غياهب السجون .. فهؤلاء ضحايا وليسوا جناة .. لأن الجاني هو سياسة الدولة وأسلوبها في التعامل مع هذه القضية منذ البدء .

سالم صالح وعبدالعزيز عبدالغني

يرحبان بدعوة الوفاء

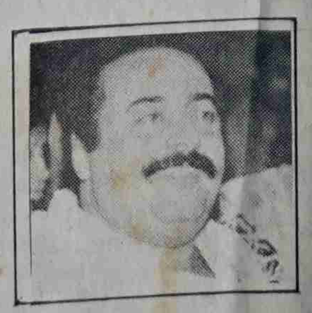

الى صحيفة صوت العمال
حياكم الله

لقد سعدنا بالمقال الذي اوردته الصحيفة في عددها ١٠٢٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩١م للاستاذ علوي عبدالله طاهر تحت عنوان «دعوة خاصة لاعضاء مجلس الرئاسة والحكومة» ومصدر سعادتنا في انه لم يذكرنا فقط بتلك الايام التي قضيناها سوية في كلية «بلقيس» ولكن الشفافية والدعوة للوفاء لامهاتنا المدارس بعد أن رفعنا امنا اليمن حتها باعادة توحيدها..

لقد كان ولايزال لهذه المدارس دور جليل ومحوري في تنشئة وتربية جيل واسع ساهم مساهمة فاعلة في استقلال وبناء وتوحيد اليمن .. لهذا وان كنا نرحب ونقدر هذه الدعوة فاننا نرحب ايضا بأية مقترحات تسهم في تطوير وصيانة كافة المدارس في عدن وفي مقدمتها «بلقيس - بازرعه - الاهلية - النهضة» والتي اصبحت والحمد لله ضمن المدارس الحكومية في عموم الوطن.

نشكركم ..

سالم صالح محمد
عضو هيئة الرئاسة
عبدالعزيز عبدالغني
عضو هيئة الرئاسة
صنعا ١٦/١٠/٩١م

اكتم السر !

مصادر صوت العمال تؤكد ان بيان (مصدر في النيابة العامه) الذي اعلن يوم حادث مقتل الملازم عبده علي شرف الدين في صنعاء الاسبوع قبل الماضي قام بتعميمه واملائه الى اجهزة الاعلام مسؤول في اعلام رئاسة الجمهورية !

٨ مدراء يتوالون على مستشفى خلال عامين

شهد مستشفى «احمد ثابت » بالجبهلين مديرية ردفان بمحافظة لحج تعيين ٨ مدراء خلال عامين .

الجدير بالذكر ان المستشفى المذكور شهد ايضا اختفاء لمعدات طبية دون اتخاذ اي محاسبة او حتى جرد للمحتويات .

صوت العمال
تأسست في ١ يناير ١٩٦٩م

رئيس التحرير : راجح صالح ناجي

مدير التحرير : محمد قاسم نعمان
سكرتير التحرير : عمر باوزير

عنوان الصحيفة : معلا دكه / أمام المجلس المحلي - محافظة عدن
ص.ب ٥٣٨٧ المعلا
ج.ي ٤١٧٩٨ - ٤٣٧٧١ فاكسميل رقم ٤٢٥٢٩

الاشتراك والتوزيع مؤسسة صوت العمال
الاعلانات يتم الاتفاق بشأنها عبر ادارة التحرير
تلفون / ٤٣٧٧١ ، ٤٢٣٦٣

عنوان المكتب الصحفي في صنعاء / [illegible] / شارع النصر الجمهوري / عمارة رقم ٢٠ بجانب عمارة هائل سعيد * طبعت بمطابع مؤسسة ١٤ اكتوبر للصحافة - عدن . الاشتراك السنوي للعدد الواحد خمسمائة وستة وأربعون

مجموعة من الامن المركزي تقتحم مركز شرطة الشيخ عثمان

في تمام الساعة الثالثة وخمس وعشرين دقيقة عصر يوم الخميس الماضي الموافق ٢٤ اكتوبر وصلت الى بوابة شرطة الشيخ عثمان سيارة تويوتا جيب دوبل مقفص ، تحمل رقم الشرطة ، وعلى متنها مجموعة مسلحة بالجنابي والمسدسات وأحدهم كان يحمل بندقيه آلي .خرج أفراد المجموعة من السيارة وحاولوا دخول الشرطة بالقوة ،ثم بعد حوالي خمس دقائق وصلت مجموعة أخرى راجله تقدر بحوالي ١٥ فرداً مسلحين بالعصي والجنابي ، وتبعتهم سيارة تويوتا شاص . تجمهر المواطنون بالمئات وهم في ذهول يتساءلون : من هؤلاء الذين يتحدون الشرطة الشعبية ويحاولون اقتحام المركز ، مع العلم ان عدن لم يسبق لها طوال ٢٤ سنه ان شهدت مثل هذا التحدي لقانون الدولة وفي العاصمة!! تسلق أحد المقتحمين إلى أعلى الجدار المحيط بالبوابة المغلقه محاولاً اقتحامها ، وفي يده اليمنى يشهر مسدساً ، ولكنه لم يقفز إلى باحة المركز ، وعندما شاهد المواطنون هذا المنظر المثير للرعب ، خصوصاً عندما اشهر كل واحد سلاحه ، هربوا بعد دقائق من محاولات الاقتحام ، ولان افراد شرطة المركز حذروا بانهم سيطلقون النار على كل من يقفز الى داخل ساحة المركز ، فقد أعطى احدهم الأمر لزميله قائلاً : لنذهب الى المعسكر ونحضر اسلحتنا الالية ! ثم صعدت مجموعة فوق السيارة الشاص واستداربها سائقها منطلقاً بسرعة جنونية دون حساب لأرواح المواطنين المتجمعين في الشارع ، في منظر لم نشاهده الا في افلام الرعب الامريكيه.

مصدر مسئول بمركز شرطة الشيخ عثمان قال ان هذه المجموعة من الأمن المركزي ، وأنها كانت تحاول اقتحام المركز بالقوة لتخرج جندياً من الأمن المركزي ، كان حينذاك متواجداً داخل المركز بسبب حيازته سلاحاً بدون ترخيص وفي مكان عام . وقال انها مشكله بسيطة ، كان من الممكن حلها بسهولة ، لولا التفكير الخاطيء لدى هذه الجماعه ، التي ترى أن العنف هو وسيلتها الاساسية للتخاطب . وأضاف : أن هذه ليست المره الاولى ، فقد قامت جماعة من الأمن المركزي قبل فترة بالتحام نقطة تفتيش دار سعد حاولت احتجاز افراد الشرطة المكلفين بحراسة النقطة وتجريدهم من اسلحتهم بالقوة ، وذلك بسبب منع الشرطة احد أفراد الأمن المركزي من دخول عدن بسلاح لايحمل ترخيصاً له .هاتان الحادثتان تثيران أسئلة خطيرة مطلوب من وزير الداخليه الاجابه عليها : ماهي مهام الأمن المركزي في عدن ؟ هل تثبيت الأمن النظام والقانون ومساعدة الدولة على فرضها ؟ أم بالعكس : الاخلال بالنظام وزعزعة هيبة الدولة (ممثلة في الشرطة) التي فرضتها في الفترة الماضية؟ ان المواطنين في عدن يمتلكون كل الحق في الحصول على جواب عملي : هل هؤلاء الافراد من الأمن المركزي (والذين يسيئون إلى سمعة بقية زملائهم والى الدولة) فوق القانون ؟ ان سكان عدن لازالوا يتذكرون عصابة الأمن المركزي الجاري محاكمتها الان ، والتي كانت تنتشر في سواحل المدينة الأمنه لتغتصب زوجات شريفات وفتيات تواجدن مع ازواجهن او أقاربهن في تلك الاماكن لغرض التنزه ، ولتسلب المواطنين ما يحملونه معهم من مال او ذهب بقوة السلاح ، الذي يفترض أن الدولة منحته لافراد الأمن لحماية المواطن ، لالهتك عرضه ومصادرة ماله وتلطيخ سمعته وزعزعة استقراره الذي كان ينعم به خلال الفترة الماضيه . الى هؤلاء الذين يسيئون الى سمعة الأمن المركزي ولقيادته نقول : ان اقتحامكم لمركز تفتيش تابع للدولة ،أو اقتحامكم لمركز شرطة لاطلاق سراح أحدكم ليس عملاً وطنياً يدعوكم للاعتزاز به ، بل هو عمل فوضوي معاد للوحدة الوطنية ، لانه يخلق البلبلة وروح العداء بين الأمن المركزي من جهة والشرطة والمواطنين من جهة اخرى

أحد المواطنين الشاهدين للحادث المذكور أعلاه قال وهو يضرب كفاً بكف ويتأوه نادماً : لو كان هذا حدث أيام الحزب الاشتراكي اليمني ، لكان اول اجراء يتم اتخاذه هو تجريد العسكر القائمين بهذه الاعمال من رتبهم العسكرية وتسريحهم من وزارة الداخليه والأمن بعد محاكمتهم ، ليكونوا عبرة لمن يحاول جعل نفسه فوق القانون ويستفز مشاعر بسطاء الناس الذين لاقبيلة لهم تحميهم ولارتبه عسكرية تمنحهم القوة ولامال يشترون به السلطة.

للأخوين الفريق علي عبدالله صالح والعقيد غالب القمش نقول : اذاكانت وظيفة الأمن المركزي قبل الوحدة قمع المواطن المتمرد على السلطة الفاسدة ، في ظل غياب قانون يحده واجهات وصلاحيات الامن ، مما جعل صلاحياته مطلقه مثل الحبس والاعدام دون محاكمة ، فان الظروف اليوم قد تغيرت في زمن الوحدة ، واصبحت مهمة الامن المركزي في عدن بالذات الحفاظ على الأمن الموجوه اصلاً ، وليس زعزعة هذا الأمن وقمع الشرطة القائمة بالحفاظ على تنفيذ القانون ، اوقمع المواطنين . وعليكما ادراك ان نزوع النفس الى العنف وخرق القانون ،يتم قمعه بالعنف ، وليس بالدعاء الى الله فقط ، لان (الله لايغير مابقوم حتى يغيروا مابأنفسهم)

حمود احمد ضيف الله

تعزية

يعزي كل من جعفر محمد جعفر وعلي أحمد العمري زميلهم العزيز ابراهيم محمد عنتر لوفاة المغفور له والده السيد محمد ضيف الله عنتر .

سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان .وانا لله وانا إليه راجعون .

تتمات من الصفحة الاولى

مخطط لتصفية ..

اسباب التحفظ على نشر تلك الاسماء، هو حرص الاخ الحبيشي على بعض الاعتبارات السياسية خصوصا وانها تحتل مناصب قيادية رفيعة سواء في بعض هيئات الدولة او في الهيئات القيادية العليا لبعض التنظيمات السياسية التي دأبت منذ فترة على شن حملات مغرضة ومزيفة للحقائق تتهم فيها الاشتراكيين واليساريين بالتحالف مع اعداء الثورة والجمهورية!!!ومع ذلك فان صوت العمال توجه العتاب للزميل الحبيشي وصحيفة «الوحدة» لعدم التقيد بامنة النشر وشطب تلك الاسماء.

وكانت صحيفة «الصحوة» وصحيفة «٢٢ مايو» قد دأبتا خلال الشهرين الماضيين على اتهام الاشتراكيين بالتحالف مع اعداء الثورة والجمهورية وانصار الامامة دون تقديم اي ادلة او براهين على ذلك.

وعلى العكس من ذلك اشارت الصحف اليمنية المختلفة الى واقعة المشادة البرلمانية التي حدثت بين الاخ احمد الحبيشي وهو عضو في الحزب الاشتراكي اليمني والاخ علوي العطاس وهو عضو في المؤتمر الشعبي العام حيث وقف الاخ العطاس يطالب في البرلمان باعادة املاك بيت حميد الدين والسلاطين ودافع عن عودتهما اسوة بما حدث في روسيا التي سمح برلمانها بعودة العلم القيصري واسماء القياصرة اليها .. بينما عارضه الاخ الحبيشي بشدة وكادت تحدث بينهما مشاجرة حادة لولا قرار رئيس المجلس باخراجهما من الجلسة.

الجدير بالذكر ان «صوت العمال» وصحفا وطنية اخرى حذرت من الانشطة المحمومة لاعداء ثورتي سبتمبر واكتوبر والتي ترافقها حملات اعلامية تهدف الى صرف الانظار عن الاخطار الحقيقية لهذه القوى المعادية ومحاولة تضليل وعي الناس عن رؤية وادراك اهداف وابعاد النشاط الحقيقي لهذه القوى التي تتربص لتصفية حسابها القديم مع الثورة اليمنية والنظام الجمهوري والديمقراطية والوحدة .. وتخطط لتصفية مكاسب الثورة اليمنية تدريجيا ، بينما تحاول تغطية كل ذلك اعلامها باثارة صراخ مفتعل حول ضرورة محاربة الامامة واتهام الاخرين بالتحالف مع الامامة حتى تهدر الصورة بعد وضوحها وكأنها من صنع الاشتراكيين واليساريين الذين ادى تحالفهم «الوهمي» مع «اعداء الثورة والجمهورية» الى تصفية تلك المكاسب وعودة الامراء والسلاطين!! وبالتالي يحمل المشاركون في تلك الخطيئة على وثيقة براءة!!!

مع تصاعد ..

الى سوء الادارات السابقه التي تقاعست عن تسديد ديون المؤسسة لشركة النفط اليمنية مقابل استهلاك الوقود الثقيل وعدم اهتمام المؤسسة باصلاح العديد من المولدات الصناعية باعطاب بسيطة التي توقفت عن العمل وتبلغ تكلفتها عشرات الملايين من الدولارات .

وعلمت صوت العمال من مصادر موثوقه أنه لاتوجد اسباب واقعية تتعلق بتكلفة انتاج الكهرباء تستدعي مثل هذا الرفع خصوصا بعد الاكتشافات النفطيه حيث يميل البعض الى تحميل المواطن دفع ثمن اخطاء الادارات السابقه وتبذيرها واستهتارها للمال العام بدلا من ان تتحمل الدوله هذه المسؤولية وتحاسب الادارات على اخطائها وتوظف الثروة لتحسين معيشة الناس تطبيقا للخطابات التي تطلقها القيادة السياسيه بين اونه واخرى..

مصدر مسؤول ..

قرارات الهيئات واقتحالها للمشكلات التي يجب ان تحسم بشكل ديمقراطي وعبر الهيئات النقابيه نفسها .

ان ماورد في بيان (٧٨ نقابي) من مطالب هي في حقيقة الامر مطالب الحركة النقابية التي جمدتها المذكرات المرفوعه الى السلطة منذ اكثر من عام والتي يجري الحوار حاليا بشأنها مع الحكومة واثارتها في بيان هؤلاء ليس سوى دغدغة عواطف العاملين والمتاجرة بمطالبهم وحقوقهم .

والحقيقة الاخرى التي يجب ان يعرفها العاملون والنقابيون هي ان ال (٧٨) عضو نقابي كانوا عمليا في اجتماع حزبي في مقر تنظيمهم السياسي وهم بالتالي لايمتلكون حق تمثيل لجانهم النقابيه او العمال الذين استطاعوا ان يكتشفوا خفايا فحوى هذا البيان السياسي الذي غلف بالنقابات زورا وبهتانا .

وتثق ان عمالنا والنقابيين يدركون جيدا ماوراء مثل هذه البيانات وسيكونون سياجا صلبا لحماية وحدة الحركة النقابية اليمنيه كما يشهد التاريخ الوطني بذلك

تنويه واعتذار

حدث خطأ في عنوان المقالة المنشوره للاخ عثمان المهدي في العدد الماضي . حيث وان العنوان الصحيح يقرأ كالتالي :

قيادة الحزب الاشتراكي .. طريقان لاخيار فيهما .. ان لم تفهم جيدا .. ولذا وجب التنويه والاعتذار .

تعزيه

تعزي هيئة تحرير صوت العمال والمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال . زميلهم الاخ فيصل محمد عبدالله بوفاة المغفور له والده الحاج محمد عبدالله . نسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته ولاهله وذويه الصبر والسلوان .

وانا لله وانا اليه راجعون .

الحضارة بينيها الاحرار

خالد ناصر

الديمقراطية كما هو معروف حكم الشعب بالشعب للشعب ، ان الشعب هو مصدر السلطات ومن حق كل فرد فيه ان يمارس حقه في ادارة شئون وطنه..وقد تتعذر ممارسة هذا الحق ما لم يكن راى الفرد مسموعاً ولاتسدل عليه الحجب أياً كانت شفافيتها -اى لابد ان يتمتع الفرد بالحرية الكافية والضرورية غير المنقوصه لممارسة حياته واداء دوره في بناء بلده.

الحرية بالنسبة للانسان مرتبطة به منذ بدء الخليقه فهي اصيلة في فطرته اكدها الفاروق عمر بن الخطاب عندما خاطب عمرو بن العاص بقوله «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً »والله سبحانه قد منح احداً ان ينال او يسلب حياة آخر لانه واهب هذه الحياة ولايحق لغيره ان يتصرف بهذه الحياة ..وهوايضا وهبنا الحرية ملازمة لحياتنا وبالتالي لايحق لاحد ان ينال منها او يسلبها من احد ..وقد كافح الانسان في سبيل حريته طوال مسيرة التاريخ ، ودفع وهو يواجه الخلل في الحياة لاعادة التوازن اليها ابهظ التكاليف وأغلى التضحيات .

حرية الانسان تتكون من شقين يكملان بعضهما ..الاول ويتمثل في تحقيق رغباته شخصيه كانت او عامة ، والثاني يتمثل في قدرة هذا الانسان على تحقيق هذه الرغبات وعدم وجود مايعيق هذه القدرة . رغبات الانسان تقع تحت مايسمى بحريته «السياسية والشخصية» اما قدراته فتقع تحت مايسمى بحريته الاجتماعيه ..وبشيء من التبسيط نقول لدى عمرومن الناس رغبة بأخذ اسرته الى شاطئ البحر للاستمتاع والترويح عن النفس تحت ظل ضغوط الحياة الحديثة ..إذن يجب ان تمنح القوانين هذا الفرد حق الاستمتاع بشاطئ البحر برفقة اسرته وعدم اعاقة رغبته بل على القوانين ان تحميه من اي اعتداء او تطفل من قبل الاخرين..بهذه

القوانين تحققت رغبة هذا الفرد في هذا المجال وبالتالي تحققت حريته «الشخصية والسياسية» ..ولكن اذا لم يتمكن هذا الفرد من دفع مصاريف الانتقال الى شاطئ البحر بسبب تعطله عن العمل فمعنى هذا ان قدرته على وضع رغبته موضع التحقق قد تعطل ومالم تمنحه القوانين حق العمل او الحصول على دخل يعينه على العيش فان حريته الاجتماعية لا تتحقق ولا بأس من مثال آخر ..مواطن قد كفلت له القوانين حق التصويت لانتخاب من يراه مناسباً لخدمة البلد وهو يرى بان فلانا هو احق بصوته لمؤهلات يراها فيه والى هنا فان رغبته مازالت قائمة ولم تعطلها القوانين وبالتالي فانه كسب في هذه الحالة حريته «الشخصية والسياسية» ولكن لو افترضنا ان صاحب العمل رشح نفسه ايضاً وذهبنا في افتراضنا ان القوانين لا توفر للموظف او العامل في مثالنا الحماية من الطرد بدون أسباب وأن صاحب العمل قادر على الاستغناء عن خدماته في اي لحظة دون وجه حق فانه سيتعطل لفترة يعلمها الله ..في هذه الحالة لن يكون العامل قادراً على تحقيق رغبته في اختيار الافضل -حسب رأيه -في الانتخاب لانه سيضطر ان يجامل صاحب العمل ليضمن الاستمرار في عمله ، مصدر رزقه ، هذا اذا لم يفرض عليه صاحب العمل الامر فرضاً ..

اذن في مثالنا تحققت الحرية «الشخصيه والسياسية »لان القوانين منحته حق التصويت ولكن حريته الاجتماعيه لم تتحقق لان القوانين لم تحمه من التبعيه واستلبت منه قدرته على تنفيذ رغبته ..

في مثالينا تحقق جانب من حرية الانسان وهو حريته« الشخصية والسياسية »التي تتمثل في رغباته اما الجانب الاخر من حريته وهو حريته الاجتماعيه التى تتمثل في القدرة على تحقيق رغباته فلم تتحقق وبالتالي فان هذا الانسان ليس حراً لتعطل احد جوانب حريته ..ونفس النتيجة تكون قائمة اذا ضمنت القوانين حرية الانسان الاجتماعية ومنعت عنه رغباته اي حريته « السياسية والشخصية »..

وعليه لاتكتمل للانسان حريته مالم تجتمع رغباته والقدرة على تحقيق هذه الرغبات .. ليست الحرية ان يتمتع الانسان بحق التصويت او الترشيح او التجمع وتكوين النقابات الخ فقط ولكن على القوانين ايضا ان تحرره من القيود او أشكال الا ستغلال المختلفه التي تسلب حقوقه في الضمان الاجتماعي التي تحفظ له كرامته كانسان وبذلك تكون حريته قد اكتملت بالتوافق مع الضرورات التاريخية والاجتماعية التى يعيشها .

لقد اثبتت التجربه في العالم بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص ان الانسان بدون تحقيق حريته «السياسية والشخصية» يفقد إنسانيته فمهما كانت كفاءة حريته الاجتماعيه تبقى الحريه ناقصه ومشوهه ويصبح دوره في المجتمع ضعيفاً وربما سلبياً فيكذب على السلطه بمثل ماتكذب عليه وربما يذهب ابعد من ذلك في ممارسة عملية الهدم والعكس صحيح تماما فحريته «السياسيه والشخصية» بدون حريته الاجتماعية تصبح كما قال احد الكتاب حرية ثرثرة ..

بالتاكيد فان حديثنا السالف يشير الى أن الحرية ليست فعلاً مطلقاً ولامنفلتا بل هو فعل مقيد بضرورات الزمان وحاجات المجتمع وحريات الآخرين ، فلا يحق لها ان تتكئ على حريات الاخرين او تعتدي عليها ، لذلك قامت القوانين والاعراف بتنظيم الحرية وتحديد مرتكزاتها ..فقيمة الانسان لاتكون فقط بالاستمتاع بالحرية وانما بتحويلها الى حرية فاعلة بناءة تمكنه من ممارسة دوره في ادارة شئون بلده وفي الحياة عموماً بايجابية لذلك لابد من توافر المتطلبات التالية حتى تجعل من حريتنا حرية فاعله :-

(١) توفر هدف اجتماعي ترتبط به الحرية وتستمد منه فعاليتها وانسانيتها .

(٢) الاستناد الى قدر مناسب من الاحساس بالمسؤولية يوجه الحرية نحو الهدف الاجتماعي لكي لاتقال كلمة حق لتحقيق باطل ..

(٣) يجب ان تقف الحرية على درجه كافيه من الوعي او المسئوليه الا انها لا تستند دائما الى حقائق الواقع وإمكاناته وتضع الحلم بديلاً عن الواقع وما يتحكم فيه من عوامل داخلية وخارجيه .

فإدارة الاشياء لايمكن ان تنجح مالم ترتبط بالزمان والمكان المعينين ولاتستطيع مثلا لوم عنتره بن شداد لانه مارس احتجاجه ضد العبودية

بشعره الجميل ولم يصدر صحيفه او يحتج لدى الامم المتحدة ..

(جـ) الفئه الثالثة والاخيرة تمارس حريتها لتحقيق مصالح شخصية وفئوية ومؤونتها من مستلزمات الحرية الفاعلة قليل .

اخيراً اذا كانت قيادة الوطن قد حققت هدفاً سامياً وعظيماً بالوحدة اليمنية فانها مطالبه -وهي تدرك ذلك -بالتنمية ورفع مستوى دخل الفرد ، خلق علاقه متوازنه بين الفرد والسلطه وتحديث الادارة باشكالها المختلفه وتثبيت مفاهيم لدى الناس تجذر الاحساس بالمسؤولية ومصلحة الجماعة ، وعمل على توزيع الثروة بأكبر قدر من العداله والعمل بقدر المستطاع لتوفير متطلبات حرية الحرية لان الحضارة يبنيها الاحرار كما قال اشفيتسر ..الخ لاشك انها اهداف كبيره تستلزم تضافر جميع الجهود في مساعدة السلطة وتوجيهها ونقدها ذلك النقد البناء دونما تجريح او تقليل من جهودها ..فطالما نحن نتجه نحو المجتمع الحديث فلا بد من اجراء تحولات حتميه ، الا ان ذلك يجب الايتم بالقفز فوق الواقع او اختصار المراحل وانما علينا ان نتحرك بخطوات عقلانية محسوبه آخذين بعين الاعتبار ممكنات الواقع ومعطياته

حسب تعبير البرت اشفيتسر يجب ان يكون ممارس الحرية مفكراً بمعنى انه قادر على فهم مثله وتصورها والجدير بالذكر ان اشفيتسر يرى ان الحضارة يبنيها اناس احرار وربط الحرية بالتفكير او ما اسميناه بالوعي ، لان الحرية بدون الوعي او التفكير فانها تصبح اشبه بحرية الذي يعيش في الادغال يتحرك حيثما أراد ويسلك كيفما شاء ولكنه لايدفع مجتمعه الى مواقع متقدمة من التطور اذا كان من واجب

السلطة ان تجعل الحرية ممكنه بشقيها فانه على الفرد تقع مهمة الارتقاء بالحرية وتحويلها الى حرية فاعله تمارس دورها الحضارى .حرية الرأى هي وجه من اوجه «الحرية السياسية و الشخصية» وتحت هذا الحق يكثر الحديث عن امور الوطن باسم الحرية والجميع فيما يقوله ينسب اليها ولكن الحرية الفاعلة ، البناءة ، هي التي يجب أن تمارس عندما يتعلق الأمر بالوطن وبنائه ، بعيدة عن كثيرين ، وكما قال الشاعر :

وكل يدعي وصلا بليلى وليلى لاتقر لهم بذاك وربما كان السبب الاساس ان ممارستنا للحرية لازالت وليدة لذلك نجد من يرمي بآرائه هنا وهناك كانما يرد التأكيد على ممارسته لحريته اكثر من تقديم فعل حر فاعل يستند الى حقائق الواقع وامكاناته ، بالطبع لاينفى قولي هذا وجود ممارسات حرة فاعله ولذلك يمكننا ان نميز من يمارسونها في الفئات التالية :

(أ) فئه تمارس حريتها بالقدار ومسئوليه وتستند الى قدر كبير من الوعى لذلك فهي تساهم بالدفع نحو الصالح العام .

(ب) فئه تمارس حريتها مستندة الى قدر كبير من الوعى،

هل للشعوب العربية ان تستيقظ من سباتها؟

شؤون عربية ودولية

إعداد: ابراهيم عبدالتواب

في غضون الاسبوع الماضي وخلال يومين فقط قامت اسرائيل بعدة عمليات اعتدائيه على عدد من الدول العربيه وفي الاراضي المحتله .فلقد قامت اسرائيل بقصف جوي مكثف على جنوب لبنان ما قامت باختراق المجال الجوي لدول من سوريا والسعوديه ولبنان والوصول الى سماء بغداد في عمل استفزازي واضح لارادة المجتمع الدولي وبشكل خرقا فاضحا للشرعيه الدوليه وللمواثيق والاعراف الدوليه ولا اقول لارادة المجتمع العربي فهي مستباحة بل مباحة امام اسرائيل

بموافقة ومباركة الانظمة العربيه لذلك والا فما تفسيركم للموقف السوري الذي لم يحرك ساكنا ولم يتخذ اي اجراء عندما انتهكت الطائرات الحربيه الاسرائيليه اجواء سوريا متجهة صوب بغداد ، اذ قد يكون موقف السعوديه مفهوم من عدم اتخاذ السعوديه اجراءات عندما اخترقت الطائرات الحربيه الاسرائيليه اجوائها باعتبار ان السعوديه لاتختلف في شيء عن اسرائيل فكلاهما عدو لتحرر وتقدم الشعوب العربيه ووحدتها الديمقراطيه وان تحرر وتقدم ووحدة الشعوب العربيه يشكل خطرا عليهما ، ولقد كانا ومايزالان مع بقية دول الخليج الاخرى صنائع استعماريه كما انهما تشكلان ادوات تأمر وعدوان مستمر على الشعوب العربيه فكلاهما اذن حليف بعض ولا ضير لذلك ان تخترق الطائرات الحربيه الاسرائيليه الاجواء السعوديه لاسيما وهي متجهه صوب بغداد .. فبغداد التي حاولت ان تتمرد على حدود التطور التي رسمتها الدوائر الاستعماريه ورسمها النظام الاستعماري بشقيه القديم والجديد والتي لايجب تجاوزها من قبل الشعوب والبلدان العربيه .. بغداد التي ارادت ان تتحول الى دولة استراتيجية على المستوى الاقليمي .. بغداد هذه هي عدو مشترك لكل من السعوديه واسرائيل وايضا فهي تشكل خطرا عليهما لانها حاولت كما قلنا التمرد على حدود التطور التي رسمها النظام الاستعماري العالمي لشعوبنا العربيه .. اضافة طبعا لما تشكله بغداد من افكار قوميه تحرريه ونهضاويه .. نعم قد يكون موقف السعوديه مفهوم لنا ولكن مالم يكن مفهوم لنا هو موقف سوريا التي لم تتخذ اية اجراءات للتصدي للطائرات الاسرائيل عند عبورها الاجواء السوريه في طريقها الى بغداد فهل معنى ذلك ان سوريا كانت موافقة على عبور الطائرات الحربيه الاسرائيلية لاجوائها ؟ قطعا مادام الحال كذلك فهي اذا كانت موافقة على ذلك فان لم يكن عبر اشعار اسرائيل لها فعلى الاقل بسكوتها ازاء عبور الطائرات الحربيه الاسرائيليه لاجوائها فالسكوت مع وجود العلم والقدرة على التصدي للطائرات العابرة هو بحد ذاته موافقة ضمنية وعليه فهل معنى هذا ان سوريا « حافظ الاسد » ترى في اسرائيل صديقا لها بينما ترى في العراق عكس ذلك الواقع ان هذا هو فعلا واقع الحال السوري منذ ازمة الخليج وحرب الخليج حينما عملت هي ومصر على اضفاء الشرعيه العربيه على التواجد الاطلسي في السعوديه ودول الخليج الاخرى وكذا على العدوان العسكري على العراق في حين لو كانت وقفت هي ومصر موقفاً مغايرا لذلك لما حدث العدوان العسكري الاطلسي الغربي على العراق وبالتالي لكان احتلال العراق للكويت تم حله بطريقة سلمية لاسيما وان العراق لم يكن يريد بضم الكويت الى العراق نعلمه بأن ذلك غير ممكنا على الاطلاق وذلك لسبب بسيط وهو ان الكويت ليست بلدا ينتج البرتقال وانما هو بلد منتج للنفط وتقريبا فان نفطها وعائداته يذهب بالكامل للولايات المتحده والدول الغربيه الاخرى لعدم احتياج الكويت الدائم لذلك .. ولو كانت الكويت غير ذلك لما اهتم بها الغرب وحلف شمال الاطلسي على الاطلاق .. لاسيما كذلك وان امريكا والدول الغربيه كانت ترغب بقوة في تدمير العراق على النحو الذي فعلت لا بسبب احتلاله للكويت وانما للحفاظ على امن اسرائيل اذ كان العراق على قول « كورفوت » سيشكل تهديدا مستقبليا لاسرائيل .

اما الاعتداء الثالث الذي قامت به اسرائيل فقد تمثل بقيام المستوطنين الصهاينه ومعهم عدد من اعضاء الكنيست الاسرائيلي باحتلال عدد من المباني السكنيه التابعة للمواطنين الفلسطينيين . وان هذه الاعتداءات كانت تكفي على حد علمنا الى ان يتخذ مجلس الامن الدولي قراراً محددا ضد اسرائيل لاسيما والتحضيرات جاريه لعقد مؤتمر السلام أن تصدر الولايات المتحده تصريحا على لسان سكرتير البيت الابيض ووزير الدفاع الامريكي «ديك تشني »تعرب فيه بأن تحليق الطائرات الحربيه الاسرائيليه في سماء بغداد من شأنه ان يهدد عملية التفتيش التي تقوم بها الفرق الدوليه في العراق وكذا المؤتمر المزمع عقده بشأن فرض الاستسلام على الشعوب العربيه » وقد جاء في التصريح « بأن امريكا تزود اسرائيل بالمعلومات اللازمة عن البرنامج النووي للعراق » وفي ظننا ان تجاهل مجلس الامن الدولي لهذه الاعتداءات الاسرائيليه على عدد من الدول العربيه وفي الاراضي العربيه المحتله والتصريح الامريكي المذكور بحدوده تلك يشكل تواطؤاً مفضوحا من قبل الولايات المتحده وبقية الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي مع اسرائيل وانتهاكاتها المتكرره للمواثيق والاعراف الدوليه ولقرارات مجلس الامن الدولي ، كما ان ذلك يشكل دليلا قاطعا على ان هذه الدول ليست صادقه فيما يتعلق بتطبيق الشرعيه الدوليه ولا في ادعاءاتها عنها الا متى ماكان ذلك يخدم مصالحها فقط ولهذا فهي تتعامل مع الشرعيه الدوليه ومع القرارات الدوليه ومع الاحداث الاقليميه بمقاييس مختلفه ولاداعي لان نقول اين الدول العربيه او المسخ الاستعماري « جامعة الدول العربيه » من كل ذلك لان هذه الدول هي في الواقع ضالعه في كل ماتقوم به اسرائيل والولايات المتحده والدول الاستعماريه الاخرى من اعمال عدوانيه او تآمريه ضد الشعوب العربيه وضد تحررها وتقدمها وتوحدها الديمقراطي ، باعتبار ان اغلب هذه الدول هي صنائع امريكيه استعماريه .. الخ ..

بقي ان نشير والحال كذلك الى ان مثل هذه الاعتداءات واكثر منها سوف تتكرر ضد بعض الدول العربيه وضد الشعب الفلسطيني البطل في الاراضي العربيه المحتله ولن نجد من يتصدى لها او يمنعها ان على المستوى العربي او الدولي ، وان ماحدث لهو دليل قاطع على فحوى المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط والمزمع انعقاده في الثلاثين من هذا الشهر في العاصمة الاسبانيه مدريد والذي لن يكون سوى فرضا للاستسلام الامريكي الاسرائيلي على الشعوب العربيه .. الخ فهل للشعوب العربيه بأترى ان تستيقظ من سباتها وان تنهض في ثورة عارمه تنتهي بأسقاط كل هذه الانظمة العميله ومن ثم استشراف افاق العصر وعطاءاته العلميه والتكنلوجيه ومفاهيم الحريه والعدالة وحقوق الانسان والتقدم الاجتماعي والديمقراطيه والتحرك الراهن للدول نحو اقامة كيانات دولية كبرى يكون لها المستقبل والقدرة على التطور السريع والمنافسه الاقتصاديه العالميه التي سوف تغدو سمة المرحلة القادمه من عصرنا الراهن ...

ابراهيم عبدالتواب